

مَجْمُوعَةُ السَّيِّدَاتِ وَالْمَسْكِينِ

النجدية

رسائل وفتاوى

العلامة الشيخ محمد بن ناصر بن عثمان بن محمد الحنبلي

رحمه الله تعالى

طبع بأمر صاحب العظمة السلطان عبد العزيز آل سعود

سلطان نجد وملحقاتها

لازال ناشراً للعلم والدين ، ومعزاً للاسلام والمسلمين

أشرف على طبعه وعلق عليه بعض الفوائد

السَّيِّدَةُ مُحَمَّدَةُ ابْنَةُ

مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

الطبعة الاولى في

طبعة النصارى

سنة ١٣٤٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وبه استعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)

الحمد لله رب العالمين ، ولا عدوان إلا على الظالمين ، وصلى الله على
نبينا محمد وآله وصحبه اجمعين

﴿مسئلة﴾ ما قولكم نور الله قلوبكم لفك المعضلات ، ووفقكم للاعمال
الصالحات : هل يلزم المبتدئين المتعلمين الترقى الى معرفة الدليل الناص
على كل مسئلة ومعرفة طرقة وصحته ؟ أم تقليد الخرجين للحديث انه صحيح
أو حسن ، أو يكتفيهم العمل بالفقهيات المجردة عن الدليل يغنيهم هذا فيمن
طلب العلم وتأهل له . فما الحال في العوام هل يجزئهم مجرد التقليد
وأيضاً حكى بعض المتأخرين الاجماع على تقليد الائمة الاربعة
أبي حنيفة ومالك والشافعي واحمد فأفيدونا واحتسبوا فان الحاجة ماسة الى
هذه المباحث فان تفضلوا بطول الجواب وذكر الدليل ومن قال به فهو المطلوب
فأجاب الشيخ حمد بن ناصر بن عثمان بن معمر رحمه الله تعالى :
الجواب وبالله التوفيق

لا ريب أن الله سبحانه فرض على عباده طاعته وطاعة رسوله صلى
الله عليه وسلم قال الله تعالى (اتبعوا ما نزل اليكم من ربكم ، ولا تتبعوا
من دونه أولياء) وقال تعالى (قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) الى
قوله (وان تطيعوه تهتدوا) ولم يوجب الله على هذه الامة طاعة أحد
بعينه في كل ما يأمر به وينهى عنه الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

واتفق العلماء على انه ليس أحد معصوماً إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهؤلاء الائمة الاربعة قد نهوا الناس عن تقليدهم في كل ما يقولون
فقال أبو حنيفة : علمنا هذا رأيي وهو احسن ما قدرنا عليه ومن جاءنا
باحسن منه قبلناه منه . وقال معن بن عيسى سمعت مالكا يقول : إنما أنا
بشر اخطيء واصيب فانظروا في قولي فكل ما خالف الكتاب والسنة
فاتركوه . وقال ابن القاسم كان مالك يكثر أن يقول : (ان نظن الاظنا
وما نحن بمستيقنين) وقال الشافعي : اذا صح الحديث فاضربوا بقولي
الحائط واذا رأيت الحجة على الطريق فهي قولي . والامام احمد كان يقول
لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكا ولا الشافعي ولا الثوري وتعلموا كما تعلمنا .
وكان يقول من قلة علم الرجل أن يقلد دينه الرجال . وقال لا تقلد دينك
الرجال فانهم لن يسلّموا من أن يغفلوا . وقال ابن عبد البر أجمع الناس
على أن المقلد ليس معدوداً من أهل العلم وان العلم معرفة الحق بدليله
ولهذا جعل الفقهاء من شروط القاضي أن يكون مجتهداً فلا يصح
أن يتولاه المقلد . هذا الذي عليه جمهور العلماء قال في الافصاح (١) اتفقوا على
انه لا يجوز أن يولى القضاء من ليس من أهل الاجتهاد، الا أبا حنيفة فانه
قال يجوز ذلك . وقال الموفق في المغني (٢) يشترط في القاضي ثلاثة شروط
(أحدها) السكّال وهو نوعان كمال الاحكام وكمال الخلقة (والثاني) العدالة
(والثالث) أن يكون من أهل الاجتهاد وهذا قال مالك والشافعي وبعض

(١) الافصاح عن شرح معاني الصحاح - أي أحاديث الصحيحين -
لأبي المظفر بجي بن محمد بن هبيرة الوزير المتوفى سنة ٥٦٠ (٢) المغني
في فقه المذاهب الاسلامية للشيخ موفق الدين بن قدامة الحنبلي المتوفى سنة ٦٢٠

الحنفية وقال بعضهم يجوز أن يكون عامياً فيحكم بالتقليد لأن الغرض فصل الخصومات فإذا أمكنه ذلك بالتقليد جاز كما يحكم بقول المقومين ولنا قوله تعالى (وان احكم بينهم بما انزل الله) ولم يقل بالتقليد وقال (لتحكم بين الناس بما أراك الله) وقال (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) وروى بريدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال «القضاة ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة: رجل علم الحق ففضى به فهو في الجنة، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار، ورجل جار في الحكم فهو في النار» رواه ابن ماجه (١) والعامي يقضي على جهل ولأن الحكم أكد من الفتيا لانه فتيا والزام، والمفتي لا يجوز أن يكون مقلداً فالحاكم أولى انتهى وقال في الانصاف (٢) ويشترط في القاضي أن يكون مجتهداً هذا المذهب المشهور وعليه معظم الاصحاب، قال ابن حزم يشترط كونه مجتهداً إجماعاً وقال اجمعوا على انه لا يحل للحاكم ولا لمفت تقليد رجل فلا يحكم ولا يفتي إلا بقوله. وقال في الافصاح الاجماع انعقد على تقليد كل من المذاهب الاربعة وان الحق لا يخرج عنهم واختار في الترغيب ومجتهداً (٣) في مذهب امامه للضرورة. واختار في الافصاح والرعاية ومقلداً (قلت) وعليه العمل من مدة طويلة وإلا تعطلت احكام الناس وقيل في المقلد يفتى ضرورة

(١) رواه اصحاب السنن الاربعة والحاكم، وهذا لفظ ابن ماجه:

(٢) يوجد عدة كتب سميت (الانصاف في مسائل الخلاف) أحدها للقاضي أبي بكر بن العربي المالكي المتوفى سنة ٥٢٣ هـ وثانيها لابي سعد محمد بن يحيى النيسابوري الشافعي المتوفى سنة ٥٤٨ هـ وثالثها للحافظ أبي الفرج ابن الجوزي الحنبلي المتوفى سنة ٥٩١ هـ والظاهر ان هذا الاخير هو المراد هنا فقوله: معظم الاصحاب يعني به الحنابلة (٣) الظاهر انه معطوف على محذوف منصوب

وذكر القاضي ان ابن شاقلا اعترض عليه بقول الامام احمد لا يكون فقيهاً حتى يحفظ اربعمائة الف حديث فقال ان كنت لا احفظه فاتي افتي بقول من يحفظ اكثر منه . قال القاضي لا يقتضي هذا انه كان يقلد احمد لمنعه الفتيا . بلا علم قال بعض الاصحاب : ظاهره تقليده الا أن يحمل على اخذ طرق العلم عنه . وقال ابن بشار من الاصحاب لا اعيب على من يحفظ خمس مسائل ل احمد يفتي بها . قال القاضي هذا منه مبالغة في فضله وظاهر نقل عبد الله يفتي غير مجتهد ذكره القاضي وحمله الشيخ تقي الدين على الحاجة انتهى ملخصاً

وذكر ابن القيم في مسألة التقليد في الفتيا ثلاثة أقوال (أحدها) انه لا يجوز الفتوى بالتقليد لانه ليس بعلم والفتوى بغير علم حرام ولا خلاف بين الناس أن التقليد ليس بعلم وان المقلد لا يطلق عليه اسم عالم وهذا قول اكثر الاصحاب وهو قول جمهور الشافعية (والثاني) ان ذلك يجوز فيما يتعلق بنفسه فيجوز أن يقلد غيره من العلماء اذا كان الفتوى لنفسه ولا يجوز أن يقلد العالم فيما يفتي به لغيره وهذا قول ابن بطة وغيره من اصحابنا

(والقول الثالث) انه يجوز ذلك عند الحاجة وعدم العالم المجتهد وهو أصح الأقوال وعليه العمل انتهى كلام ابن القيم رحمه الله

فتبين بما ذكرناه أن المقلد ليس بعالم وأن التقليد انما يصار اليه عند الحاجة للضرورة ولكن قد دعت الحاجة والضرورة اليه من زمان طو

لا سيما في هذا الوقت وحينئذ فيقال التقليد ثلاثة انواع

(أحدها) التقليد بعد قيام الحجة وظهور الدليل على خلاف

المقلد فهذا لا يجوز وقد اتفق السلف والائمة على ذمه وتجرمه قال الشافعي رحمه الله اجمع المسلمون على انه من استبانت له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس

(النوع الثاني) التقليد مع القدرة على الاستدلال والبحث عن الدليل فهذا مذموم أيضا لانه عمل على جهل وافتاء بغير علم مع قدرته وتمكنه من معرفة الدليل المرشد والله تعالى قد اوجب على عباده أن يتقوه بحسب استطاعتهم فقال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فالواجب على كل عبد أن يبذل جهده في معرفة ما يتقيه مما أمره الله به ونهاه عنه ثم يلتزم طاعة الله ورسوله ولم يكاف الله عباده مالا يطيقونه بل الواجب على العبد ما يستطيعه من معرفة الحق فاذا بذل جهده في معرفة الحق فهو معذور فيما خفي عليه

(النوع الثالث) التقليد السائغ وهو تقليد أهل العلم عند العجز عن معرفة الدليل ، واهل هذا النوع نوعان أيضا (أحدهما) من كان من العوام الذين لا معرفة لهم بالفقه والحديث ولا ينظرون في كلام العلماء فهؤلاء لهم التقليد بغير خلاف بل حكى غير واحد اجماع العلماء على ذلك (النوع الثاني) من كان محصلا لبعض العلوم قد تفقه في مذهب من المذاهب وتبصر في كتب متأخري الاصحاب كالافئدة والمنتقى في مذهب الحنابلة أو المنهاج ونحوه في مذهب الشافعية أو مختصر خليل ونحوه في مذهب المالكية أو الكنز ونحوه في مذهب الحنفية ولكنه قاصر النظر عن معرفة الدليل ومعرفة الراجح من كلام العلماء فهذا له

التقليد أيضا اذ لا يجب عليه الا ما يقدر عليه و(لا يكاف الله نفسا الا
وسمها) ونصوص العلماء على جواز التقليد لمثل هذا كثيرة مشهورة وذلك
لقوله تعالى (فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون) وفي الحديث عن
النبي صلى الله عليه وسلم «ألا سألو اذ لم يعلموا فانما شفاء العي السؤال»
ولم تزل العامة في زمن الصحابة والتابعين ومن بعدهم يستفتون العلماء
ويتبعونهم في الاحكام الشرعية والعلماء يبادرون الى اجابة سؤلهم من
غير اشارة الى ذكر الدليل ولا ينهونهم عن ذلك من غير نكير فكان
اجماعا على جواز اتباع العامي العلماء المجتهدين ويلزم هذا العامي أن يقلد
الاعلم عنده كما يلزمه في مسألة القبلة فاذا اجتهد مجتهدان عند اشتباه القبلة فاختلفا
في الجهة اتبع المقلد او ثقهما عنده . ولا يجوز له أن يتبع الرخص بل يحرم
ذلك عليه ويفسق به . قال ابن عبد البر لا يجوز للعامي تتبع الرخص
اجماعا . ولا يلزم العامي أن يتمذهب بمذهب يأخذ بعزائمه ورخصه . قال
الشيخ تقي الدين في الاخذ برخص المذهب وعزائمه طاعة (١) غير النبي صلى
الله عليه وسلم في كل امره ونهيه وهو خلاف الاجماع وتوقف ايضا في جوازه
وبالجملة فالعامي الذي ليس له من العلم حظ ولا نصيب فرضه التقليد
فاذا وقعت له حادثة استفتى من عرفه عالما عدلا أو رآه منتصبا للافتاء
والتدريس واعتبر الشيخ تقي الدين وابن الصلاح الاستفاضة بأنه اهل
للفتيا ورجحه النووي في الروضة ونقله عن اصحابه
وقال الشيخ تقي الدين لا يجوز أن يستفتى الا من يفتي بعلم وعدل .

(١) قوله : طاعة ألح خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو أي الاخذ المذكور
طاعة بغير النبي ألح الا أن يكون سقط من الناسخ بعض الكلم

فعلى هذا لا يكتفى بمجرد اعتزائه الى العلم ولو بمنصب تدريس أو غيره لا سيما في هذا الزمان الذى غلب فيه الجهل وقل فيه طلب العلم وتصدى فيه جملة الطلبة للقضاء والفتيا فتجد بعضهم يقضى ويفتي وهو لا يحسن عبارة الكتاب ولا يعلم صورة المسئلة بل لو طوّل باحضار تلك المسئلة وهي في الكتاب لم يهتد الى موضعها فاننا لله وانا اليه راجعون

لقد هزلت حتى بدا من هزالها كلاها وحتى استامها كل مفلس قال في شرح مختصر التحرير ويلزم ولي الامر منع من لم يعرف بعلم أو جُهل حاله من الفتيا قال ربعة بعض من بقي أحق بالضرب من السراق . ولا تصح الفتيا من مستور الحال . وما يجب به المقلد عن حكم فاخبار عن مذهب امامه لا فتيا قاله أبو الخطاب وابن عقيل والموفق ويعمل بخبره ان كان عدلا لانه ناقل كالراوي . ولعامي تقليد مفضول من المجتهدين عند الاكثر من اصحابنا منهم القاضي وأبو الخطاب وصاحب الروضة وقاله الحنفية والمالكية واكثر الشافعية وقيل يصح ان اعتقده فاضلا أو مساويا لا ان اعتقده مفضولا لانه ليس من القواعد أن يعدل عن الراجح الى المرجوح وقال ابن عقيل (١) وابن سريج والقفال والسمعاني يلزمه الاجتهاد فيقدم الارجح ، ومعناه قول الخرقى والموفق في المقنع ولاحمد روايتان . ويلزمه ان بان له الارجح تقليده في الاصح زاد بعض اصحابنا وبعض الشافعية في الاظهر ويقدم العلم على الاورع ، ويخير في تقليد أحد مستويين عند اكثر اصحابنا قال في الرعاية ولا يكفيه من تسكن نفسه اليه ، بل لا بد من سكون النفس والطمأنينة به ، ويحرم عليه

(١) ابن عقيل من كبار فقهاء الحنابلة والثلاثة الذين ذكروا بعده من كبار الشافعية

تتبع الرخص ويفسق به . وان اختلف مجتهدان بان افتاء أحدهما بحكم
والآخر بخلافه تخير في الاخذ بايهما شاء على الصحيح ، اختاره القاضي
والمجد وأبو الخطاب وذكر انه ظاهر كلام احمد وقيل يأخذ بقول الافضل
منهما علما ودينا وهذا اختيار الموفق في الروضة

ويحرم تساهل مفت وتقليد معروف به (١) لان الفتيا امر خطر
فينبغي أن يتبع السلف الصالح في ذلك فقد كانوا يهابون الفتيا كثيراً
وقد قال الامام احمد اذا هاب الرجل شيئاً لا ينبغي أن يحمل على أن
يقول به . قال بعض الشافعية من اکتفي في فتياه بقول أوجه في المسئلة من
غير نظر في الترجيح فقد جهل وخرق الاجماع . وذكر عن أبي الوليد
الباجي (٢) انه ذكر عن بعض اصحابهم انه كان يقول الذي لصديقي علي أن افتيه
بالرواية التي توافقه ، قال ابو الوليد وهذا لا يجوز عند أحد يعتد به في الاجماع .
انتهى كلامه في شرح المختصر ملخصاً

وهذا الذي ذكره أبو الوليد ذكر مثله الشيخ تقي الدين وصاحب
الانصاف وغيرهما . قال في الاختيارات واجمع العلماء على تحريم الحكم والفتيا
بالمهوى أو بقول أو وجه من غير نظر في الترجيح ويجب العمل بموجب اعتقاده
فيما له وعليه اجماعاً . وشروط القضاء تعتبر حسب الامكان ويجب تولية
الامثل فالامثل وعلى هذا يدل كلام احمد وغيره فيولي مع عدم العدل انقم
الفاسقين وأقلهما شراً وأعدل المقلدين واعرفهما بالتقليد ، فان كان أحدهما
اعلم والآخر اورع قدم فيما قد يظهر حكمه ويخاف الهوى فيه الاورع
وفيما نذر حكمه ويخاف فيه الاشتباه الاعلم . انتهى

(١) أي التساهل (٢) هو من كبار المالكية

هل يجب على المتعلم معرفة الدليل

(وقول السائل) وفقه الله هل يلزم المبتدئين المتعلمين الترفي الى

معرفة الدليل الناص على كل مسألة

(جوابه) يعلم مما تقدم وهو أن عليه أن يتقي الله بحسب استطاعته

فيلزمه من ذلك ما يمكنه ويسقط عنه ما يعجز عنه ولا يكلف الله نفسا إلا

وسمها ، فلا يهجم على التقليد ويخلد الى ارضه مع قدرته على معرفة الدليل

لا سيما اذا كان قاضيا أو مفتيا وله ملكة قوية يقوى بها على الاستدلال

ومعرفة الراجح فان الرجل النبيه الذي له فهم وفيه ذكاء اذا سمع اختلاف

العلماء وأدلتهم في الكتب التي يذكر فيها اقوال العلماء وأدلتهم كالغني

والشرح (١) والتمهيد لابن عبد البر ونحو هذه الكتب يحصل عنده في الغالب

ما يعرف به رجحان أحد القولين فاذا كان طالب العلم متمذهبا بأحد

المذاهب الاربعة ثم رأى دليلا مخالفا لمذهب امامه وذلك الدليل قد أخذ

به بعض أئمة المذاهب ولم يعلم له ناسخا ولا معارضا يخالف مذهبه واتبع

الامام الذي قد أخذ بالدليل كان مصيبا في ذلك بل هذا الواجب عليه ولم

يخرج بذلك عن التقليد فهو مقلد لذلك الامام فيجعل اماما بازاء امام

ويبقى له الدليل بلا معارض

قال في الاختيارات من كان متبعا لامام يخالفه في بعض المسائل

لقوة الدليل أو لكون أحدهما اعلم واتفق فقد احسن

وقال أبو العباس في موضع آخر بل يجب عليه وان احمد نص عليه

(١) أي الشرح الكبير على المقنن الذي يطبع الآن مع المغني في مطبعة

المنار وكلاهما يذكر الاحكام بأدلتها

ولم يقدح ذلك في عدالته بلا نزاع

وقال ايضا اكثر من يميز في العلم من المتوسطين اذا نظر وتأمل أدلة الفريقين بقصد حسن ونظر تام ترجح عنده أحدهما لكن قد لا يثق بنظره بل يحتمل أن عنده مالا يعرف جوابه والواجب على مثل هذا موافقته للقول الذي ترجح عنده بلا دعوى منه للاجتهاد كالمجتهد في اعيان المفتين والائمة اذا ترجح عنده أحدهما قلده والدليل الخاص الذي يرجح به قول على قول اولى بالاتباع من دليل عام على أن أحدهما اعلم او ادين لان الحق واحد ولا بد ويجب ان ينصب الله على الحكم دليلا (١) انتهى

وقال الشيخ تقي الدين في بعض اجوابته « قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » ولازم ذلك ان من لم يفقهه في الدين لم يرد به خيراً فيكون التفقه في الدين فرضا والفقه في الدين معرفة الاحكام الشرعية بأدلتها السمعية فمن لم يعرف ذلك لم يكن متفهماً لكن من الناس من قد يعجز عن الادلة التفصيلية في جميع اموره فيسقط عنه ما يعجز عن معرفته ويلزمه ما يقدر عليه

« وأما القادر على الاستدلال فقليل يحرم عليه التقليد مطلقاً وقيل يجوز مطلقاً وقيل يجوز عند الحاجة كما اذا ضاق الوقت عن الاستدلال وهذا القول أعدل الأقوال . والاجتهاد ليس هو أسراً واحداً لا يقبل التجزي والانقسام بل قد يكون الرجل مجتهداً في فن أو باب أو مسألة دون فن وباب ومسألة ، وكل أحد فاجتهاده بحسب وسعه ، فمن نظر في

(١) يعني أبو العباس أن نصب الدليل على الحكم ثابت في الشرع قطعاً ولا يريد انه واجب على الله تعالى فانه سني سلفي لا معتزلي

مسئلة تنازع فيها العلماء ورأى مع أحد القولين نصوصا لم يعلم لها معارضا بعد نظر مثله فهو بين أمرين : إما أن يتبع قول القائل الاخير لمجرد كونه الامام الذي اشتغل على مذهبه ومثل هذا ليس بحجة شرعية بل مجرد عادة يعارضها عادة غيره باشتغاله على مذهب امام آخر، وإما أن يتبع القول الذي ترجح في نظره بالنصوص الدالة عليه وحينئذ فيكون موافقته لامام يقاوم به ذلك الامام وتبقى النصوص سالمة في حقه عن المعارض بالعمل فهذا هو الذي يصلح وانما تنزلنا هذا التنزل لانه قد يقال إن نظر هذا قاصر وليس اجتهداه تاما في هذه المسئلة لضعف آلة الاجتهاد في حقه أما اذا قدر على الاجتهاد التام الذي يعتقده معه أن القول الاخر ليس معه ما يدفع به النصوص فهذا يجب عليه اتباع النصوص وان لم يفعل كان متعبا للظن وما تهوى الانفس، وكان من أكبر العصاة لله ورسوله، بخلاف من يقول قد يكون للقول الاخر حجة راجحة على هذا النص وأنا لأعلمها فهذا يقال له قد قال الله تعالى « فاتقوا الله ما استطعتم » وقال النبي صلى الله عليه وسلم « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » والذي تستطيعه من العلم والفقه في هذه المسئلة قد ذلك على أن هذا القول هو الراجح فعليك أن تتبع ذلك ثم إن تبين لك فيما بعد أن للنص معارضا راجحا كان حكمك في ذلك حكم المجتهد المستقل اذا تغير اجتهداه، وانتقال الانسان من قول الى قول لاجل ما تبين له من الحق هو محمود فيه بخلاف اصراره على قول لا حجة معه عليه وترك القول الذي ترجحت حجته. وأما الانتقال عن قول الى قول لمجرد عادة واتباع هوى فهذا مذموم

« واذا كان الامام المقلد قد سمع الحديث وتركه لاسيما ان كان قد رواه

أيضا فمثل هذا لا يكون عذرا في ترك النص فقد بينا فيما كتبناه في (رفع الملام عن الائمة الاعلام) نحواً من عشرين عذرا لائمة في ترك العمل ببعض الحديث وبيننا انهم يعذرون في الترك لتلك الاعذار وأما عن فلسنا معذورين في تركنا لهذا القول فن ترك الحديث لاعتقاده ان ظاهر القرآن يخالفه او القياس او عمل بعض الامصار وقد بين لا آخر ان ظاهر القرآن لا يخالفه وان نص الحديث الصحيح مقدم على الظواهر ومقدم على القياس والعمل لم يكن عذر ذلك الرجل عذرا في حقه فان ظهور المدارك الشرعية للاذهان وخفاءها عنها امر لا ينضبط طرفاه لا سيما اذا كان التارك للحديث معتقدا انه قد ترك العمل به المهاجرون والانصار من اهل المدينة النبوية الذين يقال انهم لا يتركون الحديث الا لاعتقادهم انه منسوخ أو له معارض راجح، وقد بلغ من بعده ان المهاجرين والانصار لم يتركوه بل عمل به طائفة منهم من سمعه منهم ونحو ذلك مما يقدر في هذا المعارض «واذا قيل لهذا المستهدي المسترشد أنت أعلم ام الامام الفلاني كانت هذه معارضة فاسدة لان الامام الفلاني قد عارضه في هذه المسئلة من هو نظيره من الائمة، فكما أن الصحابة بعضهم لبعض أكفاء في موارد النزاع واذا تنازعوا في شيء رد ما تنازعوا فيه الى الله والرسول- وان كان بعضهم قد يكون اعلم في مواضع آخر- فكذلك موارد النزاع بين الائمة. وقد ترك الناس قول عمر وابن مسعود في مسئلة تيمم الجنب وأخذوا بقول من هو دونهما كابي موسى الاشعري وغيره لما احتج بالاكتاب والسنة، وتركوا قول عمر في دية الاصابع وأخذوا بقول معاوية لما كان معه السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «هذه وهذه سواء» وقد كان بعض الناس يناظر ابن

عباس في المتعة فقال له ان ابا بكر وعمر يقولان ... فقال ابن عباس يوشك
 أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وتقولون قال ابو بكر وعمر. وكذلك ابن عمر لما سأله عنهما فامرهما فعارضوه
 بقول عمر فبين ان عمر يرد ما يقولونه فالحوا عليه فقال: اهر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم احق ان يتبع ام امر عمر؟ مع علم الناس ان ابا بكر وعمر
 اعلم ممن هو فوق ابن عمر وابن عباس. ولو فتح هذا الباب لوجب ان
 يعرض عن امر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ويبقى كل امام في اتباعه
 بمنزلة النبي في امته، وهذا تبديل للدين يشيد ما عاب الله به اليهود والنصارى في
 قوله تعالى (اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله) انتهى كلام
 الشيخ رحمه الله تعالى

بحث تقليد نقاد الحديث في صحته وغيرها

واما سؤال السائل عن الترقى الى معرفة طرق الحديث وصحته ام
 تقليد المخرجين للحديث في انه صحيح او حسن يكفيهم
 بجوابه ان ذلك يكفيهم

قال في شرح مختصر التحرير ويشترط في المجتهد أن يكون عالما
 بصحة الحديث وضعفه سندا ومتنا ولو كان علمه بذلك تقليدا كنهله من
 كتاب صحيح من كتب الحديث المنسوبة إلى الاثمة كمالك وأحمد والبخاري
 ومسلم وأبي داود والترمذي والدارقطني والحاكم ونحوهم لانهم أهل المعرفة
 بذلك فجاز الاخذ بقولهم كما يؤخذ بقول القومين في التقييم انتهى

وقال في مسودة نبي تيمية: العامي الذي ليس معه آلة الاجتهاد في
 الفروع يجوز له التقليد فيها عند الشافعية والجمهور، قال أبو الخطاب ويجوز

له الرجوع الى أهل الحديث في الخبر وكون سنده صحيحاً أو فاسداً ولا يلزمه أن يتعلم ذلك بالاجماع انتهى

وقال عبد الرحيم بن الحسين العراقي في الفيتة

وأخذ متن من كتاب لعمل أو احتجاج حيث ساغ قد جعل عرضاً له على اصول يشترط وقال يحبي النووي اصل فقط ثم قال المؤلف في شرحه أي وأخذ الحديث من كتاب من الكتب المعتمدة لعمل به أو احتجاج به ان كان ممن يسوغ له العمل بالحديث أو الاحتجاج به جعل ابن الصلاح شرطه أن يكون ذلك الكتاب مقابلاً بمقابلة ثقة على اصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة ، قال النووي فان قابلاً باصل معتمد يحقق أجزأه . وقال ابن الصلاح في قسم الحسن حين ذكر أن نسخ الترمذي تختلف في قوله حسن أو حسن صحيح ونحو ذلك ، فينبغي أن تصحح اصلك بجماعة اصول وتعتمد على ما اتفقت عليه . فقوله ينبغي قد يشير الى عدم اشتراط ذلك وانما هو مستحب وهو كذلك انتهى كلام العراقي

وقال أبو الحسن البكري الشافعي في كتابه (كنز المحتاج على المنهاج) لما ذكر أن من شروط القاضي أن يكون مجتهداً إلا اذا فوضت اليه واقعة خاصة: فيكفي الاجتهاد في تلك الواقعة بناء على تجزئ الاجتهاد وهو الاصح - الى أن قال - وقد يحصل الاجتهاد في باب دون باب آخر ولا حاجة لتتبع الاحاديث بل يكفي اصل مصحح اعني فيه بجمع احاديث الاحكام كسنان أبي داود - ولا أن يعرف مواقع كل باب فيراجمه عند الحاجة - ولا الى البحث عن رواية حديث اجمع السلف على قبوله أو تواترت عدالة

رواته ويقظتهم وما عداه يكتفي في رواته بتعديل امام مشهور عرفت
 صحة مذهبه جرحا وتعديلا - ولا الى ضبط جميع مواضع الاجماع والاختلاف ،
 بل يكفي معرفته بعدم مخالفة قوله الاجماع لموافقته بتقدم عليه أو غلبة ظن
 بتوليها في عصره ، وكذا في معرفة الناسخ والمنسوخ انتهى

وقال في شرح الروض للقاضي زكريا لما ذكر أن من شروط القاضي
 ان يكون مجتهدا قال : والمجتهد من علم ما يتعلق بالاحكام من الكتاب
 والسنة ، وعرف منها العام ، والخاص ، والمطلق ، والمقيّد ، والمجمل ،
 والمبين ، والنص ، والظاهر ، والناسخ ، والمنسوخ ، والمتواتر ، والآحاد
 والمرسل ، والمتصل ، وعدالة الرواة وجرحهم ، واقاويل الصحابة رضي
 الله عنهم . فمن بعدهم - الى ان قال - ولا يشترط التبحر في هذه العلوم بل
 يكفي معرفة جمل منها وان يكون له في كتب الحديث اصل صحيح يجمع
 احاديث الاحكام كسنن ابي داود فيعرف كل باب فيراجعها اذا احتاج الى
 العمل به . ويكتفي في البحث عن الآحاد بما قبله منها السلف وتواترت
 اهلية رواته من العدل والضبط وما عداه يكتفي في اهلية رواته بتأهل
 امام مشهور عرفت صحة مذهبه في الجرح والتعديل . ثم اجتماع هذه
 العلوم إنما تشترط في المجتهد المطلق الذي يفتى في جميع ابواب الشرع
 ويجوز أن يتبع بعض الاجتهاد بأن يكون العالم مجتهدا في باب دون باب
 فيكفيه علم ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه انتهى كلام القاضي

فتبين بما ذكرناه من النقول جواز الاعتماد على نقل الاحاديث من
 الكتب المصححة وكذلك التقليد لاهل الجرح والتعديل في تصحيح
 الحديث او تضعيفه والله سبحانه اعلم

ما قبل في نقلير الاثمة الاربعة

(وأما قول السائل) وفقه الله لفهم المسائل حتى بعض المتأخرين
الاجماع على تقليد الاثمة الاربعة اني حنيفة ومالك والشافعي واحمد رحمهم الله
فنقول: هذا الاجماع حكاه غير واحد من المتأخرين وكلهم نسبوه
الى الوزير ابي المظفر يحيى بن هبيرة صاحب الافصح عن معاني
الصحيح فانه ذكر نحواً من هذه العبارة وليس مراده ان الاجماع منعقد
على وجوب تقليد هؤلاء الاثمة الاربعة وان الاجتهاد بعد استقرار هذه
المذاهب لا يجوز فان كلامه يأتى بذلك، وإنما اراد الرد على من اشترط في
القاضي ان يكون مجتهداً وأن المقلد لا ينفذ قضاؤه كما هو مذهب كثير
من العلماء المتقدمين والمتأخرين ومحمل كلام من اشترط في القاضي ان
يكون مجتهداً على ما كانت عليه الحال قبل استقرار هذه المذاهب الاربعة،
واما بعد استقرار هذه المذاهب فيجوز تولية المقلد لاهلها وينفذ
قضاؤه، وليس في كلامه ما يدل على انه يجب التقليد لهؤلاء الاثمة بحيث
أن يلزم الرجل أن يتمذهب بأحد هذه المذاهب الاربعة ولا يخرج عن
مذهب من قلده كما قد يتوهم بل كلامه يخالف ذلك ولا يوافقه
وعبارته في الافصح: اتفقوا على انه لا يجوز أن يولى القضاء من ليس
من اهل الاجتهاد إلا أبا حنيفة فانه قال يجوز ذلك. ثم قال والصحيح في
هذه المسألة أن قول من قال لا يجوز تولية قاض حتى يكون من أهل
الاجتهاد فانه إنما عني به ما كانت الحال عليه قبل استقرار هذه المذاهب
الاربعة التي اجمعت الامة أن كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند
الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

«فالقاضي الآن وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا يسعى في طلب الاحاديث وابتغاء طرقها ولا عرف من لغة الناطق بالشريعة صلى الله عليه وسلم مالا يهوزه معه معرفة ما يحتاج اليه فيه وغير ذلك من شروط الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ منه ودأب له فيما سواه وانتهى له الامر من هؤلاء الائمة المجتهدين الى ما أراحوا به من بعدهم وانحصر، الحق في أقوالهم، ودونت العلوم، وانتهت الى ما اتضح فيه الحق . فاذا عمل القاضي في أفضية بما يأخذ عنهم أو عن الواحد منهم فانه في معنى من كان أداه اجتهاده الى قول قاله . وعلى ذلك فانه اذا خرج من خلافهم متوخياً . مواطن الاتفاق ما يمكنه كان أخذ بالحزم عاملاً بالاولى، وكذلك اذا قصد في مواطن الخلاف توخي ما عليه الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد فانه قد أخذ بالحزم والاحوط والاولى مع جواز علمه أن يعمل بقول الواحد، إلا أنني اكره له أن يكون ذلك من حيث إنه قد قرأ مذهب واحد منهم أو نشأ في بلدة لم يعرف فيها الا مذهب امام واحد منهم أو كان شيخه ومعلمه على مذهب فقيه من الفقهاء فقصر نفسه على اتباع ذلك المذهب حتى انه اذا حضر عنده خصمان وكانا متشاجرا فيه مما يفتي الفقهاء الثلاثة فيه بحكم نحو الوكيل بغير رضا الخصم وكان الحاكم حنفياً وقد علم أن مالكا والشافعي واحمد اتفقوا على جواز هذا التوكيل وأن أبا حنيفة يمنعه فعدل عما اجتمع عليه هؤلاء الائمة الثلاثة الى ما ذهب اليه أبو حنيفة من غير أن يثبت عنده بالدليل ما قاله ولا أداه اجتهاده الى أن أبا حنيفة اولى بالاتباع مما اتفق الجماعة عليه فاني أخاف على هذا من الله عز وجل بانه اتبع في ذلك هواه وانه ليس (من الذين يستمعون القول

فيتبعون أحسنه) وكذلك ان كان القاضي مالكيا فاختصم اليه اثنان في
سؤر النكاح فقضى بطهارته مع علمه بأن الفقهاء كلهم قضوا بنجاسته ،
وكذلك ان كان القاضي شافعيا فاختصم اليه اثنان في متروك التسمية عمداً
فقال أحدهما هذا منعي من بيع شاة مذكاة فقال الآخر انما منعه من
بيع الميئة، فقضى عليه بمذهبه وهو يعلم أن الائمة الثلاثة على خلافه ، وكذلك
ان كان القاضي حنبلياً فاختصم اليه اثنان فقال أحدهما لي عليه مال ، فقال
الآخر كان له علي مال فقضيته ، فقضى عليه بالبراءة من اقراره مع علمه
بأن الائمة الثلاثة على خلافه، فان هذا وامثاله مما توخى اتباع الاكثرين
فيه اقرب عندي الى الاخلاص وارجح في العمل

«وبمقتضى هذا فان ولايات الحكام في وقتنا هذا صحيحة ولاهم قد
سدوا ثغرا من ثغور الاسلام سده فرض كفاية ولو اهمات هذا القول
ولم أذكره ومشيت على الطريق التي يمشي عليه الفقهاء الذين يذكر كل
منهم في كتاب ان صنفه أو كلام ان قاله انه لا يصح أن يكون قاضيا إلا
من كان من أهل الاجتهاد، ثم يذكر من شروط الاجتهاد أشياء ليست
موجودة في الحكام ، فان هذا كالأحالة والتناقض ، وكأنه تعطيل للأحكام
وسد لباب الحكم، وأن لا ينفذ حق ولا يكتب به ولا يقام بيعة ، الى غير
ذلك من القواعد الشرعية ، وهذا غير صحيح بل الصحيح في المسئلة أن
ولاة الحكام جائزة وان حكوماتهم اليوم صحيحة نافذة وولايتهم جائزة
شرعاً انتهى كلام ابن هبيرة رحمه الله (١)

«١» في هذا الكلام نظر من وجوده وما ينبغي التنبه عليه في هذا المقام
أن من اصول الشريعة للبسر ورفع الحرج ومن هدي النبي «ص» أنه ماخير

فقد تضمن هذا الكلام ان تولية المقلد جائزة اذا تعذرت تولية المجتهد لانه ذكر ان شروط الاجتهاد ليست موجودة في الحكم وان هذا كالا حالة وكانه تمطيل الاحكام وسد لباب الحكم فينفذ قضاء المقلد للحاجة لئلا تتمطل الاحكام. وهكذا قال غير واحد من المتأخرين الذين يذكرون ان من شروط القاضي ان يكون مجتهدا يذكر هذا ثم يذكر القول الثاني انه يجوز تولية المقلد للضرورة كما ذكره متأخر الحنابلة والمالكية والشافعية وتضمن ايضا كلام ابن هبيرة ان اجماع الاثمة الاربعة حجة وان الحق لا يخرج عن اقوالهم فلا يخرج القاضي عما اجمعوا عليه فان اختلفوا فالاوولى ان يتبع ما عليه الاكثر، وصرح بأنه يكره له ان يقضي بما انفرد به الواحد منهم عما عليه الثلاثة لكونه مذهب شيخه او اهل بلده، وذكر انه يخاف على هذا ان يكون متبعاً لهواه. وتضمن كلامه ايضا ان اجماع ائمة على تقليد كل واحد من المذاهب الاربعة دون من عداهم من الاثمة لان مذاهبهم مدونة قد حررت ونقحها أتباعهم بخلاف أقوال غيرهم من الاثمة فلاجل هذا جاز تقليدهم. فليس في كلامه الا حكاية اجماع على جواز تقليدهم لا على وجوبه. بل صرح بأن القاضي لا ينبغي له الاقتصار على مذهب واحد منهم لا يفتي الا به، بل ذكر أن الاوولى للقاضي ان يتوخى موطن الاتفاق

بين امرين الا اختار أيسرهما وهذا افضل مرجح بين ما اختلف فيه الاربعة أو غيرهم، « ومنها » الترجيح بقوة الدليل « ومنها » ان كتب هذه المذاهب وغيرها لا تفتى عن الاجتهاد لان الناس يتحدث لهم افضية بما احدثوا من امور الكسب والعمران والنظم المالية ومن العجور ايضا كما قال الامام عمر بن عبد العزيز « رض » ويناسب هذا ما قاله الفقهاء في تعليق بعض الاعمال بالعرف الذي يختلف باختلاف الزمان والمكان، وكتبه محمد رشيد رضا

إن وجدته ولا توخى ما عليه الاكثر فيعمل بما قاله الجمهور لا بما قاله الواحد منهم مخالفة الاكثر. فقضية كلامه أن المقلد لا يخرج عن أقوال الائمة الاربعة بل يجتهد في أقوالهم ويتوخى ما عليه أكثرهم إلا أن يكون للواحد منهم دليل فيأخذ بقول من كان الدليل معه فيكون من (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه)

وهذا من جنس ما أشرنا اليه فيما تقدم من أن المقلد اذا كان نبيا وله ملكة قوية ونظر فيما تنازع فيه الائمة وأمعن النظر في أدلتهم وتعليلاتهم تبين له الراجح من المرجوح وحينئذ فيعمل بما ترجح عنده انه الصواب ولا يخرج بذلك عن التقليد فاذا كان الرجل شافعيًا أو حنبليًا ونظر في كتب الخلاف ووجد دليلا صحيحا قد استدل به مالك فعمل بالدليل كان هذا هو المناسب في حقه فيجعل إماما بازا إماما ويسلم له الدليل بلا معارض. وليس هذا من الاجتهاد المطلق بل هو من الاجتهاد المقيّد فهو يتبع الدليل ويقلد الامام الذي قد أخذ به

وأما الاخذ بالدليل من غير نظر كلام العلماء فهو وظيفة المجتهد المطلق وأما المقلد الذي لم يجتمع فيه الشروط ففرضه التقليد وسؤال أهل العلم قال عبد الله ابن الامام أحمد سألت أبي عن الرجل نكون عنده الكتب المصنفة فيها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلاف الصحابة والتابعين وليس للرجل بصير بالحديث الضعيف المتروك ولا الاسناد القوي من الضعيف فيجوز أن يعمل بما شاء ويتخير ما أحب منها فيفتي به ويعمل به؟ قال لا يعمل حتى يسأل ما يؤخذ به منها فيكون يعمل على أمر صحيح ، يسأل عن ذلك أهل العلم انتهى كلامه

وأما إذا وجد الحديث قد عمل به بعض الأئمة المجتهدين ولا يعلم عند غيره حجة يدفع بها الحديث فعمل به كان قد عمل بالحديث وقد هذا الإمام المجتهد في تصحيحه وعدم ما يعارضه فيكون متبعا للدليل غير خارج عن التقليد

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله طالب العلم يمكنه معرفة الراجح من الكتب الكبار التي يذكر فيها مسائل الخلاف ويذكر فيها الراجح مثل كتاب التعليق للقاضي أبي يعلى والانتصار لأبي الخطاب وعمل الأدلة لابن عقيل وتعليق القاضي يعقوب البرزنجي وأبي الحسن الزاغوني ومما يعرف منه ذلك كتاب المغنى للشيخ أبي محمد وكتاب شرح الهداية لجدنا أبي البركات ومن كان خبيرا بأصول أحمد ونصوصه عرف الراجح في مذهبه في عامة المسائل ومن كان له بصيرة بالأدلة الشرعية عرف الراجح في الشرع، وأحمد رحمه الله أعلم من غيره بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان رحمهم الله ولهذا لا يكاد يوجد له قول يخالف نصا كما يوجد لغيره، ولا يوجد قول ضعيف في الغالب إلا وفي مذهبه ما يوافق القول القوي وأكثر مفاريده التي لم يختلف فيها مذهبه يكون قوله فيها راجحا انتهى كلامه رحمه الله

وهو موافق لما ذكره صاحب الافصاح من أن القاضي عليه أن يتوخى إصابة الحق فيتوخى مواطن الاتفاق فيعمل بما اتفقوا عليه فإن لم يكن الحكم متفقا نظر فيما عليه الجمهور إذا لم يكن مع مخالفهم دليل فليس الناظر في كتب الخلاف ومعرفة الأدلة بخارج عن التقليد وليس في كلام صاحب الافصاح ما يقتضي التذهب بمذهب لا يخرج عنه بل كلامه

صريح في ضد ذلك

وهذه شبهة ألقاها الشيطان على كثير ممن يدعى العلم وصار بها أكثرهم فظنوا أن النظر في الأدلة أمر صعب لا يقدر عليه إلا المجتهد المطلق، وأن من نظر في الدليل خالف أمامه لمخالفة قوله لذلك الدليل فقد خرج عن التقليد ونسب نفسه إلى الاجتهاد المطلق، واستقرت هذه الشبهة في قلوب كثير حتى آل الأمر بهم إلى أن تقطعوا أمرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون * وزعموا أن هذا هو الواجب عليهم، وأن من انتسب إلى مذهب امام فعليه أن يأخذ بعزائمه ورخصه وإن خالف نص كتاب أو سنة، فصار امام المذهب عند أهل مذهبه كالنبي في امته لا يجوز الخروج عن قوله، ولا تجوز مخالفته، فلو رأوا أحدا من المقلدين قد خالف مذهبه وقلد اماما آخر في مسألة لاجل الدليل الذي استدلل به قالوا هذا قد نسب نفسه إلى الاجتهاد ونزل نفسه منزلة الأئمة المجتهدين، وإن كان لم يخرج عن التقليد وإنما قلد اماما دون امام آخر لاجل الدليل وعمل بقوله تعالى (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فالمتعصبون للمذاهب اذا وجدوا دليلا ردوه إلى نص إمامهم فان وافق الدليل نص الامام قبلوه وان خالفه ردوه واتبعوا نص الامام، واحتالوا في رد الاحاديث بكل حيلة يهتدون اليها، فاذا قيل هذا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا أنت أعلم بالحديث من الامام الفلاني؟ مثال ذلك اذا حكمنا بطهارة بول ما يؤكل لحمه وحكم الشافعي بنجاسته وقلنا له قد دل على طهارته حديث العرينين وهو حديث صحيح وكذلك حديث انس في الصلاة في مرائب النعم، فقال هذا المنجس لا بوال مأكول

اللحم : أنت اعلم بهذه الاحاديث من الامام الشافعي فقد سمعها ولم يأخذ بها ؟ فنقول له قد خالف الشافعي في هذه المسئلة من هو مثله او أعلم منه كما لك والامام أحمد رحمه الله وغيرهما من كبار الائمة، فنجعل هؤلاء الائمة بازاء الشافعي ونقول امام بامام وتسلم لنا الاحاديث ونرد الامر الى الله والرسول عند تنازع هؤلاء الائمة وتبعم الامام الذي أخذ بالنص ونعمل بقوله تعالى (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) فنه مثل ما أمر الله به . وهذا هو الواجب علينا ولسنا في هذا العمل خارجين عن التقليد بل خرجنا من تقليد امام الى تقليد امام آخر لاجل الحجة التي أدلى بها من غير معارض لها ولا ناسخ . فالانتقال من مذهب الى مذهب آخر لا مردني - بأن نبين لمرجحان قول على قول فيرجع الى القول الذي يرى انه أقرب الى الدليل - مثاب على فعله بل واجب على كل أحد اذا تبين له حكم الله ورسوله في امر أن لا يعدل عنه ولا يتبع أحداً في مخالفة حكم الله ورسوله فان الله فرض على الخلق طاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم في كل حال كما تقدم ذكره

وقد ذكرنا أن الشافعي رحمه الله قال : اجمع المسلمون على أن من استبان له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس

الانتقال من مذهب الى آخر

وأما الانتقال من مذهب الى مذهب لمجرد الهوى أو لغرض دنيوي فهذا لا يجوز وصاحبه يكون متبعاً لهواه وقد نص الامام احمد رحمه الله على انه ليس لاحد أن يعتقد الشيء واجباً أو محرماً ثم يعتقد غير واجب

أو محرم بمجرد هواه ، وذلك مثل أن يكون طالبا للشفعة بالجوار فيعتقدها
 انها حق ويقول مذهب أبي حنيفة في هذه المسئلة ارجح من مذهب
 الجمهور ثم اذا طلبت منه الشفعة بالجوار اعتقد انها ليست ثابتة وقال
 مذهب الجمهور في هذه المسئلة ارجح . ومثل من يعتقد اذا كان أخامع
 جدا أن الاخوة تقاسم الجد كما هو مذهب الائمة الثلاثة فاذا كان جدا
 مع أخ اعتقد أن الجد يسقط الاخوة كما هو مذهب أبي حنيفة . فهذا ونحوه
 لا يجوز ، وصاحبه مذموم ، بل يجب عليه أن يعتقد الحق فيما له وعليه ولا
 يتبع هواه ولا يتبع الرخص ، فتبع الرخص مذموم والمتعصب للمذهب
 مذموم ، وكلاهما متبع هواه

والمتعصبون لمذاهب الائمة تجدهم في اكثر المسائل قد خالفوا نصوص
 أئمتهم واتبعوا اقوال المتأخرين من اهل مذهبهم فهم يحرسون على ما قاله
 الآخر فالآخر وكلما تأخر الرجل أخذوا بكلامه وهجروا أو كادوا
 يهجرون كلام من فقه فاهل كل عصر انما يقضون بقول الادنى فالادنى
 اليهم وكلما بعد العهد ازداد كلام المتقدمين هجراً ورغبة عنه حتى ان كتب
 المتقدمين لا تكاد توجد عندهم فان وقعت في ايديهم فهي مهجورة

فالحنبلة قد اعتمدوا على ما في الاقناع والمنتهى ولا ينظرون فيما
 سواهما ومن خالف مذهب المتأخرين فهو عندهم مخالف لمذهب احمد
 رحمه الله مع أن كثيراً من المسائل التي جزم بها المتأخرون مخالفة لنصوص
 احمد يعرف ذلك من عرفه . وتجد كتب المتقدمين من اصحاب احمد مهجورة
 عندهم بل قد هجروا كتب المتأخرين فلمفني والشرح والانصاف والفروع
 ونحو هذه الكتب التي يذكر فيها اهلها خلاف الائمة أو خلاف الاصحاب

لا ينظرون فيها . فهو لاء في الحقيقة أتباع الحجاوي وابن النجار لا أتباع
الامام احمد وكذلك متأخرو الشافعية هم في الحقيقة أتباع ابن حجر الهيتمي
صاحب التحفة واضرابه من شراح المنهاج فما خالف ذلك من نصوص
الشافعي لا يعبؤون به شيئا وكذلك متأخرو المالكية هم في الحقيقة أتباع خليل
فلا يعبؤون بما خالف مختصر خليل شيئا ولو وجدوا حديثا ثابتا في
الصحيحين لم يعملوا به اذا خالف المذهب وقالوا الامام الفلاني اعلم منا
بهذا الحديث (فتقطعوا أمرهم بدينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون)
فكل اهل مذهب اعتمدوا على كتب متأخريهم فلا يرجعون إلا اليها ولا
يعتمدون إلا عليها . وأما كتب الحديث كالامهات الست وغيرها من كتب
الحديث وشروحيها وكتب الفقه الكبار التي يذكر فيها خلاف الائمة
وأقوال الصحابة والتابعين فهي عندهم معجزة ، بل هي في الخزانة مسطورة ،
للتبرك بها لا للعمل . ويعتذرون بانهم قاصرون عن معرفتها . فالأخذ بها
وظيفة المجتهدين ، والاجتهاد قد انطوى بساطه من ازمة متطاوله ، ولم يبق
إلا التقليد ، والمقلد يأخذ بقول امامه ولا ينظر الى دليله وتعليله ، ولم يميزوا
بين المجتهد المطلق الذي قد اجتمعت فيه شروط الاجتهاد فهو مستقل بادراك
الاحكام الشرعية من الادلة الشرعية من غير تقليد ولا تقييد ، وبين المجتهد
في مذهب امامه أو في مذهب الائمة الاربعة من غير خروج عنها ، فهو
ملتزم لمذهب امام من الائمة وينظر في كتب الخلاف ويعين النظر في
الادلة فاذا رأى الدليل بخلاف مذهبه قلد الامام الذي قد أخذ بالدليل
فهو اجتهاد مشوب بالتقليد ، فينظر الى ما اتفقوا عليه ويأخذ به ، فان اختلفوا
نظر في الادلة فان وجد مع أحدهم دليلا أخذ بقوله ، فان لم يجد في المسألة

دليلاً من الجانبين أخذ بما عليه الجمهور، فإن لم يجد ذلك بل قوي الخلاف عنده من الجانبين اتزم قول امامه اذا لم يترجح عنده خلافه. فاكثروا المقلدين لا يميزون بين المجتهد المستقل من غيره وجعلوا منوعاً واحداً، وهذا غلط واضح فإن من كان قاصراً في العلم لا يستقل بأخذ الاحكام من الادلة بل يسأل اهل العلم كما نص عليه الامام احمد رحمه الله في رواية ابنه عبد الله وقد ذكرناه فيما تقدم

وأما الاجتهاد المقيّد بمذاهب الائمة وتوخي الحق بمادل عليه الدليل وبما عليه الجمهور فهذا هو الذي لا ينبغي العدول عنه وهو الذي ذكره صاحب الافصاح. وأما لزوم التذهب بمذهب بعينه بحيث لا يخرج عنه وان خالف نص الكتاب أو السنة فهذا مذموم غير ممدوح وقد ذممه صاحب الافصاح كما تقدم ذكره بل قد ذمّه الائمة رضي الله عنهم

قال الشافعي رحمه الله: طالب العلم بلا حجة كخطاب ليل يحمل حزمة حطب وفيها افعى تلدغه وهو لا يدري. وقال ابو حنيفة وابو يوسف لا يحل لاحد ان يقول بقولنا حتى يعلم من اين قلناه. وقد صرح مالك بأن من ترك قول عمر بن الخطاب لقول ابراهيم النخعي انه يستتاب. فكيف بمن ترك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول من هو دون ابراهيم او مثله

فقال جعفر الفريابي حدثني أحمد بن ابراهيم الدورقي حدثني الهيثم ابن جميل (قال) قلت لمالك بن انس يا ابا عبد الله ان عندنا قوما وضعوا كتاباً يقول احدهم حدثنا فلان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بكذا وكذا وفلان عن ابراهيم بكذا، ويأخذ بقول ابراهيم، قال مالك وصح عندهم قول عمر؟ قلت

انما هي رواية كما صح عندهم قول ابراهيم، فقال هؤلاء يستتابون
وقال أبو عمر بن عبد البر يقال لمن قال بالتقليد. لم قلت به وخالفت
السلف في ذلك فانهم لم يقلدوا؟ فان قال قلت لان كتاب الله لا علم لي
بتأويله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أحصها والذي قلده قد
علم ذلك فقلت من هو أعلم مني. قيل له أما العلماء اذا أجمعوا على تأويل
شيء من الكتاب أو حكاية عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو
اجتمع رأيهم على شيء فهو الحق لا شك فيه ولكن قد اختلفوا فيما قلدت
فيه بعضهم دون بعض فما حجتك في تقليد بعضهم دون بعض وكلهم
عالم ولعل الذي رغبت عن قوله أعلم من الذي ذهبت الى مذهبه؟ فان قال
قلده لاني أعلم انه على صواب. قيل له علمت ذلك من كتاب الله أو سنة
رسوله صلى الله عليه وسلم أو اجماع؟ فان قال نعم أبطل التقليد وطولب بما ادعاه
من الدليل، وإن قال قلده لانه أعلم مني، قيل له فقلد كل من هو أعلم منك
فانك تجد من ذلك خلقا كثيرا ولا تخص من قلده، اذ علمت فيه انه أعلم
منك. فان قال قلده لانه أعلم الناس، قيل له فهو اذا أعلم من الصحابة فكفى
بقول مثل هذا قبحا، (١)

«فان قال أنا أقلد بعض الصحابة، قيل له فما حجتك في ترك من لم
تقلد منهم ولعل من تركت منهم أفضل ممن أخذت بقوله؟ على أن القول لا
يصح بفضل قائله وإنما يصح بدلالة الدليل عليه. وقد ذكر ابن مدين عن

(١) انه على قبحه بمخالفة امامه وسائر الائمة على تفضيل الصحابة على أنفسهم
باطل بالبداهة فان المجتهد لا يمكنه أن يعرف أعلم الناس على الاطلاق فضلا عن
المقلد الذي لا يعرف أدلة أحد منهم

عيسى بن دينار عن القاسم عن مالك قال ليس كلما قال الرجل قولاً وإن كان له فضل يتبع عليه لقوله عز وجل (الذين يستمعون القول فيتعبدون أحسنه) فإن قال قصري وقلة علمي تحملني على التقليد، قيل له أما من قلد فيما ينزل به أحكام شريعة عالماً يتفق له على علمه فيصدر في ذلك عما يخبره به فمذور لانه قد اتى ماعليه وأدى ما لزمه فيما نزل به لجهله ولا بدله من تقليد عالم فيما جهله لاجماع المسلمين ان المكفوف يقلد من يشق بخبره في القبلة لانه لا يقدر على أكثر من ذلك، ولكن من كانت هذه حاله هل يجوز له الفتوى في شرائع دين الله فيحمل غيره على اباحة الفروج واراقة الدماء واسترقاق الرقاب وإزالة الاملاك، يصيرها الى غير من كانت في يده بقول لا يعرف صحته ولا قام له الدليل عليه وهو مقرر أن صاحبه يخطيء ويصيب وان مخالفه في ذلك ربما كان المصيب فيما يخالفه فيه؟ فإن اجاز الفتوى لمن جهل الاصل والمعنى لحفظه الفروع لزمه أن يجيزه للعامة وكفى بذلك جهلاً ورداً للقرآن قال الله عز وجل (ولا تقف ما ليس لك به علم) وقال تعالى (أقولون على الله ما لا تعلمون) وقد أجمع العلماء على أن ما لم يتبين ولم يستيقن فليس بعلم وإنما هو ظن والظن لا يغني عن الحق شيئاً

ثم ذكر حديث ابن عباس رضي الله عنهما «من أفتى بفتيا وهو يعمي عنها كان أمها عليه» موقوفاً ومرفوعاً، قال وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم «اياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث» قال ولا خلاف بين أئمة الامصار في فساد التقليد انتهى كلام أبي عمر رحمه الله تعالى

فتأمل ما في هذا الكلام من الرد على من يقول بلزوم التمسك بمذهب من هذه المذاهب الاربعة لا يخرج عن ذلك المذهب ولو وجد

دليلا بخالفه لان الامام صاحب المذهب أعلم بمنه . ويجعل هذا عذرا له
في رد الحديث او ترك العمل به

ونأمل قوله لاخلاف بين ائمة الامصار في فساد التقليد . ومراده
اذا كان المقلد قادرا على الاستدلال واما العاجز عنه فهو كالأعمى يقلد في
جهة القبلة فهو ممدور اذا كان عاجزا وقد حكى الامام ابو محمد بن حزم
الاجماع على انه لا يجوز التزام مذهب بعينه لا يخرج عنه فقال : اجمعوا على
انه لا يجوز لحاكم ولا لملت تقليد رجل فلا يحكم ولا يفتى الا بقوله انتهى
فحكاية الاجماع من هذين الامامين اغني أبا عمر بن عبد البر وأبا
محمد بن حزم كاف في ابطال قول المتعصبين بالمذهب والله سبحانه وتعالى اعلم
ونسأل الله أن يهدينا لما اختلف فيه من الحق

بإذنه ، فانه يهدي من يشاء الى صراط

مستقيم ، وصلى الله على نبينا محمد

وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

والحمد لله رب العالمين

آمين



عدة رسائل

في مسائل فقهية

تأليف

العلامة الشيخ محمد بن ناصر بن عثمان بن محمد الحنبلي

رحمه الله تعالى

طبع بأمر صاحب العظمة السلطان عبدالعزيز آل سعود

سلطان نجد وملحقاتها

لا زال ناشر آلاء العلم والدين، ومعز الآلاسلام والمسلمين



الطبعة الاولى في

مطبعة المنار بدمشق

سنة ١٣٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الرسالة الاولى

من حمد بن ناصر بن معمر الى جناب الاخ المكرم جهمان بن ناصر
حفظه الله تعالى آمين. سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وموجب الخط
ابلاغ السلام وبعد فالخط الشريف وصل أوصلك الله الى رضوانه
وما ذكر جنابك صار لدى محبك معلوما ومن طرف المسائل التي
تسأل عنها وتطلب جوابها

(حكم اشترط طلاق الضرة في عقد النكاح)

(فالمسئلة الاولى) فيمن شرطت على زوجها عند العقد طلاق ضرته فاف هذا
الشرط اختلاف العلماء فيه هل هو صحيح أم فاسد فذهب الحنابلة الى صحته
فوجب عندهم الوفاء وخيار الفسخ لها اذا لم يف وذهب كثير من الفقهاء
الى انه شرط باطل للاحاديث الصحيحة في النهي عن ذلك والنهي يقتضي
الفساد على هذا يبطل الشرط ويصح النكاح لان هذا ليس من الشروط
المبطله للعقد كنكاح الشغار والتحليل والمتعة

(الشروط الصحيحة في عقد النكاح)

(وأما المسئلة الثانية) فيمن شرطت على الزوج عند العقد شرطاً صحيحاً ورضي بذلك وقالت ان فعلت كذا فهو طلاقى ثم لم يف لها بل خالف ما شرطت عليه فهذا الشرط ان كان من الشروط الصحيحة فلها الفسخ ان لم يف به وان لم تقل فهو طلاقى فلها الغاؤه وإبطاله فاذا أسقطته بعد البينونة سقط وجاز له أن يرجع اليها بنكاح جديد وان كان الاسقاط قبل البينونة سقط والنكاح بحاله وليس لها مطالبته بذلك بعد اسقاطه

(حكم تراخي الزوجين على تعليق الطلاق بالزوج عليها)

(وأما المسئلة الثالثة) فيمن تشاجر هو وزوجته ثم تراضيا على شروط صحيحة كقوله ان تزوجت عليك فهو طلاقك، ثم قالت له أعد اللفظ فاعاده مرتين أو ثلاثا هل يثبت هذا الشرط وان كان بعد عقد النكاح؟ وهل يقع عليه الطلاق؟ وهل يفرق بين الحرفين فيما اذا قال ان تزوجت فانت طالق أو اذا تزوجت؟ فنقول هذا الشرط وهو تعليق الطلاق على التزوج شرط لازم وتعليقه صحيح فتى تزوج طلقت ثم ننظر في نيته حال تكراره لفظ الطلاق فان قصد بالتكرار افهامها أو التأكيد لم تطلق الا واحدة وله أن يراجعها بعد التزوج بالآخرى لان هذا الشرط لم يوجد عند العقد بل حدث بعد ذلك فان لم يقصد بالتكرار الافهام ولا التأكيد طلقت ما نواه فان لم يكن له نية فقيه خلاف والاشهر انها تطلق بعدد التكرار وبعضهم يقول لا تطلق الا واحدة

وأما التفرقة بين إن الشرطية واذا فالعامة لا يفرقون بينهما فيحكم

عليهم بلغتهم على قصدهم ونيتهم مع أن في مثل هذه الصورة يقع الطلاق بكل حال

(طلاق غير البالغ)

(وأما المسئلة الرابعة) وهي طلاق الصبي الذي لم يبلغ فقد اختلف العلماء في ذلك فذهب مالك وطائفة من العلماء الى أنه لا يقع طلاقه حتى يبلغ وذهب الامام أحمد في المشهور عنه والشافعي وطائفة من العلماء الى أنه اذا عقل وعلم أن زوجته تبين منه بذلك خصوصا اذا تجاوز العشر فإنه يقع طلاقه (أحكام زيادة الوكيل بالتطليق على الواحدة)

(وأما المسئلة الخامسة) فيمن وكل وكيلا في طلاق زوجته هل للوكيل أن يزيد على طلاقه اذا كان الموكل لم يأمره بكثير ولا قليل؟ وهل اذا طلق ثلاثا تقع أم لا؟ وهل يعتبر انكار الموكل ذلك فهذه المسئلة الراجح فيها أن الوكيل لا يزيد على واحدة لان الزيادة خلاف السنة فان زاد لم يقع الا واحدة الا أن يأمره الموكل بذلك فان لم يأمره بذلك ولم يثبت بيينة ولا باقرار الموكل - لم يثبت لإطلاق السنة وهي الطلقة الواحدة

(حكم تكرار لفظ التطليق في الخلع)

(وأما المسئلة السادسة) فيمن بذات لزوجها عوضا كخالة الناس اليوم على أن يطلقها فقبل العوض ثم قال أنت طالق ثم قال أنت طالق ثم قال أنت طالق ثلاث مرات أو أكثر هل تبين منه باللفظة الاولى ولم تاحقها البواقي عند من يقول ان المختلعة لا ياحقها طلاق؟ فنقول الذي ذكره

الفقهاء رحمهم الله تعالى انها تبين بالاولى ولا يلحقها ما بعدها لانها بانته
بالجملة الاولى فاذا لحقها جملة ثانية وثالثة لم يصادف ذلك محلا وأما عند
من يقول إن المختلعة يلحقها الطلاق كما ذكر كثير من التابعين
فالطلاق عندهم لاحق

(حكم من أخذ عوض الخلع ولم ينطق بما يدل على انقضائه)

(وأما المسئلة السابعة) فيمن خالع زوجته بأن بذلت له العوض وقبلة
ولم يتلفظ بخلع ولا طلاق ولا فسخ هل تبين بمجرد أخذ العوض فالذي
عليه الجمهور أنه لا بد من اللفظ لقوله صلى الله عليه وسلم «أقبل
الحديقة وطلقها تطليقة»

(تعليق الطلاق)

(وأما المسئلة الثامنة) فيمن قال لزوجته إذا جاءني حي فانت طالق
وان نزلت على اهلك فانت طالق فاقامت مدة لم تعطه ولم تنزل على
اهلها هل الشرط لازم ام لهم ابطاله؟ فنقول اذا علق طلاقها على ذلك
فالشرط لازم والتعليق ثابت ولو اتفقا على ابطاله وفي الحديث «ثلاث
هزلهن جد وجدهن جد» الحديث

(الوصية بالاضحية وأكل ورثة الموصي منها)

(وأما المسئلة التاسعة) فيمن أوصى عند موته بأضحية هل الموصي اليه
او غيره من ورثة الميت الا كل منها ام لا؟ فالذي يظهر لي من كلام العلماء
أنه لا بأس بذلك وانما اختلفوا في اضحية اليتيم

(المفاضلة بين التضحية عن الميت والتصدق بئمنها)

(وأما المسئلة العاشرة) هل الاضحية عن الميت أفضل أم الصدقة بئمنها
فهذه المسئلة اختلف العلماء فيها فذهب الحنابلة وكثير من الفقهاء
الى أن ذبحها أفضل من الصدقة بئمنها وهو اختيار الشيخ نقي الدين
رحمه الله وذهب بعضهم الى أن الصدقة بئمنها أفضل وهذا القول قوي في النظر
وذلك لان التضحية عن الميت لم يكن معروفا عند السلف الا انه ورد
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يضحي عن النبي صلى الله
عليه وسلم ويذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصاه بذلك والحديث
ليس في الصحاح ولبعض أهل العلم تكلم فيه ولبعض الفقهاء لما سمعه أخذ
بظاهره وقال لا يضحي عن الميت الا أن يوصي بذلك فان لم يوص فلا
يذبح عنه بل ينصدق بئمنها فاذا كان هذا صورة المسئلة فالامر في ذلك
واسع ان شاء الله تعالى

(حكم من ضحى عن غيره قبل نفسه أو وفاء نذره)

(وأما المسئلة الحادية عشرة) هل له أن يضحي عن غيره قبل أن يضحي
لنفسه؟ وهل له أن يضحي وعليه نذر قبل أن يوفي بنذره؟ فمسئلة التضحية عن
الغير قبل أن يضحي لنفسه فلا أعلم فيها بأسا وانما المنع فيمن عليه حجة
الاسلام فليس له أن يحج عن غيره قبل أن يحج فريضة الاسلام
وأما تقديم الاضحية على النذر فالواجب يقدم على النافلة فاذا كان المنذور
أضحية ذبحها قبل اضحية التطوع فان تطوع وترك النذر الواجب
وجب عليه ان يذبح الواجب ايضا واما اذا اراد ان يذبحهما جميعا ولكنه

قدم التطوع على النذر فلا اعلم في هذا منعا

(التفريق بين الأم وولدها الصغير وبين الاخوة في البيع)

(واما المسئلة الثانية عشرة) وهي التفريق بين الوالدة وولدها قبل البلوغ وكذلك بين الاخوة في البيع فاما قبل البلوغ فلا. وز التفريق واما بعد البلوغ ففيه خلاف والمشهور عن احمد وكثير من الفقهاء انه لا يجوز لحديث « من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين احبته يوم القيمة » (١) وكذلك حديث علي في التفرقة بين الاخوة وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « رده رده »

(من أبان زوجا من أربع ليس له الزوج بغيرها قبل انتضاء عدتها)

(واما المسئلة الثالثة عشرة) فبمن معة اربع فطلق واحدة وابانها هل له ان يتزوج في مكانها اخرى وان كانت المطلقة لم تعتد لانها بائن ليس له عليها رجعة ام لا يجوز ذلك حتى تعتد المطلقة؟ فالذي نص عليه العلماء ان ذلك لا يجوز بل لا بد من انتضاء العدة ولا يجوز له ان يجمع مائه في رحم خمس نسوة . وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم

(١) رواه أحمد والترمذي والحاكم عن أبي أيوب وصحح

رسالة ثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

من حمد بن ناصر بن معمر الى جناب الاخ المكرم جمان بن ناصر
سلمه الله تعالى ،سلام عليكم ورحمة الله وبركاته والمسائل وصات وهذا جوابها
(طلب امام المسجد المعاونة من الفيء أو الزكاة)

اما سؤال امام المسجد المعاونة من الفيء والزكاة فالسؤال من حيث
هو مذموم الا في حال الاضطرار لكن ان كان السؤال من الفيء فهو موافق
لان الفيء للمسلمين غنيهم وفقيرهم وما من احد من المسلمين الا وله فيه نصيب
فأذا سأل الانسان نصيبه من الفيء لم يذكر عليه
واما ان كان السؤال من الزكاة فان كان السائل غنيا فهو حرام ولا
تحل له الزكاة بل لو جاءته من غير سؤال لم تحل له الا ان كان من الخمسة
المذكورين في الحديث وذلك لان الله تعالى قسمها بنفسه ولم يرض فيها
بقسم نبي ولا غيره

(فروع في العبادات)

وأما القيء فالمشهور انه نجس وأما نقض الوضوء به ففيه خلاف والمشهور
انه ينقض اذا كان كثيراً ولا ينقض اليسير منه وذهب مالك والشافعي
وغيرهما الى انه لا ينقض الوضوء ولو كثر لكن يستحب الوضوء
وهذا اختيار الشيخ تقي الدين

وأما الخروج من الصلاة لاجل الخارج اليسير من القيء أو الدم

فاذا كان يسيراً لم يقطع الصلاة ولا إعادة عليه لأنه روي عن الصحابة نحو ذلك فابن أبي أوفى بزق دماً ثم قام فصلى . وابن عمر عصر بثرة فخرج دم فصلى ولم يتوضأ

وأما اخراج الانسان زكاته أو بعضها بنفسه فذكر أهل العلم انه لا يجوز أن يخرجها ولا بعضها ان كان الامام عدلاً يضعها في أهلها (بل) يجب دفعها اليه

وأما قضاء الفوائت فالمشهور قضاء الفوائت على الفور مرتباً بقائت الفوائت أو كثرت

واذا صلى الحاضرة قبل الفائتة فان كان ناسياً للفائتة سقط الترتيب ويصلي الفائتة ولا يقضي الحاضرة لان الترتيب يسقط بالنسيان

وأما الصلاة على الميت فان أوصى الميت بان يصلي عليه رجل معين فهو أحق من غيره . ولا يقوم أحد في جنب الامام بل يقف الامام وحده الا أن يكون المكان ضيقاً بحيث لا يحصل له الوقوف في الصف حينئذ يقف في جنب الامام للحاجة

وأما المطلقة فلا يجوز العقد عليها في العدة باجماع أهل العلم بل لا يجوز التصريح في خطبتها فان كانت رجعية حرم التعريض أيضاً لانها زوجة ما دامت في العدة فان عقد عليها فالنكاح باطل ولا يحتاج الى طلاق لانه باطل اجماعاً بل يفرق بينهما فاذا اعتدت فهو خاطب من الخطاب وعند مالك انها تحرم عليه ابداً وهو احدى الروايتين عن ابن عمر والاول قول علي وهو المشهور عن أحمد والجديد من قولي الشافعي

وأما المطلقة اذا مات زوجها وهي في العدة فان كانت رجعية استأنفت

عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر أبداً خلاف بين العلماء وإن كانت بائناً بنت
على عدة الطلاق إلا أن يطلقها في مرض موته فتعتد أطول الاجلين من
عدة الوفاة أو ثلاثة قروء وعند مالك والشافعي أنها تبني على عدة الطلاق
لأنها بائن وليست بزوجة كما لو طلقها في الصحة

فأما إذا كان الطلاق البائن في الصحة فأنها تبني على عدة الطلاق
عند الائمة الثلاثة وعند أبي حنيفة تعتد أطول الاجلين

وأما مسألة الذي طلق زوجته واختل عقله فإن كان حال الطلاق ثابت
العقل وطلق مختاراً فالطلاق واقع فإن كانت آخر ثلاث تطليقات لم تحمل
له إلا بعد زوج وإصابة ولو اختل عقله بعد ذلك ولو آل به الأمر إلى الجنون
وإن كان الطلاق الذي وقع بكلمة واحدة جمع فيها الطلاق فكذلك
عند الائمة الأربعة وهو الذي يفتى به عندنا. وعند الشيخ تقي الدين وابن القيم
أن طلاق الثلاث بكلمة واحدة مطلب تحسب طلاقاً واحدة وحينئذ فله
رجعتها. والعمل على كلام الجمهور

وأما الدعاء عند ختم القرآن فروى عن أنس رضي الله عنه أنه كان
يجمع أهله وولده ويدعو عند ختم القرآن وروى عن طائفة من السلف وهو
قول غير واحد من الفقهاء وأما تعيين الدعاء فلم يثبت فيه ادعاء مخصوص ولهذا
لم يستحبه بعض الفقهاء قال لأنه لم يرد فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأما التكبير في آخر كل سورة من سورة الضحى إلى آخر القرآن
ففيه خلاف ولم يستحبه الشيخ تقي الدين إلا لمن يقرأ بقراءة ابن كثير
وأما من قرأ بقراءة عاصم التي هي غالب قراءة الناس اليوم فلا
وأما الرجل الذي وقف على المسجد ببعض أملاكه فإن عين القائمين

او الامام او المؤذن تعين ما عينه الواقف من الجهات فإن لم يعين جهة فالوقف على المسجد يدخل فيه الامام والمؤذن والقيم وكذا اعمارته كتطيين سطحه وابدال خشبه لتكسير فيه ونحو ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

رسالة ثالثة

بسم الله الرحمن الرحيم

من حمد بن ناصر الى الاخ جعمان ، رزقه الله العلم النافع والايمان ، سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد الخط وصل أوصلك الله الى رضوانه والمسائل وصلت وهذا جوابها واصلك انشاء الله تعالى

(المسئلة الاولى) في المنكر الذي يجب انكاره هل يسقط الانكار اذا بلغ الامير أم لا فاعلم أن انكار المنكر يجب بحسب الاستطاعة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده» فان لم يستطع فبلسانه، فان لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الايمان، وحينئذ اذا وقع المنكر وبلغ الامير فلم يغيره لم يسقط انكاره بل ينكره بحسب الاستطاعة لكن ان خاف حصول منكر أعظم سقط الانكار وانكر بقلبه وقد نص العلماء على ان المنكر اذا لم يحصل انكاره الا بحصول منكر أعظم منه أنه لا ينبغي وذلك لان مبنى الشريعة على تحصيل المصالح وتقليل المفاسد وفي الحديث « لا تحمل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي »

(وأما مسألة العطية) فلا خلاف بين أهل العلم في استحباب التسوية

بين الاولاد وكرهه التفضيل لكن اختلفوا في صفة التسوية فالمشهور
عن أحمد ان المستحب ان يقسم بينهم على حسب قسمة الله في الميراث
لذكر مثل حظ الانثيين وعند ابي حنيفة ومالك والشافعي انه يعطى
الانثى مثل ما يعطى الذكر

رسالة رابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد بن ناصر الى الاخ جهمان حفظه الله تعالى آمين . سلام عليكم
ورحمة الله وبركاته . وبعد الخط وصل أوصلك الله الى رضوانه ، وسر الخاطر
سؤالك عن ما أشكل عليك رزقنا الله وإياك العلم النافع والعمل الصالح
فأما ما سألت عنه من استعمال كنيات الطلاق فالذى عليه أكثر العلماء
ان الكنيات لا يقع بها الطلاق إلا مع النية فاذا تكلم الزوج بالكناية
وقال : لم أريد طلاقك ولم انوه ، ولم يتكلم بذلك في حال الغضب وسؤالها
الطلاق فهذا يقبل قوله ولا يقع به طلاق وأما ان تكلم بذلك في حال
الغضب فهذا مما اختلف الفقهاء فيه فقال بعضهم يقبل قوله إنه لم يرد طلاقا
ولم ينوه . وقال بعضهم لا يقبل قوله في ظاهر الحكم لاجل القرينة الدالة
على ارادة الطلاق وبعض أهل العلم يفرق بين الكنيات ويقول الكنيات
التي يكثر استعمالها في الطلاق ويمبرون أن من تلفظ بها فأما يريد الطلاق
فهذا لا يقبل قوله وأما الكنيات التي تستعمل في عرف أهل البلد في
الطلاق وفي غيره فهذا يقبل انه ما أراد الطلاق بل لو تلفظ بذلك وقال

لم أرد الطلاق ولا غيره لم تطلق الا بالنية اذا كان الطلاق لفظا يستعمل في الطلاق وفي غيره

(وأما المسئلة الثانية) اذا قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق. فهذا إن نوى بالتكرار التأكيد او افهامها لم يقع الا واحدة فان نوى به طلاقا ثلاثا وقعت ثلاثا عند الجمهور واما اذا طلق بالنية وقال لم ارد به التأكيد والافهام ولا ايقاع ثلاث بل عزبت نيته فهذا محل الخلاف فبعض أهل العلم يقول يقع واحدة الا ان ينوي طلاق ثلاث فتقع

(واما قولك) اذا توقف المفتي عن الافتاء في الكينيات هل يكون داخلا في الكتمان أم لا؟ فاعلم أن الذي يتناوله الوعيد هو من عنده علم من الله ورسوله فيستل عنه فيكتمه. وأما من أشكل عليه الحكم ولم يتبين له حكم الله ورسوله فهذا لا حرج عليه اذا توقف. ولو عرف اختلاف العلماء ولم يعلم الراجح من القولين وأحمد رحمه الله وغيره من العلماء يتوقفون كثيراً في مسائل مع معرفتهم بكلام العلماء قبلهم في تلك المسائل اذا لم يتبين لهم الصواب وأحمد يتوقف عن الافتاء في كينيات الطلاق في أكثر اجوبته وبعض العلماء لا يفتي في مسائل الطلاق بالكيفية لعظم خطرها. والواجب على المفتي أن يراقب الله ويخشاه ويعلم انه قد عرض نفسه للحكم بين يدي الله وبين عباده فيما أحل الله وحرّم عليهم فلا يشكّم الا بعلم وما أشكل عليه فليحمله الى عالمه (وأما مسئلة الحامل) اذا رأت الدم فهذا ينظر فيه وفي حال عادة

المرأة فان كان ذلك ليس بعادة لها اذا حملت فهذا لا تلتفت اليه بل تصلي فيه وتصوم ويكون حكمها حكم المستحاضة وليس في هذا اختلاف وإنما الاختلاف فيما اذا كان عادة المرأة انها تحيض وتطهر في عادة الطهر فهذا

الذي اختلف فيه العلماء والراجع في الدليل أنه حيض اذا كان على ما وصفنا ولكن قليل الوقوع واكثر الواقع على متكرره وبين من ليس لها عادة او يضرب عليها الدم فانه يشتبه على كثير من الطلبة

(وأما مسألة اليتيمة) اذا طابت الزوج فيجوز لوليها تزويجها وان لم تبلغ اذا كانت لها تسع سنين ولكن لا يجبرها ولا يزوجه الا برضاها اذا كانت يتيمة واما الاب فيجوز له اجبار الصغيرة التي لم تبلغ والبلوغ يحصل بالحيض ونبات الشعر الخشن حول القبل

(وأما مسألة الامي) فالامي الذي لا يحسن الفاتحة او يلحن فيها لحناً يغير المعنى واما اذا كان يحسن الفاتحة ولا يحيل الفاظها عن معانيها فهذا لا يسمى امياً ولكن احق الناس بالامامة اقراهم لكتاب الله فان وجد القارئ قدم على غيره وأما اذا اقيمت الصلاة ثم جاء القارئ وهم يصلون جاز للقارئ ان يصلي معهم اذا كان الامام يحسن قراءة الفاتحة ولا يلحن فيها لحناً يحيل المعنى واما الذي يلحن فيها لحناً يحيل المعنى فهذا هو الامي لا يجوز ان يصلي الا بمثله فلا يؤم احداً يحسن الفاتحة

(وأما مسألة تعيين الامام) كما هو الواقع في المساجد التي لها ائمة راتبون فهذا اذا بان له انه غير امامه الراتب صحت صلاته لان قصده الصلاة مع الجماعة وليس له قصد في تعيين الامام والله اعلم

رسالة خامسة

بسم الله الرحمن الرحيم

من حمد بن ناصر الى الاخ جعمان ابن ناصر حفظه الله تعالى سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد الخط وصل اوصلك الله الى رضوانه وكذلك السؤال وصورته

ما قول العلماء فيمن دفع دابته الى آخر يسقي عليها زرعاً مجزء من الثمرة سواء كان الدفع قبل وجود الزرع أو بعد ما اخضر الزرع وسواء كان مدة السقي معلومة أو مجهولة مثل الى أن تهزل أو تمجزل هذا جائز يشبه دفع الدابة الى من يعمل عليها ببعض مغلها أم هذا ليس بصحيح لعدم معرفة الاجرة والجهل بالمدة اذ لم توقت؟ فنقول هذه المسئلة لم أقف عليها منصوصة في كلام العلماء ولكنهم نصوا على ما يؤخذ منه حكم هذه المسئلة فمن ذلك انهم ذكروا أن من شرط صحة الاجارة معرفة قدر الاجرة. ومعرفة قدر المدة قال في المغني: يشترط في عوض الاجارة كونه معلوما لا نعلم فيه خلافا انتهى ولكن هذه المسئلة هل تلحق بمسائل الاجارة وتعطى أحكامها أم تلحق بمسائل الشركة وتعطى أحكامها مثل المساقاة والمزارعة والمضاربة وغير ذلك من مسائل المشاركات؟ فان قلنا انها بمسائل الاجارة أشبه فالاجارة لا تصح الا باجرة معلومة على مدة معلومة ولهذا اختلف العلماء في جواز اجارة الارض ببعض ما يخرج منها كثات أو ربع فئنه أبو حنيفة والشافعي وغيرهما وعلاوه بان العوض مجهول فلا تصح الاجارة بعوض مجهول، واجازه الامام أحمد فمن أصحابه من

قال هو اجارة ومنهم من قال بل هو مزارة بلفظ الاجارة قال في الانصاف
والصحيح من المذهب ان هذه اجارة لان الاجارة تصح بجزء مشاع
معلوم مما يخرج من الارض المأجورة وهو من مفردات المذهب انتهى
قال في المغني اجارة الارض بجزء مشاع مما يخرج منها كنصف وثلث وربيع
المنصوص عن احمد جوازه وهو قول اكثر الاصحاب واختار ابو الخطاب
انها لا تصح وهو قول ابي حنيفة والشافعي وهو الصحيح ان شاء الله لما
تقدم من الاحاديث في النهي من غير معارض لها ولانها اجارة بعوض
مجهول فلم تصح كاجارتها بثلث ما يخرج من ارض اخرى، ولانه لانص
في جوازها ولا يمكن قياسها على المنصوص فان النصوص انما وردت
بالنهي عن اجارتها بذلك ولا نعلم في تجويزها نصا والمنصوص جواز اجارة
ذلك بذهب او فضة او شيء معلوم فأما نص احمد فيتعين حمله على المزارعة
بلفظ الاجارة انتهى وقال في المغني ايضا قال اسماعيل بن سعيد سألت
احمد عن الرجل يدفع البقرة الى رجل على ان يعلفها ويحفظها وما ولدت
من ولد (فهو) بينهما قال اكره ذلك، وبه قال ابو حنيفة وابو خيثمة ولا اعلم فيه
مخالفا وذلك لان البوض معدوم مجهول ابوجد ام لا والاصل عدمه انتهى
واما ان الحقنا هذه المسئلة المسئول عنها بمسائل الشركة وقلنا هي
بمسائل الشركة أشبه برى فيها من اختلاف العلماء ما جرى في نظائرها
وأنا اذكر لك بعض ما ذكر العلماء في هذا الباب: قال في المغني وان دفع
دابته الى آخر ليعمل عليها وما رزق الله بينهما نصفين أو ثلاثا أو كيفما
شرط - صح، نص عليه في رواية الاثرم ومحمد بن سعيد ونقل عن الاوزاعي
ما يدل على هذا وكره ذلك الحسن والنخعي وقال الشافعي وأبو ثور وابن

المنذر وأصحاب الرأي لا يصح والربح كله لوب المال وللعامل اجرة مثله
ولنا انها عين تمت بالعمل عليها فصح العقد عليها ببعض ثمنائها كالدرهم
والدنانير وكالشجر في المساقاة والارض في المزارعة وقد أشار أحمد رحمه
الله تعالى الى ما يدل على تشبيهه لمثل هذا بالمزارعة فقال لا بأس بالثوب
يدفع بالثلث أو الربع لحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى
خيبر على الشطر ، وهذا يدل على انه ظاهر في مثل هذا الى الجواز لشبهه
بالمساقاة والمزارعة لا الى المضاربة ولا الى الاجارة . ونقل أبو داود عن
أحمد فيمن يعطي فرسه على النصف من الغنيمة : أرجو ان لا يكون به بأس
ونقل أحمد بن سعيد فيمن دفع عبده الى رجل يكتسب عليه ويكون له
ثلث ذلك او ربه جائز والوجه فيه ما ذكرناه في مسألة الدابة . وان دفع
ثوبه الى خياط ليفصله قميصا وله نصف ربحه بعمله جاز ، نص عليه في رواية
حرب وان دفع غزلا الى رجل ينسجه ثوبا بثلث ثمنه او ربه جاز ، نص
عليه . ولم يحزم مالك وابو حنيفة والشافعي شيئا من ذلك وقال الاثرم
سمعت أبا عبد الله يقول لا بأس بالثوب يدفع بالثلث والربع وسئل عن
الرجل يعطي الثوب بالثلث ودرهم او درهمين قال اكرهه لان هذا شيء
لا يعرف الثلث إذا لم يكن معه شيء نراه جائزا لحديث جابر أن النبي
صلى الله عليه وسلم أعطى خيبر على الشطر . قيل لابي عبد الله فان كان
النساج لا يرضى حتى يزداد على الثلث درهما قال فليجعل له ثلثا وعشرا
ثلث أو نصف عشر وما أشبهه انتهى ملخصا وقد نص أحمد أيضا على
جواز دفع الثوب لمن يبيعه بثمن يقدر له ويقول ما زاد فهو لك وقال
في الانصاف ولو دفع عبده أو دابته الى من يعمل بها بجزء من الاجرة

او ثوبا يخطه او غزلا ينسجه بجزء من ربحه جاز نص عليه وهو المذهب
 جزم به ناظم المفردات وهو منها وقال في الحاوي الصغير ومن استأجر
 من يحد نخله او يحصد زرعه بجزء مشاع منه جاز نص عليه في رواية منها
 وعنه لا يجوز وللعامل اجرة مثله. ونقل منها في الحصاد: هو ا ب لي امن
 المقاطعة، وعنه له دفع دابته او نخله لمن يقوم به بجزء من ثمنه اختاره شيخ
 الاسلام والمذهب، لا للحصول ثمنه من غير عمله انتهى ملخصا. وقال في المغني
 وان اشترك ثلاثة من احدى الارض ومن الآخر البذر ومن الآخر
 البقر والعمل على ان ما رزق الله بينهم فعملوا فهذا عقد فاسد نص عليه
 احمد في رواية ابي داود ومهنا واحمد ابن القاسم وبهذا قال مالك والشافعي
 واصحاب الرأي فلي هذا يكوّن الزرع لصاحب البذر لا نه ثمنه ماله ولصاحبيه
 عليه اجرة مثلهما انتهى وقال في موضع آخر فان اشترك ثلاثة من احدى
 الدابة ومن آخر رواية ومن الآخر العمل على ان ما رزق الله بينهما صح
 في قياس قول احمد فانه قد نص في الدابة يدفعها الى آخر يعمل عليها
 على ان لهم الاجرة على الصحة، وهذا مثله وهكذا لو اشترك أربعة من
 من احدى دكان ومن الآخر رحي ومن آخر بغل ومن آخر العمل على
 أن يطحنوا بذلك فما رزق الله تعالى بينهم صح وكان بينهم على ما شرطوه
 وقال القاضي العقد فاسد في المسئلتين جميعا وهو ظاهر قول الشافعي انتهى
 ومن تأمل ما نقلناه تبين له حكم مسئلة السؤال والله اعلم

رسالة سادسة

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد بن ناصر الى الاخ جهمان بن ناصر سلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وبعد وصل الخط اوصلك الله الى رضوانه وتسأل فيه عن مسائل
(الاولى) المطلقة البائن اذا مات زوجها الذي أبانها وهي في العدة
فهذه ان كان زوجها طلقها في الصحة فأنها تبنى على عدة الطلاق ولا تعتد
للوفاة كما لو لم تمت

(الثانية) المتوفى عنها وهي حامل هل هي في احداد ولو اعتدت اربعة
أشهر وعشرا؟ فالامر كذلك هي في احداد حتى تضع حملها

(الثالثة) العبد المملوك اذا سرق من حرز من غير مال سيده هل يجب
عليه القطع؟ فالامر كذلك وأما سيده فلا يقطع بسرقة ماله

(الرابعة) فيمن طلق امرأته قبل ان يدخل بها ثلاثا هل اذا بان
بالاولى تحمل له بمالك جديد ام تحرم عليه الا بعد الزوج الثاني بعد ان
يجامعها (١) ولا تحمل للزوج الاول قبل جماع الزوج الثاني وأما ان كان طلقها
ثلاثا واحدة بعد واحدة فانها تبين بالاولى ولا يلحتمها بقية الطلاق لان
غير المدخول بها لا عدة عليها ولا يلحتمها الطلاق فاذا بان بالاولى حلت
لزوجها بعقد ثان وان لم تزوج غيره وتبقى معه على طلقتين

(الخامسة) فيمن طلق زوجته تطليقتين بعد المسيس ثم تزوجت

(١) الظاهر أن هذا آخر السؤال وان بدء الجواب بعده بالواو سهو

لها زوجا ثانيا وطلقها قبل ان يمسها هل ترجع الى الاول؟ فالامر كذلك ولا تأثير لهذا الزوج في حل العقد لانها حلال لزوجها قبله فاذا اعتدت حلت لزوجها الاول بعقد جديد فان لم يكن خلاها فلا عدة ويعقد عليها الثاني في الحال

(السادسة) اذا وطى الصبي الصبية هل يلزمها غير التعزير؟ فلا يلزمها حد بل يعزران تعزيراً بليغاً قال الشيخ تقي الدين لا خلاف بين العلماء ان غير المكلف يعزر على الفاحشة تعزيراً بليغاً

(السابعة) فيمن رمى صبية بالزنا أو صبياً فان كان يمكن الوطء من مثله كبنت تسع وابن عشر فهذا يقام الحد على قاذفها وان لم يبلغا بخلاف الصغير الذي لا يجامع مثله والصغيرة التي لا يجامع مثلها فليس على قاذفها الا التعزير وأما الصغير اذا قذف الكبير فليس عليه الا التعزير

(الثامنة) عبارة الشرح في تفسير الشرطين وكذلك عبارة الانصاف التي نقلت فالذي عليه الفتوى ان الشرطين الصحيحين لا يؤثران في العقد كما هو اختيار الشيخ تقي الدين

(التاسعة) الجراح المقدرات مثل الموضحة والمأمومة والجائفة اذا كانت في العبد فديتها في نسبتها من ثمنه فالموضحة في الحر ديتها نصف عشر الدية ومن العبد نصف عشر قيمته بعد البئر

(العاشرة) دية المملوك قيمته سواء كثرت أو قلت واذا قتل الحر العبد لم يقدر به لقوله تعالى (الحر بالحر والعبد بالعبد)

(الحادية عشرة) الاقرار بالزنا هل يكفي فيه مرة أو أربع فالمسألة خلافية بين العلماء والاحوط انه لا بد من الاقرار اربع مرات كما هو مذهب

الامام احمد ولا بد ان يقيم على اقراره فان رجع عن اقراره لم يقيم عليه الحد بل لو شرعوا في اقامة الحد عليه فرجع ترك الحديث ما عزو الله اعلم

رسالة سابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

من حمد بن ناصر الى الاخ جهمان جملة الله من أهل العلم والايمان امين
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته والخط وصل أوصلك الله الى رضوانه
وكذلك المسائل التي تسأل عنها

(الاولى) اذا سرقت الدابة ونحرت الخ

(فالجواب) ان الدابة ان سرقت من حرز مثاها كالبعير المعقول
الذي عنده حافظ أو لم يكن معقولا وكان الحافظ ناظراً اليه أو مستيقظاً
بحيث يراه ونحو ذلك مما ذكر الفقهاء في معرفة حرز المواشي فهذه اذا
سرقت من الحرز فعلى السارق القطع بشروطه فان لم تكن في حرز فلا
قطع على السارق وعليه غرامة مثلي قيمتها وهو مذهب الامام احمد
واحتج بان عمر غرم حاطب بن ابى بلتمه حين نحر غلامه ناقة رجل من
مزينة مثلي قيمتها وأما من سرق من الثمرة فان كان بعد ما آواها الجرين
فعليه القطع فان كان قبل ذلك بان سرق من الثمر المماق فلا قطع وعليه
غرامة مثليه في مذهب الامام احمد وقال أكثر الفقهاء لا يجب فيه أكثر
من مثله وبالنسبة ابو عمر ابن عبد البر وقال لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بغرامة
مثليه والصحيح ما ذهب اليه الامام احمد لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه

عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن السر المعلق فقال
« من أصاب منه من ذي حاجة غير متخذ خبنة (١) فلا شيء عليه ومن خرج
بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئاً بعد ان يؤويه
الجرين فبلغ ثمن الحن فعليه القطع » حديث حسن قال الامام احمد لا اعلم
شيئاً يدفعه وأما ما عدا هذا من الثمرة والماشية فالمشهور من مذهب
الامام احمد انه لا يغرم أكثر من القيمة ان كان متقوماً أو مثله ان كان
مثلياً فالاصل وجوب غرامة المثل فقط المتلف والمغصوب والنهب
والاختلاس وسائر ما تجب غرامته بخلافه الاصل في هذين الموضعين لا أثر له
ويبقى ما عداها على الاصل واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله وجوب
غرامته المثلية في كل سرقة لا قطع فيها

وأما قول السائل وفقه الله اذا اختلفا في القيمة ولا بينة لهما من
القول قوله؟ (٢) فالظاهر من كلامهم ان القول قول الزاعم. وأما قوله اذا
سرقها وباعها على من لا يعرف فما الحكم؟ فنقول الحكم فيها كما تقدم وهو
غرامة المثلين على ما ذكرنا من تفريم عمر حاطباً وعلى ما دل عليه حديث
عمرو بن شعيب فان فيه ان السائل قال الشاة الحريسة يا بني الله؟ قال «نمها
ومثله معه» ولا فرق بين بيع الشاة وبين ذبحها ونحر الناقة وبيعها
(وأما المسئلة الثانية) اذا دبر الرجل جاريته كقوله أنت عتيقة

على موتي أو إذا ماتت فانت حرة فهل بين هذه الالفاظ فرق
(فالجواب) انه لا فرق بين هذه الالفاظ بل متى علق صريح العتق
بالموت فقال أنت حرة أو محررة أو عتيقة بعد موتي صارت مدبرة بغير

(١) الخبنة كما في القاموس ما يحمله في حفته (٢) أي فالقول لمن

خلاف علمته وأما قوله إذا دبرها وهي حامل أو حملت بعد التدبير فما الحكم في ولدها فنقول أما إذا دبرها وهي حامل فإن ولدها يدخل معها في التدبير بغير خلاف علمناه لانه بمنزلة عضو من أعضائها وأما إذا حملت بعد التدبير ففيه خلاف بين العلماء فذهب الجمهور الى انه يتبع امه في التدبير ويكون حكمه حكمها في العتق بموت سيدها وهو مروى عن ابن مسعود وابن عمر وبه قال سعيد بن المسيب والحسن والقاسم ومجاهد والشعبي والنخعي وعمر بن عبد العزيز والزهرى ومالك والثوري واصحاب الرأي وذكر القاضي أن حنبلا نقل عن احمد ان ولد المدبرة عبد اذا لم يشترطه المولى قال : فظاهره انه لا يتبعها ولا يعتق بموت سيدها وهذا قول جابر بن زيد وهو اختيار المزني من اصحاب الشافعي قال جابر بن زيد إنما هو بمنزلة الخائض تصدقت به اذا مات فان عمرته لك ماعشت وللشافعي قولان كالْمُذْهِبَيْنِ

(وأما المسألة الثالثة) اذا تصرف الفضولي وانكره صاحب المال فلم يجز التصرف فما الحكم في نفاء المبيع
(فنقول) اختلف الفقهاء في تصرف الفضولي اذا أجاز له المالك هل هو صحيح أم لا والخلاف مشهور وأما اذا لم يجز المالك لم ينعقد أصلا ولا تدخل هذه المسئلة في الخلاف بل المالك باق على ملك صاحبه ولا ينتقل بتصرف الفضولي ونماؤه للمالك

وأما قوله اذا قال الفضولي للمشتري أنا ضامن بالحقك من الغرامة هل يلزمه غرامة النماء فنقول ان كان المشتري جاهلا ان هذا مال الغير أو كان عالما لكن جهل الحكم وغره الفضولي فما لزم المشتري من الغرامة

من هذا الماء الذي تلف تحت يده فهو على الضامن من الغار
(وأما المسئلة الرابعة) وهي قوله على القول باثبات الشفعة بالشركة
والطريق هل اذا باع انسان عقاره وقد وقعت الحدود ان الشركة باقية في
البئر والطريق ومسير الماء هل يأخذ الشفيع المبيع كله لاجل الشركة في
هذه الامور أم لا شفعة له في الطريق ومسير الماء

فنعول على القول باثبات الشفعة بالشركة في البئر والطريق يأخذ
الشفيع المبيع كله بالشركة في البئر والطريق ولا يختص ذلك في البئر نفسها
ولا بالطريق وحده وقد نص على ذلك احمد رحمه الله في رواية أبي طالب
فانه سأل عن الشفعة لمن هي فقال للجار اذا كان الطريق واحدا فاذا
صرفت الطرق وعرفت الحدود فلا شفعة ، ويدل على ذلك ما رواه أهل
السنن الاربعة من حديث جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« الجار أحق بشفعة جاره ينتظره بها وان كان غائبا اذا كان طريقهما واحدا »
وفي حديث جابر المتفق عليه « الشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود
وصرفت الطرق فلا شفعة » ففهوم الحديث الاخير موافق لمنطوق
الاول باثبات الشفعة اذا لم تصرف الطرق والشركة في البئر تقاس على
الشركة في الطريق لان الشفعة انما شرعت لازالة الضرر عن الشريك
ومع بقاء الشركة في البئر والطريق يبقى الضرر بحاله وهذا اختيار الشيخ
تقي الدين رحمه الله وهو الذي عليه الفتوى

وأما الشفعة فيما لا ينقل وليس بعقار كالشجر اذا بيع مفردا ونحو
ذلك فاختلف العلماء في ذلك فالمشهور في المذهب انها لا تثبت فيه وهو
قول الشافعي واصحاب الرأي وعن احمد رواية اخرى أن الشفعة تثبت

في البناء والفراش وإن بيع مفرداً لعموم قوله صلى الله عليه وسلم «الشفعة فيما لم يقسم» ولأن الشفعة تثبت لدفع الضرر والضرر فيما لم يقسم المبلغ منه فيما ينقسم وقد روى الترمذي من حديث عبد العزيز بن ربيع عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الشفيع شريك والشفعة في كل شيء» وقد روى رسلا ورواه الطحاوي من حديث جابر مرفوعاً ولهذه «قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شيء»

(وأما مسألة الضيافة) والقول بوجوبها فالضيف على من نزل به وأما الغائب ومن لم ينزل به الضيف فلا يجب عليه معونة المنزل به إلا أن يختار الممين

(وأما مسألة الغريم) الذي أبرأ غرماء مما عليهم من الدين فلما برىء من المرض أراد الرجوع مما زاد على الثلث فهذا لارجوع فيه بل سقط الدين بمجرد إسقاطه وإنما التفصيل فيما إذا أبرأ من الدين ومات في ذلك المرض

(وأما الذي أبرأ غريمه على شرط مجهول) بأن شرط عليه ذلولا تمشي في الجهاد دائماً ومتى مات اشترى أخرى أو شرط عليه اضحية كل سنة على الدوام فهذا لا يصح والبراءة الحالة هذه لا تصح والله أعلم

رسالة ثامنة

بسم الله الرحمن الرحيم

من حمد بن ناصر الى الاخ جمان حفظه الله سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد الخط وصل أوصلك الله الى رضوانه وهذا جواب المسائل واصلك ان شاء الله تعالى

(الاولى) فيمن طلق زوجته في مرض موته وابانها فالذي عليه العمل انها ترثه مادامت في العدة في قول جمهور العلماء وكذا ترثه بعد العدة ما لم تنزوج كما ذهب اليه مالك والامام احمد في رواية بل مذهب مالك انها ترثه ولو تزوجت والراجح الاول

(وأما المسئلة الثانية) وهي قولهم في المطلقة عليها اطول الاجلين من ثلاث حيض أو اربعة أشهر وعشرا فصورة المسئلة على ماصورته في السؤال وأما الخلاف فالمشهور عن احمد المعمول به عند اصحابه ان المطلقة البائن في مرض الموت تعتد اطول الاجلين من عدة الوفاة أو ثلاثة قروء وهذا مذهب ابي حنيفة وقال مالك والشافعي تبني على عدة الطلاق (وأما المسئلة الثالثة) فالمشهور جواز اجارة العين المستأجرة قال في المغني يجوز للمستأجر أن يؤجر العين المستأجرة اذا قبضها نص عليه أحمد وهو قول سعيد بن المسيب وابن سيرين ومجاهد وعكرمة والنخعي والشعبي والثوري والشافعي واصحاب الرأي وأما اجارتها قبل قبضها فلا يجوز من غير المؤجر في احدى الوجهين وهو قول أبي حنيفة والمشهور

من قول الشافعي ويجوز للمستأجر اجارة العين بمثل الاجرة وزيادة نص عليه احمد وهو مذهب الشافعي وابن المنذر

(وأما المسئلة الرابعة) وهي مسئلة الحرز فالحرز ما جرت العادة بحفظ

المال فيه ويختلف باختلاف الاموال فحرز النعم الحظيرة وحرزها في المرعى بالرعي ونظره اليها اذا كان يراها في الغالب وأما اذا نام عنها فقد خرج من الحرز والضابط ما ذكرناه وهو أن الحرز ما جرت العادة بحفظ المال فيه والاموال تختلف وتفصيل المسئلة مذكور في باب القطع في السرقة فراجع

(وأما المسئلة الخامسة) وهي السرقة من الثمر قبل ايوائه الحرز فهذا

لا قطع فيه ولو كان عليه حائط أو حافظ اذا كان في رؤوس النخل لحديث رافع بن خديج « لا قطع في ثمر ولا كثير » وكذلك الماشية تسرق من المرعى اذا لم تكن محرزة لا قطع فيها وتضمن بمثل قيمتها والتمر يضمن بمثلي قيمته لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وروى الاثرم أن عمر غرم حاطب بن أبي بلتعة حين نحر غلمانته ناقة رجل من مزينة مثلي قيمتها وهذا مذهب احمد . وأما الجمهور فقالوا : لا يجب عليه إلا غرامة مثله قال ابن عبد البر : لا اعلم أحدا قال بغرامة مثليه وحجة أهل القول الاول حديث عمرو بن شعيب قال أحمد لا اعلم شيئا يدفعه . وأما المختلس والمتنهب والخائن وغيرهم فلا يغرم إلا مثله من غير زيادة على المثل والقيمة لان الاصل وجوب غرامة المثل بمثله والمتقوم بقيمته خولف في هذين الموضعين للآثر ويبقى ما عدهما على الاصل

(وأما المسئلة السادسة) اذا جامع جاهلا أو ناسيا في نهار رمضان

هل حكم الجاهل حكم الناسي أم بينهما فرق ؟

فالمشهور أن حكمهما واحد عند من يوجب الكفارة وبعض الفقهاء
فرق بين أن يكون جاهلا بالحكم أو جاهلا بالوقت فاسقط الكفارة عن
الجاهل بالوقت كما لو جامع أول يوم من رمضان يظن أنه من شعبان أو
جامع معتقداً أن الفجر لم يطلع فبان أنه قد طلع ومن اسقطها عن الجاهل
بالوقت فالناسي مثله وأولى قال الشيخ تقي الدين: لا قضاء على من جامع
جاهلا بالوقت أو ناسيا ولا كفارة أيضا

(وأما المسئلة السابعة) وهي مسألة القذف فالقذف ينقسم الى
صریح وكناية كالطلاق فالصریح مالا يحتمل غيره نحو يازاني يا عاهر
ونحو ذلك والكناية التعريض بالالفاظ المجملة المحتملة للقذف وغيره
فان فسر الكناية بالزنا فهو قذف لانه أقرب بالقذف وان فسر به بما يحتمله
غير القذف قبل مع يمينه ويعزر تعزيراً يردعه وأمثاله ونحو ذلك فتى
وجد منه اللفظ المحتمل للقذف وغيره ولم يفسره بما يوجب القذف فانه
يعمزر ولا حد عليه

(وأما المسئلة الثامنة) هل للاب أن يأخذ من صداق ابنته أم لا
فالمشهور عن احمد جوازه وهو قول اسحق بن راهويه وقد روي عن
مسروق انه زوج ابنته واشترط لنفسه عشرة آلاف يجعلها في الحج
والمساكين ثم قال للزوج: جهز امرأتك وروي ذلك عن علي بن الحسين
أيضا واستدلوا لذلك بما حكى الله عن شعيب (إني أريد أن انكحك إحدى
ابنتي هاتين على أن تأجرني ثماني حجج) وبقوله صلى الله عليه وسلم «أنت
ومالك لا بيبك» وقوله «ان أولادكم من كسبكم فكلوا من اموالهم» فاذا
شرط لنفسه شيئا من الصداق كان آخذا من مال ابنته وله ذلك

(وأما المسئلة التاسعة) إذا كان لانسان طعام في ذمة رجل وليس هو سلماً وذلك بأن يكون قرصاً أو اجارة أرض أو غمارة تخل وأراد صاحبه أن يأخذ عنه جنساً آخر من الطعام فهذا لا بأس به إذا لم يتفرقا وبينهما شيء فإن اتفقا على المعاوضة وتفرقا قبل التقابض لم يثبت الاول ومتى تقايضا جازت المعاوضة كما يجوز ذلك في بيع الاعيان لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم يداً بيد » وكما وردت السنة بمثل ذلك في قبض الدراهم عن الدينار والدنانير عن الدراهم في حديث ابن عمر

(وأما المسئلة العاشرة) فالعاصب للميت من كان أقرب من غيره بعد العاصب أو قرب فتى ثبت النسب بأن هذا ابن عم الميت ولا يعرف أحداً أقرب منه فهو العاصب ولو بعد عن الميت فإن عرف أن هذا الميت من هذه القبيلة ولم يعرف له عاصب معين واشكل الامر دفع الى اكبرهم سناً فإن كان للميت وارث ذو فرض أخذ فرضه ولم يوجد عاصب فالرد الى ذوي الفروض أولى من دفعه الى بيت المال ويرد على أهل الفروض على حسب ميراثهم إلا الزوج والزوجة فلا يرد عليهم

(وأما المسئلة الحادية عشرة) إذا زنت المرأة البكر وجلدت فهل تغرب أم لا والمسئلة فيها خلاف بين العلماء والمشهور أنها تغرب كما هو ظاهر الحديث أعني قوله صلى الله عليه وسلم « البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام » والله أعلم

رسالة تاسعة

(قال جامع الرسائل) ومن جواب أسئلة وردت على حمد بن ناصر رحمه الله وعفاه عنه قال :

(التهليلات العشر من صلاتي المغرب والفجر)

الحمد لله، أما المسائل التي سألت عنها فأولها السؤال عن التهليلات العشر بعد صلاة الصبح والمغرب إذا كان قد ثبت في الأحاديث من « قال قبل أن ينصرف — وفي لفظ دبر المغرب والصبح — لا إله إلا الله وحده لا شريك له » الخ وهو الذي يفعله الناس اليوم من الجهر هل كان من هديه صلى الله عليه وسلم وفعله أصحابه والتابعون وما أصل هذه التهليلات ؟
فإنه قول وبالله التوفيق: أما أصل التهليلات العشر فهو ما أشار إليه السائل وفقه الله من الأحاديث الواردة فيه فروي الترمذي في سننه حديث أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من قال في دبر صلاة الصبح وهو ثان رجله قبل أن يتكلم: لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو على كل شيء قدير - عشر مرات - كتب له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات » الحديث وروى الترمذي أيضا والنسائي في اليوم والليلة من حديث عمارة ابن شبيب مرفوعا « من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو على كل شيء قدير على أثر المغرب بث الله له مساحاة يحفظونه حتى يصبح » الحديث قال الترمذي: غريب فهذا

الحديثان هما أصل التهليلات العشر بعد صلاة الصبح والمغرب وهما حجة على استحباب هذه التهليلات ولهذا استحبابها العلماء وذكروها في الاذكار المستحبة دبر الصلاة وان المصلي يهال بهم دبر صلاة الفجر وصلاة المغرب

(المأثور في الاذكار عقب الصلاة ورفع الصوت بها)

وأما قول السائل هل كان هذا من هديه صلى الله عليه وسلم أو فعله أصحابه؟ فهذا لم يبلغنا من فعله صلى الله عليه وسلم والذي ثبت عنه الترغيب في ذلك ويترتب الاجر العظيم على فعله وذلك كاف في استحبابه وهذا له نظائر كثيرة في السنة فاذا وردت الاحاديث بالحث على شيء من العبادات ورغب فيه الشارع ثبت انها مستحبة وان لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فعلها لم تستحب ومن تأمل الاحاديث عرف ذلك ، وليس في هذا اختلاف بين العلماء وانما الخلاف بينهم في استحباب رفع الصوت بالذكر عقب الصلاة المكتوبة لانه قد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس ان رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عباس كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك يعني بالجهر . ولهذا اختلف العلماء هل الاصل الاسرار كما هو المشهور عند اتباع الائمة أم الجهر أفضل لهذا الحديث الصحيح؟ قال في الفروع وهل يستحب الجهر لذلك كقول بعض السلف والخلف وقاله شيخنا أم لا؟ كما ذكره أبو الحسن ابن بطال وجماعة وانه قول أهل المذاهب المتبوعة وغيرهم وظاهر كلام أصحابنا مختلف ويتوجه تخريج واحتمال يحجر لقصد التعليم فقط ثم يتركه وفاقا للشافعي وحمل الشافعي خبر ابن عباس على هذا انتهى

كلامه. فهذا الاختلاف في استعجاب الجهر بعد الصلوات بالاذكار الواردة من حيث الجملة وحديث ابن عباس دليل على الاستعجاب. وأما تخصيص هذه التهليلات بالجهر دون غيرها من الاذكار فلم نعلم له أصلاً ولكن لما أثبت ابن عباس ان رفع الصوت بالذكر كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صح الاستدلال به على رفع الصوت بالتهليلات إذ هو من جملة الاذكار الواردة فمن رفع صوته بذلك لم ينكر عليه بل يقال رفع الصوت بالذكر بعد الصلاة مستحب ومن أسر لم ينكر عليه لان ذلك من مسائل الاختلاف بين العلماء وكل منهم قد قال باجتهاده رضي الله عنهم

(حكم التلقيح بالجدري)

وأما السؤال عن التوتين الذي يفعله العوام يأخذون قيحان من المجدور ويشقون جلد الصحيح ويجعلونه في ذلك المشقوق يزعمون انه ان جدر يخفف عنه فهذا ليس من التائم المنهي عن تعليقها فيما يظهر لنا وانما هو من التداوي عن الداء قبل نزوله كما يفعلون بالمجدور اذا أخذته حمى الجدري لطحوا رجليه بالحناء لئلا يظهر الجدري في عينيه وقد جرب ذلك فوجد له نائير وهو لاء يزعمون ان التوتين من الاسباب الخفيفة للجدري والذي يظهر لنا فيه الكراهة لان فاعله يستعجل به البلاء قبل نزوله الا انه في الغالب اذا وتن ظهر فيه الجدري فربما قتله فيكون الفاعل لذلك قد اعان على قتل نفسه كما قد ذكره العلماء فيمن أكل فوق الشبم فأت بسبب ذلك فهذا وجه الكراهة (١)

«١» يظهر أن هذا التوتين الذي يسمى الآن التلقيح أو التطعيم لم يكن في عصر هذا المنع أو في بلاده قد نجح كنجاحه المعروف الآن حتى في أمراض

(التوسل الى الخالق بالخلق)

وأما السؤال عن قول الخارج الى الصلاة اللهم اني اسألك بمحق السائلين عليك فهذا ليس فيه دليل على السؤال بالخلق كما قد توهمه بعض الناس فاستدل به على جواز التوسل بذوات الانبياء والصالحين وانما هو سؤال الله تعالى بما أوجبه على نفسه فضلا وكرما لانه يجب سؤال السائلين اذا سألوه كما قال تعالى (واذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداعي اذا دعان) ونظيره قوله (وكان حقاعلينا نصر المؤمنين) وقوله (وما من دابة في الارض الا على الله رزقها) وقوله (وكان حقاعلينا نجي المؤمنين) هذا معنى ما ذكر العلماء في الحديث الوارد في ذلك ان صححوا لافه وضعيف ، وعلى تقدير صحته فهو من باب السؤال بصفات الله لا من السؤال بذات المخلوقين والله أعلم

اخرى غير الجدري ولذلك أثبت انه مظنة الضرر فيكون مكروها وقد حرمه في أول ظهوره كثيره من أهل البلاد والملل المختلفة حتى الانكيز وقد ثبت من عهد بعيد انه يقي من هذا الداء الفتاك المشوه وأن تأثير التلقيح الواقي خفيف جداً يتحملة الاطفال بسهولة فالقول بوجوبه غير بعيد

رسالة عاشرية

بسم الله الرحمن الرحيم

من حمد بن ناصر الى الاخ ابراهيم بن محمد ، سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد وصل الخط أوصلك الله الى رضوانه وما ذكرت صار عندنا معلوما ومن جانب السؤال عما تضمنته سورة الاخلاص من التوحيد العلمي فيذكرون أهل العلم ان سورة الاخلاص متضمنة للتوحيد العلمي وقل (يا أيها الكافرون) متضمنة للتوحيد العلمي فسورة (قل هو الله أحد) فيها توحيد الاعتقاد والمعرفة وما يجب اثباته للرب تعالى من الاحدية المنافية لمطلق الشراكة والصمدية المثبتة له جميع صفات الكمال الذي لا يلحقه نقص بوجه من الوجوه ونفي الولد والوالد الذي هو من لوازم الصمدية ونفي الكفر المتضمن لنفي التشبيه والتمثيل فتضمنت هذه السورة اثبات كل كمال له ونفي كل نقص عنه ونفي الشبيه والمثيل ونفي مطلق الشريك عنه وهذه الاصول مجامع التوحيد العلمي الاعتقادي الذي يبين صاحبه فرق الضلال والشرك ولذلك كانت تعدل ثلث القرآن وبيان ذلك ان القرآن مداره على الخبر والانشاء والخبر نوعان خبر عن الخالق وأسمائه وصفاته وأحكامه وخبر عن خلقه فأخلصت سورة الاخلاص للخبر عنه سبحانه وعن أسمائه وصفاته فعدلت ثلث القرآن كما أخلصت سورة (قل يا أيها الكافرون) لبيان الشرك العلمي القصدي

(الشفاعة المثبتة والشفاعة المنفية)

وأما الفرق بين الشفاعة المثبتة والشفاعة المنفية فهي مسألة عظيمة ومن لم يعرفها لم يعرف حقيقة التوحيد والشرك والشيخ رحمه الله (١) عقد لها باباً في كتاب التوحيد فقال (باب الشفاعة) وقول الله تعالى (وأندره الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع) ثم ساق الآيات وعقبه بكلام الشيخ تقي الدين فأنت راجع الباب وامعن النظر فيه يتبين لك حقيقة الشفاعة والفرق بين ما أثبتته القرآن وما نقاه . وإذا تأمل الإنسان القرآن وجد فيه آيات كثيرة في نفي الشفاعة وآيات كثيرة في إثباتها فالآيات التي فيها نفي الشفاعة مثل قوله تعالى (ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع) ومثل قوله تعالى (انفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) وقوله (مالكم من دونه من ولي ولا شفيع أفلا تذكرون) وقوله (قل لله الشفاعة جميعاً) إلى غير ذلك من الآيات. وأما الشفاعة التي أثبتها القرآن مثل قوله تعالى (وكم من ملك في السموات لا تنفي شفاعتهم شيئاً إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى) وقوله (ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) وقوله (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) وقوله (يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا لمن أذن له الرحمن ورضي له قولا) إلى غير ذلك من الآيات فالشفاعة التي نقاها القرآن هي التي يطلبها المشركون من غير الله فيأتون إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى قبر من يظنون أنه من الأولياء والصالحين فيستغيث به ويتشفع به إلى الله لظنه أنه إذا فعل ذلك شفيع

(١) يعني الشيخ محمد عبد الوهاب قدس الله روحه

له عند الله وقضى الله حاجته سواء أراد حاجة دنيوية أو حاجة اخروية
كما حكاها تعالى عن المشركين في قوله (ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله)
لكن (كان) الكفار الاولون يتشفعون بهم في قضاء الحاجات الدنيوية . وأما
المعاد فكانوا مكذابين به جاحدين له . وأما المشركون اليوم فيطلبون من
غير الله حوائج الدنيا والآخرة ويتقربون بذلك الى الله ويستدلون عليه
بالادلة الباطلة وحجتهم داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد
وأما الشفاعة التي اثبتها القرآن فقيدها سبحانه بأذنه للشافع ورضاه
عن المشفوع له فلا يشفع عنده أحد إلا بأذنه لا ملك مقرب ولا نبي
مرسل ولا يأذن للشفعاء أن يشفعوا إلا لمن رضي قوله وعمله وهو سبحانه
لا يرضى إلا التوحيد واخبر الرسول صلى الله عليه وسلم أن أسعد الناس
بشفاعته أهل التوحيد والاخلاص فمن طلبها منه اليوم حرما يوم القيامة
والله سبحانه قد اخبر أن المشركين لا تنفعهم شفاعة الشافعين وإنما تنفع
من جرد توحيده . الله بحيث أن يكون الله وحده هو إلهه ومعبوده وهو
سبحانه لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصا كما قال تعالى (ألا لله الدين
الخالص) فإذا تأملت الآيات تبين لك أن الشفاعة المنية هي التي يظنها
المشركون ويطلبونها اليوم من غير الله

(وأما الشفاعة المثبتة) فهي التي لأهل التوحيد والاخلاص كما
اخبار الرسول صلى الله عليه وسلم أن شفاعته نائلة من مات من أمته
لا يشرك بالله شيئا والله اعلم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم

رسالة حادية عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

السؤال بخط منصور أبا حسين (١) والجواب بخط المحجب حمد بن ناصر رحمه الله

من منصور أبا حسين (١) الى الاخ حمد بن ناصر حفظه الله بما حفظ به عباده الصالحين وجعله من أئمة المتقين ومن اصحاب اليمين آمين سلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(أما بعد) أفندي أنابك الله الجنة ماصفة الواجب وحده والمسنون وحده وما يترتب عليهما من الثواب والعقاب ؟ كذلك ماصفة المكروه وحده وصفة المحرم وحده، كذلك اذا دخل الرجل المسجد هل يعمل على حديث النهي عن الصلاة في أوقات النهي وهو داخل في وقت النهي أو يعمل على حديث « اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس » الخ كذلك يبيع الدين بالدين ويبيعتين فيبيعة مثلهما لي ولا تخلفني من صالح دعائك واستودعك الله وانت سالم والسلام

(تعريف الواجب والمسنون والمكروه والمحرم)

الحمد لله رب العالمين. الواجب في الشرع ما ذم تاركه اذا تركه قصداً واثيب فاعله، وهو يرادف الفرض عند الحنابلة والشافعية واكثر الفقهاء وعن احمد رواية أن الفرض أكد من الواجب وهو قول أبي حنيفة

(١) يظهر أن لغتهم بنجد اعراب لفظ اب المضاف بالالف مطلقاً

وأما المسنوز فهو ما يندب فاعله ولم يذم تاركه والسنة في اللغة الطريقة والسيرة وإذا أطلقت في الشرع فانما يراد بها ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وندب إليه قولاً وفعلًا مما لم ينطق به الكتاب العزيز

وأما المكروه فهو ضد المندوب وهو لغة ضد المحبوب وشرعاً ما مدح تاركه ولم يعاقب فاعله، ومنه ما نهى عنه الشارع لرجحان تركه على فعله كالصوم في السفر إذا وجدت المشقة في الصوم ونحو ذلك وأما المكروه فهو في عرف المتأخرين ما نهى عنه نهياً تنزيهياً ويطلق على الحرام أيضاً وهو كثير في كلام المتقدمين كالامام احمد وغيره كقول الامام احمد اكره المتعة والصلاة في المقابر، وهما محرمان، وقد ورد المكروه بمعنى الحرام في قوله تعالى (كل ذلك كان سيئته عند ربك مكروهاً)

وأما الحرام فهو ضد الحلال وهو ما حرمه الله في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من ترك الواجبات وفعل المحرمات وأصل التحريم في اللغة المنع ومنه قوله تعالى (وحرمنا عليه المراضع) وحده شرعاً ما ذم فاعله ولو قولاً كالغيبية والنيمة ونحوهما مما يجرم التلفظ به أو عمل القلب كالنفاق والحدق ونحوهما

(نحية المسجد وقت الكراهية)

وأما قوله إذا دخل الرجل المسجد وقت النهي هل يترك التحية على أحاديث النهي الخ فهذه المسئلة فيها خلاف بين العلماء وفيها عن احمد روايتان أحدهما انه لا يصلي التحية وقت النهي وهو المذهب الذي عليه أكثر الاصحاب وهو قول اصحاب الرأي لموم النهي والثانية يجوز

وهو قول الشافعي وهو اختيار الشيخ تقي الدين لأنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين » وهو حديث صحيح وهو يخص أحاديث العموم وأهل هذا القول حملوا أحاديث النهي على مالا سبب له . وأما ذوات الأسباب كركعتي الطواف وتحية المسجد وإعادة الصلاة إذا صلاها في رحله وإعادة صلاة الفجر إذا صلاها في رحله ثم حضر الجماعة وهم يصلون ونحو ذلك فهذا يفعل في أوقات النهي لادلة دل على ذلك وهي تخص عموم النهي ، وكما أن الصلاة وقت الخطبة منهي عنها باتفاق العلماء وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر من دخل المسجد والامام يخطب أن يصلي ركعتين وليتجاوز فيهما وهذا نظير قوله في أبي قتادة إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين فقد نهى عن الجلوس قبل الصلاة وذلك أمر بالصلاة اذ لم يقل أحد انه إذا دخل عقيب صلاة العصر يقوم قائما الى غروب الشمس ومما يبين رجحان هذا القول ان المانعين من فعل التحية وقت النهي أجازوا ما هو مثلها فان مذهب الامام احمد أن ركعتي الطواف تفعل في أوقات النهي وكذلك المعادة مع امام الحي اذا اقيمت وهو في المسجد يصلحها معهم في وقت النهي وكذلك قضاء الفوائت تفعل في وقت النهي وكذلك صلاة الجنازة تفعل في الوقتين الطويلين من اوقات النهي هذا مذهب احمد في هذه المسائل فما كان جوابهم ودليلهم على جوازه فهو دليل من أجاز تحية المسجد في هذه الاوقات فان قوله صلى الله عليه وسلم « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين » امر عام لجميع الاوقات فاذا قال منازعوهم أحاديث النهي تخص

هذا العموم قالوا لهم اتمم جوازتم الصلاة وقت الخطبة وركتي الطواف
واعادة الجماعة وقضاء الفوائت وصلاة الجنازة فلم تعملوا بأحاديث النهي
على ظاهرها بل خالفتم ظاهرها في صور معلومة .

وأما بيع الدين بالدين فله صور منها ما هو منهي عنه بالاتفاق ومنها ما هو
مختلف فيه وهو ينقسم الى بيع واجب بواجب وساقط بساقط وساقط بواجب
وواجب بساقط فالذي لا شك في بطلانه بيع الكاليء بالكاليء وهو بيع ما في الذمة
مؤخراً بشيء في الذمة مؤخراً فان الكاليء هو المؤخر فاذا أسلم شيئاً في ذمته
في شيء في ذمة الآخر وكلاهما مؤخر فهذا لا يجوز باتفاق العلماء ومثال
الساقط بالساقط صورة المقاصة فان اتفق الدينان جنساً واجلاً فلا بأس
بها وان اختلف الجنس كما لو كان لكل واحد من اثنين دين على صاحبه
من غير جنسه كالذهب والفضة وتساقطا ولم يحضرا شيئاً فهذا فيه خلاف
المنصوص عن احمد انه لا يجوز اذا كانا نقيدين من جنسين واختار الشيخ
تقي الدين الجواز

وأما الساقط بالواجب فكما لو باه ديناً في ذمته بدين آخر من غير
جنسه فسقط الدين المبيع ووجب عوضه وهو بيع الدين الحال بمن هو في
في ذمته بدين لم يقبض

وأما بيع الواجب بالساقط فكما لو كان لرجل دراهم في ذمة رجل
آخر فجعل الدراهم سلماً في طعام في ذمته فقد وجب له عايه دين وسقط
عنه دين غيره وقد حكى ابن المنذر اجماع من يحفظ عنه من أهل العلم على
أنه لا يجوز وإيس في ذلك اجماع بل قد أجزه بعض العلماء لكن القول
بالمنع هو قول الجمهور والله اعلم

وأما البيعتان في بيعة فالمشهور عن أحمد أنه اشترط أحد المتعاقدين على صاحبه عقداً آخر كبيع أو اجارة أو صرف الثمن أو قرض ونحو ذلك وعنه البيعتان في بيعة إذا باعه بعشرة نقداً أو عشرين نسبته وقال في العمدة البيعتان في بيعة أن يقول بعثك هذا بعشرة صحاح أو عشرين مكسرة أو يقول بعثك هذا على أن تبيعني هذا انتهى
 جُمع بين الروایتين وجعل كلا الصورتين داخلًا في معنى بيعتين في بيعة والله اعلم وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم

الرسالة الثانية عشرة

في مسائل مختلفة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، وننوب اليه ونعوذ بالله من شرور انفسنا ، ومن سيئات أعمالنا . وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم

(أما بعد) المسئلة الاولى مسبوق دخل مع الامام ولم يعلم هل هو في أول الصلاة فيستفتح ويقرأ سورة أم في آخرها فيسكت

(الجواب) أن اهل العلم اختلفوا في ذلك على قولين هما روايتان عن أحمد (احدهما) أن ما يدركه مع الامام آخر صلاته وما يقضيه أولها قال في الشرح الكبير هذا هو المشهور في المذهب يروى ذلك عن ابن عمر

ومجاهد وابن سيرين ومالك والثوري وحكى عن الشافعي وأبي حنيفة وأبي يوسف لقول النبي صلى الله عليه وسلم « وما فاتكم فافضوا » متفق عليه فالمقضى هو الفائت فعلى هذا ينبغي أن يستفتح ويستعيد ويقرأ السورة (القول الثانى) أن ما يدركه مع الامام أول صلاته والمقضى آخرها وهو الرواية الثانية عن احمد قال فى الشرح وبه قال سعيد بن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز واسحق وهو قول الشافعي ورواية عن مالك واختاره ابن المنذر لقوله عليه السلام « وما فاتكم فأتوا » فعلى هذه الرواية لا يستفتح فأما الاستعاذة فان قلنا تسن فى كل ركعة استعاذ وإلا فلا وأما السورة بعد الفاتحة فيقرأها على كل حال قال شيخنا لا اعلم خلافا بين الائمة الاربعة فى قراءة الفاتحة وسورة وهذا مما يقوي الرواية الاولى انتهى . وقال فى الفروع وقيل يقرأ السورة مطلقا ذكر الشيخ أنه لا يلزم فيه خلافا بين الائمة الاربعة وذكر ابن أبي موسى المنصوص عليه وذكره الأجرى عن احمد وبنى قراءتها على الخلاف ذكره ابن هبيرة وفاقا وجزم به جماعة واختاره صاحب المحرر وذكر أن أصول الائمة تقتضى ذلك وصرح به منهم جماعة وأنه ظاهر رواية الأثرم ويخرج على الروایتين الجهر والقنوت وتكبير العيد وصلاة الجنازة وعلى الاولى يعنى الرواية الاولى المشهورة أن ما يدركه المسبوق مع الامام آخر صلاته ان ادرك من رباعية أو مغرب ركعة تشهد عقب قضاء اخرى وفاقا لابي حنيفة ومالك فى احدى الروایتين له كالرواية الثانية انتهى

وفى القواعد الفقهية لما ذكر ما ينبغي على الروایتين من القوائد
 الفائدة الرابعة مقدار القراءة والاصحاب فى ذلك طريقتان أحدهما

انه اذا ادرك ركعتين من الرباعية فانه يقرأ في المقضيتين بالحمد وسورة معها على كلا الروايتين قال ابن أبي موسى لا يختلف قوله في ذلك والطريق الثاني بناؤه على الروايتين فان قلنا ما يقضيه أول صلاته فكذلك وإلا اقتصر فيه على الفاتحة وهي طريقة القاضي ومن بعده وذكره ابن أبي موسى تخریجا ونص عليه احمد في رواية الاثرم واوماً اليه في رواية حرب وانكر صاحب المحرر الرواية الاولى وقال لا يتوجه إلا على رأى من يرى قراءة السورة في كل ركعة أو على رأى من يرى قراءة السورة في الآخرين اذا نسيها في الاولين انتهى ملخصا والله اعلم

والذى يترجح عندنا أن ما ادركه المسبوق أول صلاته لان رواية من روى فأتوا اكثر وأصح عند كثير من أهل الحديث مع أن رواية فاقضوا لا تخالف رواية فأتوا لان القضاء يرد في اللغة بمعنى التمام كما قال تعالى (فاذا قضيت الصلاة) وقال (فاذا قضيت مناسككم) قال في الفتح قوله صلى الله عليه وسلم «وما فاتكم فأتوا» أى اكملوا هذا هو الصحيح في رواية الزهرى ورواية ابن عيينة بلفظ فاقضوا وحكم مسلم عليه بالوهم في هذه اللفظة مع انه خرج اسناده في صحيحه لكنه لم يسق لفظه قال والحاصل أن اكثر الروايات ورد بلفظ فأتوا وأقلها بلفظ فاقضوا وانما تظهر فائدة ذلك ان جعلنا بين القضاء والاتمام مغايره لكن اذا كان مخرج الحديث واحداً واختلف في لفظة منه وامكن رد الاختلاف الى معنى واحد كان أولى وهنا كذلك لان القضاء ان كان يطلق على الفاتحة غالباً لكنه يطلق على الاداء أيضاً ويرد بمعنى الفراغ كقوله تعالى (فاذا قضيت الصلاة) الآية ويرد لمعان آخر فيحمل قوله هنا فاقضوا على معنى الاداء أو الفراغ فلا

يفار قوله فأعموا فلا حجة فيه لمن تمسك برواية فافضوا على أن مادركه
 المأموم مع الامام هو آخر صلاته حتى استحب له الجهر في الركعتين
 الاخيرين وقراءة السورة وترك القنوت بل هو أولها وان كان آخر
 صلاة امامه لان الآخر لا يكون إلا عن شيء تقدم واوضح دليل على
 ذلك انه يجب عليه أن يتشهد في آخر صلاته على كل حال فلو كان
 ما يدركه مع الامام آخره لما احتاج الى اعادة التشهد انتهى ملخصا
 فظهر لك أن هذا القول هو الراجح والله سبحانه وتعالى اعلم

(المسألة الثانية) رجل في سفر ودخل عليه وقت الزوال وهو عادم
 الماء فأخّر صلاة الظهر ناويا التأخير الى العصر فوجد الماء في وقت الظهر
 ولم يستعمله فلما جاء وقت العصر اذا هو عادم للماء

(فالجواب وبالله التوفيق) أن الشهور عند الحنابلة أن مثل هذا
 لا اعادة عليه لانه يجوز له تأخير صلاة الظهر الى وقت العصر اذا كان
 ناويا للجمع قال في الشرح الكبير واذا كان معه ماء فأراقه قبل الوقت
 أو مر بماء قبل الوقت فتجاوزته وعدم الماء في الوقت صلى بالتيمم من غير
 اعادة وهو قول الشافعي وقال الاوزاعي ان ظن انه يدرك الماء في الوقت
 كقولنا وإلا صلى بالتيمم وعليه الاعادة لانه مفرط ولنا انه لم يجب عليه
 استعماله أشبه بالوظن أنه يدرك الماء في الوقت وفي شرح منصور على
 المنتهى من في الوقت أراقه أي الماء أو مر به وامكنه الوضوء منه ولم
 يفعل وهو يعلم أنه لا يجد غيره أو باعه أو وهبه في الوقت لغیر من يلزمه
 بذله له حرم عليه ذلك ولم يصح العقد من بيع أو هبة لتعلق حق الله تعالى
 بالمعقود عليه فلم يصح نقل الملك فيه كاضحية معينة ثم ان تيمم لعدم غيره

ولم يقدر على رد المبيع أو الموهوب وصلى لم يعد لانه عادم للماء حال التيميم
اشبهه مالهو فعل ذلك قبل الوقت انتهى فاذا كان لا يبيد اذا مر به في الوقت
ولم ينو الجمع فكيف اذا كان ناويا للجمع؟ والله سبحانه وتعالى أعلم

(المسئلة الثالثة) رجل قضى رجلا مثلاً جديدة (١) والذي عندهم انها
زينة وأخذت أيا ما عنده يعبرها وترد عليه واخرجها من يده وربما رفعها
عند اهله ولما لم تعبر جاء بها للذي قضاه فانكرها أن تكون جديدة التي
دفعها اليه ولم تكن بيئة فاليمين على من تكون

(الجواب) أن الذي يظهر من كلامهم في هذه الصورة أن القول
قول الدافع يمينه انها ليست جديدة التي دفعها اذا كانت قد خرجت
من يده وأما اذا لم تخرج من يده فقيها قولان في المذهب أحدهما وهو
المشهور في المذهب أن القول قول المشتري مع يمينه قال في الانصاف
لو باع سلعة بنقد أو غيره معين حال العقد وقبضه ثم احضره وبه عيب
وادعى انه الذي دفعه اليه المشتري وانكر المشتري كونه الذي اشتراه
به ولا بيئة لواحد منهما فالقول قول المشتري مع يمينه لان الاصل براءة
ذمته وعدم وقوع العقد على هذا المعين ولو كان الثمن في الذمة ثم نقده
المشتري أو قبضه من قرض أو سلم أو غير ذلك مما هو في ذمته ثم اختلفا
كذلك ولا بيئة فالقول قول البائع وهو القابض مع يمينه على الصحيح
لان القول في الدعاوى قول من الظاهر معه والظاهر مع البائئ لانه

(١) الجديدة نقد متداول بنجد، وزينة جيدة ويعبرها يدفعها الى الناس
ورفعها عند اهله حفظها عندهم فاصل السؤال ان رجلا دفع نقدا جيذا الى
آخر فتصرف به اخذا وردا وربما حفظه عند اهله ثم في آخر الامر وقفت
فانكرها صاحبها ولم تكن بيئة فعلى من تكون اليمين؟

ثبت له في ذمة المشتري ما لم يقد عليه المقدم غير معين فلم يقبل قوله في ذمته - الى أن قال - ومحل الخلاف إذا لم يخرج من يده انتهى ومراده أنه إذا أخرج البائع من يده كما في الصورة المسؤول عنها فالقول قول المشتري وهو الدافع بلا خلاف عندهم والله أعلم .

(المسئلة الرابعة) باع رجل نمرة بعد بدو صلاحها بشرط القطع لنفي الضمان لاحقية الشرط هل يصح ذلك وينتفي عنه الضمان أم لا (فالجواب وبالله التوفيق) أن مثل هذا الشرط الذي لا يقصد المتعاقدان حقيقته وإنما قصد إبطال ما أثبتته الله ورسوله من وضع الجائحة لأن المقصود في العقود معتبر والاعمال بالنيات ومن اشترط شرطاً يخالف حكم الله ورسوله فهو باطل وإن كان مائة شرط وكذلك إذا اشترط شرطاً لاحقية له وإنما قصده ونيته غير الشرط . وقد ذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى وتلميذه ابن القيم رحمه الله تعالى من ذلك صوراً كثيرة في كتاب الاعلام والله أعلم

(المسئلة الخامسة) لو اشترى سلعة وخرجت من يده وظهر بها عيب فهل يمين البائع على البت أو على نفي العلم

(فالجواب) أن هذه المسئلة فيها قولان للعلماء همار وإيتان عن الامام احمد (أحدهما) أن الايمان كلها على البت في الاثبات والنفي إلا لنفي فعل غيره أولنفي الدعوى على الغير فيحلف على نفي العلم وهذا هو المشهور في المذهب (والقول الثاني) أنها على نفي العلم مطلقاً في النفي والاثبات وهو الرواية الثانية عن احمد واختاره أبو بكر واحتج بالخبر الذي ذكره احمد وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا تضروا الناس في إيمانهم

أن يحلفوا على مالا يعلمون» وعن أحمد رحمه الله رواية الثالثة يحلف لنفي عيب السلعة على العلم وهذا هو المروي عن عثمان رضي الله عنه في قصة العبد الذي باعه ابن عمر رضي الله عنهما ثم ظهر به عيب فقال له عثمان أتخلف أنك بعته وما تعلم به عيباً؟ والله سبحانه وتعالى أعلم

(المسئلة السادسة) لو اشترى سلعة ليسافر بها في بلد ثم وجد بها عيباً واشهد على الرد ولا حاكم يسلمها اليه والطريق مخوف ماوجه الحكم (الجواب) أن الوجه المناسب له في هذه العمدة أن يشهد من حضر انه فسخ العقد فان امكنه حفظها معه حتى يأتي صاحبها ففعل وإلا أودعها عند ثقة والله سبحانه وتعالى أعلم

(المسئلة السابعة) رجل أعار رجلاً شيئاً ليرهنه فبرهنه عند آخر فاودعه المرتهن المعير مع علمه هل يزول اللزوم أم لا (الجواب) أن المشهور عند الحنابلة أن المرتهن اذا اخرجته من يده زال اللزوم وبطل الرهن لان استدامة القبض عندهم شرط في لزومه فتى اخرجته من يده أو أعاده أو رده الى مالكه بأعادة أو غير هازال لزومه قال في الاقناع وان أجره أى أجر الراهن الرهن أن أعاده أى الرهن لمرتهن أو لغيره باذنه فلزومه باق انتهى

وعن أحمد رحمه الله رواية اخرى انه يلزم بمعيده العقد قبل القبض في غير المكيل والموزون ومن اوجب استدامة القبض مالك وأبو حنيفة قال في الشرح الكبير وهذا التفريع على القول الصحيح فأما من قال ابتداء القبض ليس بشرط فأولى أن يقول الاستدامة غير شرط لان كل شرط يعتبر في الاستدامة يعتبر في الابتداء وقد يعتبر في الابتداء مالا يعتبر في

الاستدامة وقال الشافعي استدامة القبض ليست شرطا لانه عقد يعتبر القبض في ابتدائه فلم يشترط استدامة كالهبة ولنا قول الله تعالى (فرهان مقبوضة) ولانها أحد حالتى الرهن فكان القبض فيه شرطا كالا ابتداء ويفارق الهبة فان القبض في ابتدائها يثبت الملك فاذا ثبت استغنى عن القبض ثانيا والرهن يراد للوثيقة ليمكن من بيعه واستيفاء الدين من ثمنه فاذا لم يكن في يده لم يتمكن من بيعه انتهى

وذكر في الانصاف وغيره عن احمد انه ان أجره أو أعاره لغير المرتهن زال لزومه قال في الانصاف نصره القاضي وقطع به جماعة واختاره أبو بكر في الخلاف قال المجد في شرحه ظاهر كلام احمد انه لا يصير مضمونا بحال انتهى . قال في الانصاف فلو استأجره المرتهن عاد الزوم بمضي المدة ولو سكنه باجرته بلا اذنه فلا رهن نص عليهما ونقل ابن منصور ان كراه باذن الراهن أوله فاذا رجع صار رهنا والكراء للراهن انتهى فظهر بما تقدم أن المشهور في المذهب انه اذا أعاره الراهن المرتهن أو غيره أو أجره للمرتهن أو غيره باذن المرتهن ان لزومه باق بحاله

والقول الثاني انه متى خرج من يد المرتهن الى الراهن أو غيره باعارة أو اجارة أو سكن المرتهن الدار بلا اذنه فانه يبطل لزومه وهذا هو الذى ذكره في الانصاف وغيره منصوص احمد وهو طرد القول الصحيح عندهم لانهم ذكروا انه اذا أعاره المرتهن الراهن أو استأجره زال لزومه فأبي فرق بينه وبين الاجنبي مع أن الامام احمد رحمه الله نص على انه اذا اخرج من يده الى الراهن أو غيره زال لزومه كما تقدم في رواية ابن منصور وغيره والله اعلم

(المسئلة الثامنة) اعاره سيقا ليرهنه وقال شرطت عليك رهنه عند زيد أو في جنس كذا أو في قدر كذا فقال اطلقت الاذن لي فهل قوله معتبر لاتفاقهما على الاذن واختلافهما في الصفة أم قول المعتبر (فالجواب) أن القول في مثل هذا قول المالك لانه منكر لما ادعاه خصمه والقول قول المنكر يمينه لقوله عليه الصلاة والسلام « البينة على المدعي واليمين على من انكر » قال في الانعاع وشرحه وإن استعار أو استأجر شيئاً ليرهنه ورهنه بعشرة ثم قال الراهن لربه أذنت لي في رهنه بعشرة فقال ربه بل أذنت لك في رهنه بخمسة فالقول قول المالك يمينه لانه منكر للاذن في الزيادة ويكون رهنا بالخمسة فقط

(المسئلة التاسعة) رجل استأجر ارضا للزرع فنبت فيها غرس لمن يكون الغرس

(فالجواب) أن الذي يظهر من كلامهم في مثل هذه الصورة أن الغراس يكون للمستأجر لانه نبت على مائه فان شاء قلمه وسوى الحفر وان شاء تركه لصاحب الارض بقيمته والخيرة في ذلك للمستأجر (المسألة العاشرة) اذا استأجر رجلا على رعي دابة وعلى طلاها عن جرب فأخذ يرعاها ثم ماتت الدابة حتف انفها هل يستحق شيئاً من الاجرة في مقابلة رعيه وطلاه أم لا

(الجواب وبالله التوفيق) أن هذه المسئلة فيها قولان للعلماء وهما روايتان عن الامام احمد (احدهما) أنه لا يستحق شيئاً من الاجرة إلا بتسليم العين وهذا هو المشهور في المذهب قال في الانصاف ويضمن الاجير المشترك ما جنت يده أو تلف بفعله على الصحيح من المذهب وقال

أيضا وتجب الاجرة بنفس العقد هذا المذهب وتستحق كاملة بتسليم العين أو بفراغ العمل الذي بيده المستأجر كطباخ استؤجر لعلم شيء في بيت المستأجر انتهى

قال في المغني وانما توقف استحقاق تسليمه على العمل لانه عوض فلا يستحق تسليمه الا مع تسليم الم عوض كالصداق والتمن في البيع ولا ضمان عليه أي التأسيس المشترك فيما تلف من حرزه أو بغير فعله اذا لم يتعد قال في الانصاف هذا المذهب قال الزركشي هو المنصوص عليه في رواية الجماعة ثم قال ولا اجرة له فيما عمل فيه أي الذي تلف في يده سواء قلنا انه لا يضمن أو عليه الضمان هذا المذهب مطلقا وعليه اكثر الاصحاب والقول الثاني انه له اجرة ما عمل في بيت ربه دون غيره وعنه له اجرة البناء لا غير . نص عليه في رواية ابن منصور وعنه له اجرة البناء والمنقول اذا عمله في بيت ربه وقال ابن عقيل في الفنون له الاجرة مطلقا لان وضعه النفع فيما عينه له كالتسليم اليه كدفعه الى البائع غراره وقال ضعم الطعام فيها وكاله فيها كان ذلك قبضاً لانها كيله ولهذا لو ادعى طعما في غرارة أحدهما كان له قال في الانصاف وهو قوي وقال في المنتهى وشرحه وله أي الحامل اجرة حمله الى محل تلقه ذكره في التبصرة واقتصر عليه في المروع لان ما عمل فيه من عمل باذن وعدم تمام العمل ليس من جهته وهذا القول هو الذي يترجح عندنا والله سبحانه وتعالى أعلم (المسئلة الحادية عشرة) لو حرم شيئا لا يعمل هل يكون ظاهراً أم لا (فالجواب الله التوفيق) انه ذكر في الانصاف وغيره من كتب المذهب انه لو قال علي الحرام أو يلزمني الحرام أو الحرام يلزمني فهو

لغو لا شيء فيه مع الاطلاق وفيه مع قرينته أو نيته أي الطلاق وجهان وأطلقهما في المغني والشرح والفروع قلت والصواب انه مع النية والقرينة كقوله أنت علي حرام ثم وجدت ابن رزين قدمه وقال في الفروع ويتوجه الوجهان ان نوى به طلاقا وان العرف قرينة ثم قل قلت الصواب انه مع القرينة أو النية كأنت علي حرام وهذا كله كلام الانصاف. واعلم أن الحلف بالحرام له صيغتان

(احدهما) أن يقول ان فعلت كذا فأنت علي حرام أو أنت علي حرام ان فعلت كذا أو ان فعلت كذا فامرأتي علي حرام هذا كله صيغة واحدة

(والصيغة الثانية) أن يقول الحرام يلزمني ان فعلت كذا أو ان فعلت كذا فالحرام لازم أو علي الحرام لا افعل كذا وما شبه هذا فكل هذا حلف بالحرام وقد اختلف العلماء في ذلك قديما وحديثا حتى ذكر ابن القيم رحمه الله تعالى في كتاب الاعلام أن فيها خمسة عشر قولاً ثم سردهما ثم قال وفي المسئلة مذهب وراء هذا كله وهو انه اذا وقع التحريم كان ظاهراً ولو نوى أنه الطلاق وان حلف به كان يمينا مكفرة قال وهذا اختيار شيخ الاسلام وعليه يدل النص والقياس انتهى كلامه وهذا هو الراجح عندي في هذه المسئلة لان اكثر الناس يقصدون بها الحلف عن الخس والمنع فعلى هذا يكون من ايمان المسلمين التي فرض الله فيها السكفارة كما قال تعالى في أول سورة التحريم (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم ، والله موليكم ، وهو العليم الحكيم) بعد قوله لم تحرم ما أحل الله لك (فدل على أن الحلف بالحرام من ايمان المسلمين المكفرة لكن هل

تكون كفارته كفارة يمين مغالطة أو مخففة ومن قال بأنه يكفر كفارة ظهار ابن عباس في إحدى الروايات عنه وسعيد بن جبير وأبو قلابة ووهب بن منبه وعثمان البتي وهو إحدى الروايات عن الامام احمد وحجة هذا القول أن الله جعل تشبيه المرأة بامه المحرمة عليه ظهاراً وجعله منكراً من القول وزوراً فالتشبيه بالمحرمة يجعله ظهاراً فإذا صرح بتحريمها كان أولى بالظهار قال ابن القيم رحمه الله تعالى وهذا أقيس الأقوال وافقهها ويؤيده أن الله لم يجعل للمكاف التحليل والتحريم وإنما ذلك إليه سبحانه وإنما جعل له مباشرة الأفعال والأقوال التي يترتب عليها التحليل والتحريم فالسبب إلى العبد وحكمه إلى الله فإذا قال أنت علي كظهر امي أو قال أنت علي حرام فقد قال المنكر من القول والزور وكذب فإن الله لم يجعلها كظهر امه ولا جعلها عليه حراماً فوجب عليه هذا القول المنكر والزور اغلظ الكفارئين وهي كفارة الظهار انتهى

وأما من قال انه يمين يكفر بها تكفر به اليمين بكل حال وهو قول أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وابن عباس وعائشة وزيد بن ثابت وابن مسعود وعبد الله بن عمر وجمع من التابعين فحجة هذا القول ظاهر القرآن فإن الله سبحانه فرض تحلة الايمان عقب تحريم الحلال فلا بد أن يتناوله يقيناً فلا يجوز جعل تحلة الايمان بغير المذكور ويخرج المذكور عن حكم التحلة التي قصد ذكرها لاجله والله سبحانه وتعالى أعلم

(المسئلة الثانية عشرة) لو قال عقاري هذا مسبل يفعل به فلان ماشاء أو أراد ومات فلان قبله والحال ان قصده من جهات بر معلومة كصوام أو مؤذن أو امام ما الحكم فيه

(فالجواب) أن مثل هذا وقف صحيح وللواقف أن يعين الجهة أو يعين رجلا غيره يحمله في أعمال البر هذا هو الصحيح ان شاء الله تعالى قال في الاقناع وشرحه وان قال وقفت كذا وسكت ولم يذكر مصرفه فالظاهر بطلانه والذي في الانصاف وفي الروضة لان الوقف يقتضي التملك فلا بد من ذكر المملك ولان جهالة المصرف مبطلة فعدم ذكره أولى بالابطال قال في الانصاف الوقف صحيح عند الاصحاب وقطعوا به وقال في الرعاية على الصحيح عندنا فظاهره أن في الصحة خلافا انتهى ومقتضاه أن صاحب الانصاف لم يطعم فيه على خلاف للاصحاب وكذا لم يحك الحارثي في صحته خلافا بين الاصحاب قال ولنا انه ازالة ملك على وجه القرية فصح مطلقا كالاضحية والوصية أما مصورة المجهول فالفرق بينهما أن الاطلاق يفيد مصرف البر لخلو اللفظ عن المانع منه وكونه متعارفا فالعرف اليه ظاهر في مطابقة مراده وكذلك التقييد بالمجهول فانه قد يريد به معينا غير ما قلنا من المتعارف فيكون اذا صرف الى المتعارف غير المطابق لمراده فبنتفي الصرف بالكلية فلم يصح الشرط انتهى ما ذكره في الاقناع وعبارة صاحب الانصاف

وان قال وقفت وسكت يعني حكمه حكم الوقف المنقطع الانتفاء والوقف صحيح عند الاصحاب وقطعوا به وقال في الروضة على الصحيح عندنا فظاهره أن في الصحة خلافا فعلى المذهب حكمه حكم الوقف المنقطع الانتفاء في مصرفه على الصحيح من المذهب كما قال المصنف هنا وقطع به القاضي في المجرد وابن عقيل واختاره صاحب التلخيص وغيره وقال القاضي واصحابه يصرف في وجوه البر انتهى كلامه وضورة

المسئلة المسؤول عنها تقرب من هذه الصورة لانه لم يعين الجهة وقد تقرر
أن الصحيح أن تعيين الجهة ليس بشرط
وأما اذا جعل النظر والتعيين الى الرجل بعينه فمات فقال في الاقتناع
وشرحه فان لم يشترط الواقف ناظراً أو شرطه لانسان فمات المشروط
له فليس للواقف ولاية النصب أي نصب ناظر لا تنفاء ملكه فلم يملك
النصب ولا العزل كل في الاجنبي ويكون النظر للموقوف عليه اذا كان
الموقوف عليه آدمياً معيناً كزيد أو جماعاً محصوراً انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم
(المسئلة الثالثة عشرة) لو آجر الواقف مستحقه مدة طويلة وحكم
حاكم بلزومها هل تلزم أم لا الى أن يأتي محل الحكم وهو موت المؤجر
(فالجواب) أن الذي قطع به مشايخ المذهب أن المستحق للوقف
اذا كان هو الناظر يجوز له اجارة الوقف مدة ولم يقدرها بطول أو قصر
فدل على جوازها وصحتها بالمدة الطويلة ولم يذكروا في ذلك خلافاً إلا
تخريباً ذكره الموفق في المغني أنها تبطل وإنما حكى الخلاف في انفساخها
بموت المؤجر هل تنفسخ بذلك أم لا قال في المغني اذا أجر الموقوف
عليه مدة فمات في اثنتائها وانتقلت الى من بعده فقيه وجهان أحدهما
لا تنفسخ الاجارة لانه أجر ملكه في زمن ولايته فلم تبطل بموته كما لو
أجر ملكه المطلق (الثاني) تنفسخ الاجارة فيما بقي من المدة لانا تبيننا
انه أجر ملكه وملك غيره فصح في ملكه دون ملك غيره كما لو أجر
دارين احدهما له والاخرى لا آخر وذلك لان المنافع بعد الموت حق
لغيره فلا ينفذ عقده عليها من غير ملك ولا ولاية بخلاف المطلق فان
الوارث من جهة الموروث فلا يملك الا ما خلف وما تصرف فيه في

حياته لا ينتقل الى الوارث والمنافع التي آجرها قد خرجت من ملكه
بالاجارة فلا ينتقل الى الوارث والبطن الثاني في الوقف يملكون من جهة
الواقف فما حدث منها بعد البطن الاول كان ملكا لهم فقد صادف تصرف
المؤجر ملكهم من غير اذنتهم ولا ولاية له عليهم فلم يصح ويتخرج أن
تبطل الاجارة كلها بناء على تفريق الصفقة وهذا التفصيل مذهب الشافعي
فعلى هذا اذا كان المؤجر قبض الاجر كله وقلنا تنفسخ الاجارة فلمن
انتقل اليه الوقف أخذه ويرجع المسأجر على ورثة المؤجر بحصته للباقي
من الاجارة وان قلنا لا تنفسخ رجع من انتقل اليه الوقف على التركة
بحصته وقال في الانصاف يجوز إجارة الوقف فان مات المؤجر فانتقل
الى من بعده لم تنفسخ الاجارة في أحد الوجهين أحدهما لا تنفسخ بموت المؤجر
وهو المذهب كناظر الملك ومالك الطلق قاله المصنف وغيره وصححه
جماعة وقدمه في الفروع وغيره وقال القاضي في المجرد هذا قياس المذهب
والثاني تنفسخ جزم به القاضي في خلافه واختاره ابن عقيل والشيخ
تقي الدين وغيرهم قال القاضي هذا ظاهر كلام احمد في رواية صالح وقال
ابن رجب وهو المذهب الصحيح لان الطبقة الثانية تستحق العين بمنافعها
بانقراض الطبقة الاولى قلت وهو الصواب وهو المذهب وقال في الفائق
ويتخرج الصحة بعد الموت موقوفة لازمة وهو المختار انتهى . ومحل
الخلاف المتقدم اذا كان المؤجر هو الموقوف عليه باصل الاستحقاق فأما
ان كان المؤجر هو الناظر العام أو من شرط له وكان اجنبيا لم تنفسخ
الاجارة بموته قولاً واحداً قاله الشيخ المصنف والشارح والشيخ تقي الدين
وغيرهم وقال ابن حمدان في رعايته وغيره ومحل الخلاف اذا آجره مدة

يعيش فيها غالباً فأما أن أجره مدة لا يعيش فيها غالباً فانها تنفسخ قولاً واحداً وما هو بعيد فعلى الوجه الاول من أصل المسئلة يستحق البطن الثاني حصتهم من الاجرة من تركه المؤجر اذا كان قبضها وان لم يكن قبضها فعلى المستأجر وعلى الوجه الثاني يرجع المستأجر على ورثة المؤجر القابض قال الشيخ تقي الدين والذي يتوجه أنه لا يجوز تسليف الاجرة للموقوف عليه لانه لا يستحق المنفعة المستقبلة ولا الاجرة عليها فالتسليف لهم قبض ما لا يستحقونه بخلاف المالك وعلى هذا فلا بطن الثاني ان يطالبوا المستأجر بالاجرة لانه لم يكن له التسليف ولهم ان يطالبوا الناظر انتهى كلام صاحب الانصاف وفيه بعض تلخيص والله سبحانه وتعالى اعلم وأما اذا حكم حاكم ممن يجوز له الحكم لكونه أهلاً لذلك في هذا المقدم المختلف فيه ونحوه فانه لا يجوز له نقضه والله اعلم

(المسئلة الرابعة عشرة) لو خلع زوجته على نفقة ولده منها وشرطت

ان مات فلا رجوع له هل يصح الخلع والشرط أو يفسد

(فالجواب) وبالله التوفيق ان الذى يظهر من كلام الاصحاب

ان مثل هذا الشرط يصح لانهم صححوا الخلع على المجهول كحمل أمها وما تحمل شجرتها وعلى ما في يدها وهو لا يظهر واشباه هذا قال في الانصاف اذا خالها على ما في يدها من الدراهم أو ما في بيتها من المتاع فله ما فيها فان لم يكن فيها شيء فله ثلاثة دراهم وأقل ما يسمى متاعاً قال وظاهر كلامه ان كان في يدها شيء من الدراهم فهي له لا يستحق غيرها ولو كان دون ثلاثة دراهم وهو صحيح وهو المذهب وقيل يستحق ثلاثة دراهم كاملة قال وان خالها على حمل أمها أو ما تحمل شجرتها فله ذلك

فان لم تحملا فقال احمد ترضيه بشيء وهو المذهب قال القاضي لاشيء له وتأول كلام احمد ترضيه بشيء على الاستحباب انتهى كلامه فدل على صحة الخلم على المجهول وهذه الصورة المسئول عنها غايتها ان يكون بعضها مجهولا وقد ذكروا انه يجوز لها ان تخالعه على رضاع ولده عامين قالوا فان مات رجع باجرة الباقي ومرادهم بذلك اذالم تشتط انه لا يرجع عليها اذا مات والله سبحانه وتعالى اعلم

(المسئلة الخامسة عشرة) رجل وقف وقفا على اللاعي وهو الذي يسأل في المساجد أو عند أبواب المساجد ومات الموقوف ثم بعد زمان طويل قام ابن الموقوف وقال لنا قرابة ضعفا ويزعم ان مفت افتاه بانه احق به والوقف معين على مسجد الجامع من تكلم فيه من فقير غريب أو غيره (فالجواب) أن المشهور عند اكثر الفقهاء من الحنابلة وغيرهم ان مثل هذا لا يجوز صرفه الى غير من ذكر الواقف اذا كان ذلك في جهة بر وقال الشيخ تقي الدين يجوز تغيير شرط الواقف الى ما هو اصلح منه باختلاف الزمان كما لو وقف ذلك على الفقهاء والصوفية لماحتاج الناس الى الجهاد صرف الى الجند قال في الانصاف يتعين مصرف الوقف الى الجهة المعينة له على الصحيح من المذهب ونقله الجماعة وقطع به اكثرهم وعليه الاصحاب ثم ذكر كلام الشيخ المتقدم والله أعلم

(المسئلة السادسة عشرة) قول منصور في خيار المجلس بوكالة أو ولاية في بعض أفرادها مع ما في المغني من ذلك

(فالجواب) أن مراده بذلك أن الذي يتولى طرفي العقد لا يثبت له خيار المجلس لانه هو البائع المشتري كالوكيل على بيع سلعة وشراها

أو الولي اذا باع ما ولي عليه فاشتراه من نفسه لنفسه لانه يتولى في ذلك طرفي العقد وعبارة منصور في شرح المنتهى ويثبت في بيع غير كتابة فلا خيار فيها تراد للعقود وغير تولى طرفي عقد في بيع بأن انقرد بالبيع واحد لولاية أو وكالة فلا خيار له كالشفيع وغير شراء منه يعق عليه كرحمة المحرم لعقده بمجرد انتقال الملك اليه في العقد أشبهه مالومات قبل التفرق قال المنقح ويعترف بحريته قبل الشراء لانه استنقاذ لا يشري حقيقة لاعترافه بحريته ثم ذكر الصور التي تكون بمعنى البيع ويثبت فيها خيار كالصالح الذي بمعنى البيع وكقسمة وهبة بمعنى البيع واجارة وما قبضه شرط لصحته كصرف وسلم وربوي بجنسه والله سبحانه وتعالى أعلم

(المسئلة السابعة عشرة) الماء المتنجس بالتغير وهو كثير اذا حوض وترك حتى صني هل يطهر أم لا قياسا على الخمرة اذا انقلبت لقصد التخلييل (الجواب) أن الذي ذكره الفقهاء أن الماء المتنجس بالنجاسة سواء تغير طعمه أو لونه أو ريحه فانه لا يطهر حتى يزول التغير بنزحه أو مكثرته بالماء أو بزوال تغيره بنفسه اذا كان كثيرا والكثير عند الحنابلة وغيرهم ما كان قلتين فاكثر . وأما التراب فالمشهور عندهم انه لا يطهره لانه لا يدفع النجاسة عن نفسه فمن غيره أولى قال في الفروع وقيل بلى واطلق في الايضاح روايتين وللشافعي قولان فعلى هذا اذا زال عنه أثر النجاسة بالكلية ولم يبق فيه لون ولا طعم ولا ريح فانه يطهر لزوال النجاسة منه كالخمرة اذا انقلبت بنفسها خلا وكذلك النجاسة اذا استحالت والله سبحانه وتعالى أعلم

(المسئلة الثامنة عشرة) مسبوق اتم بمثله حالة دخوله مع الامام

وأنه بأتم أحدهما لصاحبه بعد المفارقة أو تكفي بعد السلام لانه وقت ائتمامه به

فالجواب

ان هذه المسئلة فيها وجهان لصحاب احمد وبعضهم حكى فيها روايتين قال في الانصاف وان سبق اثنان ببعض الصلاة فأتى أحدهما بصاحبه في قضاء ما فاتهما فعلى وجهين وحكى بعضهم في الخلاف روايتين منهم ابن تيميم أحدهما يجوز ذلك وهو المذهب قال المصنف والشارح وصاحب الفروع وغيرهم لما حكوا الخلاف : هذا بناء على الاستخلاف وتقدم جواز الاستخلاف على الصحيح من المذهب وجزم بالجواز هنا في الوجيز والافادات والمنور وغيرهم وصححه في التصحيح والنظم (والوجه الثاني) لا يجوز قال المجد في شرحه هذا منصوص احمد في رواية صالح وعنه لا يجوز هنا وإلا يجوزنا الاستخلاف اختاره المجد في شرحه وفرق بينهما وبين مسألة الاستخلاف من وجهين انتهى وفيه بعض التخييص والذي يرجح عندنا هو الوجه الاول سواء نؤيا ذلك في حال دخولهما مع الامام والله سبحانه وتعالى أعلم

(المسئلة التاسعة عشرة) لو تصاف اثنان ثم أتى ثالث ثم ذكر أحدهما أنه كان محدثا وانصرف هل تصح صلاة الاول مع الثاني أم لا تصح صلاة الثلاثة (فالجواب) أن ظاهر كلام اصحاب أحمد أن مثل هذا تصح صلاته لانه حال المصافاة قد جهل حدثه وقد مضوا على انه اذا لم يعلم حدثه في

حال المصافة وجهله مصافه أيضا انه لا يكون فذآ قال في الانصاف عند قول المصنف: ومن لم يقف معه الا كافر أو امرأة أو محدث يعلم حديثه فهو فذ. قال (تنبيه) مفهوم كلام المصنف انه اذا لم يعلم حديثه بل جهله وجهله مصافه أيضا انه لا يكون فذآ وهو صحيح وهو المذهب نص عليه وجزم به في الفائق والشرح وقدمه في الفروع وقال القاضي وغيره حكمه حكم جهل المأموم حدث الامام على ما سبق والله سبحانه وتعالى أعلم

الرسالة الثالثة عشرة

وهذه مسائل اخر سئل عنها الشيخ الامام أحمد بن ناصر رحمه الله (المسئلة الاولى) اذا التقى فئتان من المسلمين ووقع بينهما قتال وقتل من احدى الطائفتين رجل وعلم قاتله بعينه ورضوا بالدية فهل تكون الدية على القاتل أم على جميع الطائفة فنقول وبالله التوفيق اذا اقتتل طائفتان لمصيبة أو رياسة ونحو ذلك فهما ظالمتان وتضمن كل واحدة ما تلفت على الاخرى صرح بذلك في الشرح الكبير والانصاف والاقناع والشيخ تقي الدين في السياسة الشرعية قال في الانصاف بمد قوله «وتضمن كل واحدة ما تلفت على الاخرى» وهذا بلا خلاف أعلمه: لكن قال الشيخ تقي الدين ان جهل قدر ماتمه كل طائفة تساقط كمن جهل الحرام من ماله اخرج نصفه والباقي له. وقال أيضا أوجب الاصحاب الضمان على مجموع الطائفة وان لم يعلم عين المتلف قال في الاقناع وشرحه فلو دخل بينهم بصلح وجهل قاتله ضمنه وان علم قاتله من طائفة وجهل عينه ضمنته وحدها قال ابن عقيل

ويفارق المقتول في زحام الجامع والطواف أن الزحام والطواف ليس فيه تعدد بخلاف الاول انتهى

قول مالك في الموطأ في جماعة اقتتلوا فانكشفوا ويذنبهم قتيلا أو جرح لا يدري من فعل ذلك به ان أحسن ما سمعته في ذلك العقل وان عقله على القوم الذين نازعوه وان كان القتيلا أو الجريح من غير الفريقين فعقله على الفريقين جميعا انتهى . وقال في الشرح الكبير اذا اقتتل الفئتان فتفرقا عن قتيلا من أحدهما فاللوث على الطائفة الاخرى ذكره القاضي ، فان كانوا بحيث لا يقتله سهام بعضهم بمضا فاللوث على عائلة القتيلا وهذا قول الشافعي وروي عن احمد أن عقل القتيلا على الذين نازعوه فيما اذا اقتتل الفئتان إلا أن يدعوا على واحد بمينه وهذا قول مالك وقال ابن أبي ليلى عقله على الفريقين جميعا لانه يحتمل انه مات من فعل اصحابه فاستوى الجميع فيه وعن احمد في قوم اقتتلوا فقتل بعضهم وجرح بعض فدية المقتولين على المجروحين تسقط منها دية الجراح انتهى

وقال في الانصاف بعد ما ذكر نص أحمد هذا : قال الامام أحمد قضي به علي . وحمله على من ليس به جرح من دية القتلى شيء فيه وجهان قال ابن حامد قلت الصواب على انهم يشاركونهم في الدية انتهى

فهذا كلام الفقهاء فيما اذا جهل عين القاتل وأما اذا علم القاتل ففيه تعلق الحكم به فان كان القتل عمداً فالوليأؤه يخبرون ان شاؤا اقتصوا أو ان شاؤا أخذوا الدية فان قبلوا الدية فهو من مال القاتل دون العاقلة ولا شيء على الطائفة التي هو منها الا أن يكونوا قطاع الطريق لانهم ردوهم ومباشرهم سواء وكذا ان تواطؤا على قتله فقتله بعضهم وأعانه الآخرون

كالمسك مع القاتل عند مالك وهو احدى الروايتين عن احمد فتكون
الدية على المباشر والمعين لانهم سواء عند الجمهور ذكره الشيخ تقي الدين
(والمسئلة الثانية) اذا ادعى على رجل أنه قتل رجلاً فاقرب بالقتل

ولكن ادعى انه قتله خطأ فهل يقبل قوله أم لا؟ فنقول إذا لم يكن المدعى
بينه وعلم القتل وصار ثبوت القتل باقرار المدعى عليه سئل المدعى عليه
عن صفة القتل فان كان عمداً الفعل بما يقتل غالباً على تفصيل الفقهاء في أول
كتاب الجنائيات فهذا لا يقبل قوله في دعوى الخطأ لانه أقر أنه ضربه
بما يقتل غالباً وأن انكر أن يكون تعمد الفعل بل زعم أنه خطأ محض
وفسره بذلك فالقول قوله ولا فصاص عليه لان من شرطه ان يكون القتل
عمداً محضاً والاصل عدم ذلك وعلى هذا فتكون الدية في ماله دون عاقلته
(والمسئلة الثالثة) اذا اقتتل طائفتان وادعت احدهما بالتعمدي من

الآخرى وجاءوا بالشهود وادعى المشهود عليهم بان الشهود من الطائفة
المقاتلة لهم فهل ترد شهادتهم بذلك؟ فنقول ينظر في حال الشهود فان
كانوا عدولاً وادعوا أنهم لم يحضروا القتال ولم يدخلوا معهم وعلم
صدقهم بقرائن الحال ترد شهادتهم بمجرد دعوى الخصوم لان الخصم
اذا جرح الشاهد العدل لا يقبل قوله فيه الا ببينة . وأما اذا كان الشهود
لا يعرفون بالعدالة أو كانت القرائن تدل على أنهم حاضرون معهم وانهم
من جماعتهم لم يقبلوا ولم تسمع شهادتهم . ومن صور المسئلة ما جرى بين
الوداعين وأهل ميراث فان الوداعين زعموا أن معهم البينة على أنهم لم يبدؤا بقتال
وانما قتلوا دفعا عن أنفسهم فلما سألنا عن شهودهم اذا هم من جماعتهم الذين غزوا
فقتلناهم هؤلاء من جماعتهم وعليهم من الدية بقدر نصيبهم منها ولا تقبل

شهادتهم بانهم يدفعون بها عن انفسهم والمسئلة واضحة في كلام العلماء لا تحتاج الى نقل عبارات الفقهاء والله أعلم

(والمسئلة الرابعة) اذا ارضعت امرأة مطلقة ولدها ولم يجر بينها وبين الاب مشاركة على الرضاع ولكنها نوت الرجوع عليه واشهدت على انها محتسبة عليه فهل لها ذلك أم لا يثبت لها اجرة الا بالمشاركة بينها وبين الاب ؟ فنقول قد ذكر النقهاء ان الام احق برضاع ولدها اذا طلبت ذلك باجرة مثلها ولكن اختلفوا هل لها ذلك اذا كانت في حبال الزوج أم لا ؟ وأما اذا كانت مطلقة فهي احق برضاعه وان طلبت اجرة مثلها ولو مع وجود متبرعة غيرها واستدل صاحب الشرح بقوله تعالى (والوالدات يرضعن اولادهن) فقدمهن على غيرهن وقال (فان ارضعن لكم فآتوهن اجورهن) وأما الدليل على وجوب تقديم الام اذا طلبت اجرة مثلها فما ذكرنا من الايتين ، ولان الام اخى وأشفق ولبنها امراً من ابن غيرها فكانت أحق به من غيرها ، كما لو طلبت الاجنية ارضاعه باجرة مثلها ، ولان في ارضاع غيرها فهو يتالحق من الحضانة وأضرارها بالولد ولا يجوز تفويت حق الحضانة الواجب والاضرار بالولد لفرض اسقاط حق اوجبه الله على الاب انتهى

فاذا عرفت انها احق بارضاعه باجرة المثل ولو وجد الاب متبرعة تبين لك ان لها الرجوع بالاجرة على الاب اذا نوت ذلك واشهدت عليه وان لم تشارك الاب لان غاية ما يقال لعل الاب يجد متبرعة أو يجد من يرضعه بدون اجرة المثل فيقال في جواب ذلك الام أحق به ولو حصل من يتبرع برضاعه فيثبت لا تأثير لكونها تشارك او لا تشارك لانها متى

أرضته وطلبت اجرة مثلها لزم الأب ذلك إلا أن تكون أرضته متبرعة
برضاع ابنها ولو تنوى الرجوع على الأب فلا شيء لها والله أعلم
(المسئلة الخامسة) هل منيحة الناقة ونحوها كالعارية والقول فيهما
سواء؟ فيقال المنيحة عارية لانه قبضها للانتفاع بليها فهو قابض بحظ نفسه
ولمغير الرجوع في العارية متى شاء فان تلفت عند المستعير فهل هي
مضمونة بكل حال كما هو المشهور عن احمد والشافعي أم لا تضمن مطلقا
كما هو المشهور عن مالك وأبي حنيفة وهو اختيار ابن القيم في الهدي أم
لا تضمن إلا أن يشترط ضمانها كما هو اختيار الشيخ ولا يخفى الراجح
عند التأمل وبالله التوفيق والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم

وقع ذلك سنة ١٢٢٥

هجريه

تمت والحمد لله

القسم الثاني

رسائل وفتاوى

العلامة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بطين

المتوفى سنة ١٢٨٢

رحمه الله تعالى



طبع بأمر جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملاحقاتها

عبد العزيز آل سعود

أيده الله تعالى

الطبعة الأولى في سنة ١٣٤٥

مطبعة النصار بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وعليه نتوكل

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ اليه ونعوذ بالله من
شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل
فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد
أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
أما بعد فقد جرت مناظرة بيننا وبينكم في كلام الله تعالى هل هو
مخلوق أم لا . فذكرت أن اختياركم الوقف فلا تقولون مخلوق ولا غير
مخلوق ، وزعمت أن الخلاف في ذلك لفظي .

فأما قولكم إن الخلاف في ذلك لفظي فليس الأمر كذلك ، وإنما
يقال الخلاف لفظي بين المعتزلة والاشاعرة ، لأن المعتزلة يقولون كلام الله
مخلوق ، والاشاعرة يقولون ليس بمخلوق والكلام عندهم المعنى ويقولون
الحروف مخلوقة ، فقالت المعتزلة لا خلاف بيننا وبينكم لأن الكلام هو
الحروف فإذا أقررتم بأن الحروف مخلوقة ارتفع النزاع فيكون الخلاف
بين الفريقين لفظياً

وأما مذهب أهل السنة والجماعة فهو مخالف للمذهبين خلافاً منوياً
لأنهم يقولون كلام الله غير مخلوق والكلام عندهم اسم للحروف والمعاني
فتميز بذلك غلط من قال إن الخلاف في ذلك لفظي . ومذهب أهل
التوحيد والسنة أن الله يتكلم بحرف وصوت وإن القرآن كلام الله حروفه

ومعانيه ، وأن موسى سمع كلام الله منه بلا واسطة والقرآن والسنة يدلان على ذلك دلالة صريحة والله الحمد والمنة قال الله تعالى (إنا أوحينا إليك كما أوحينا الى نوح والنبيين من بعده) الى قوله (وكلم الله موسى تكليماً) ففرق بين الايحاء المشترك وبين التكليم الخاص وقال تعالى (ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه) وقال تعالى (يا موسى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي) وقال تعالى (قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي) وقال تعالى (ولو ان مافي الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله) وقال (وتنت كلمة ربك صدقا وعدلا) وقال تعالى (أفنتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه) وقال تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله) والآيات في ذلك كثيرة .

وأما السنة فأكثر من أن تحصى منها أمره صلى الله عليه وسلم بالاستعانة بكلمات الله في عدة أحاديث ، وقوله صلى الله عليه وسلم « ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه حجاب ولا ترجان » فمن قال إن الله لا يتكلم فقد رد على الله ورسوله وكفره ظاهر .

وقد ذكرتم ان العرب يضيفون الفعل الى غير الفاعل فهذا لا ينكر أعني وجود المجاز في لغة العرب . وأما وقوع المجاز في القرآن فقيه خلاف بين الفقهاء حكاه شيخ الاسلام ابن تيمية وذكر ان أكثر الائمة لم يقولوا ان في القرآن مجازاً ، ورد القول بوجود ذلك في القرآن واستدل له بأدلة كثيرة وعلى تقدير جواز وجوده في القرآن ، فمن المعلوم انه لا يجوز

صرف الكلام عن حقيقته حتى تجمع الامة على انه أريد به المجاز اذ لا
 سبيل الى اتباع ما أنزل الينا من رينا إلا على ذلك ، ولو ساغ ادعاء المجاز
 لكل أحد ما ثبت شيء من المبادات ولبطلت العقود كلها كالانكحة
 والطلاق والاقارب وغيرها ، وجلّ الله أن يخاطب الامة إلا بما تفهمه
 العرب من معهود مخاطباتها مما يصح معناه عند السامعين . وأيضاً فالكلام
 اذا قام الدليل على ان المتكلم به عالم ناصح مرشد قصده البيان والهدى
 والدلالة والايضاح بكل طريق وحسم مواد اللبس ومواقف الخطأ ، وان
 هذا هو المعروف المألوف من خطابه ، وانه اللائق بحكمته لم يشك
 السامع في أن مراده هو ما دل عليه ظاهر كلامه .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية في أثناء كلامه . ومعلوم بانفاق العقلاء
 أن المخاطب المبين اذا تكلم بمجاز فلا بد أن يقرن لخطابه ما يدل على ارادة
 المعنى المجازي فاذا كان الرسول المبلغ المبين الذي بين للناس ما أنزل اليهم
 يعلم ان المراد بالكلام خلاف مفهومه أو مقتضاه كان عليه أن يقرن لخطابه
 ما يصرف القلوب عن فهم المعنى الذي لم يرد له لاسيما اذا كان لا يجوز
 اعتقاده في الله فانه عليه أن ينههم عن أن يمتدوا في الله مالا يجوز اعتقاده
 واذا كان ذلك مخوفا عليهم ولولم يخاطبهم بما يدل على ذلك فكيف اذا كان
 خطابه هو الذي يدلهم على ذلك الاعتقاد الذي تقول النفاة هو اعتقاد
 باطل — الى أن قال : وهذا كلام مبين لا مخلص لأحد عنه انتهى .

وأيضاً فالادلة الدالة على أن الله يتكلم حقيقة أكثر من أن يمكن
 ذكرها ها هنا منها ان الله سبحانه فرق بين الايمان المشترك بين الانبياء
 وبين التكليم الخاص لموسى فقال تعالى (انا أوحينا اليك كما أوحينا الى

نوح والنبیین من بعده) الى قوله (وكلم الله موسى تكليماً) فلو لم يكن موسى سمع كلام الله منه بلا واسطة لم يكن له مزية على غيره من الرسل ولم يكن في تخصيصه بالتكليم فائدة ولم يسم كليم الله وقد قال تعالى (ياموسى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي) وايضاً فقد قال القراء ان الكلام اذا أكد بالمصدر ارتفع المجاز وثبتت الحقيقة ، وقد أكد الفعل بالمصدر في قوله (وكلم الله موسى تكليماً) وقال تعالى (واذا نادى ربك موسى) وقال (وناديناه من جانب الطور الايمن وقربناه نجياً) وقال (فلما أتاه نودى ياموسى اني انا ربك) وقال تعالى (فلما أتاه نودى من شاطئ الواد الايمن) الآية فقي هذا ونحوه دلالة صريحة أن الله كلم موسى وناداه بنفسه بلا واسطة ، وموسى سمع كلام الله وناداه لانه لا يجوز لنير الله أن يقول (اني انا الله رب العالمين) وقد ذكر الامام أحمد رضي الله عنه في كتاب الرد على الجهمية عن الزهري قال لما سمع موسى كلام الله قال يارب هذا الكلام الذي سمعته هو كلامك ؟ قال نعم ياموسى هو كلامي وانما كلمتك بقوة عشرة آلاف لسان ولي قوة الالسن كلها وأنا أقوى من ذلك ، وانما كلمتك بقدر ما يطيق بدنك ، ولو كلمتك بأكثر من ذلك لمت . فلما رجع موسى الى قومه قالوا صف لنا كلام ربك . فقال سبحانه الله وهل أستطيع أن أصفه لكم . قالوا فشيبهه ، قال هل سمعتم أصوات الصواعق التي تقبل في أحلى حلاوة سمعتموها فكأنه مثله

وروى عبد الله بن أحمد في كتاب السنة قال حدثني محمد بن بكار قال أخبرنا أبو معشر عن محمد بن كعب قال قال بنو اسرائيل لموسى

بم شبهت صوت ربك حين كلمك من هذا الخلق ؟ قال شبهت صوته بصوت الوعد حين لا يترجم . وأيضاً في الصحيحين عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما منكم من أحد إلا سيكاهه الله يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان فينظر أيمن منه فلا يرى إلا شيئاً قدمه ، ثم ينظر أشأم منه فلا يرى إلا شيئاً قدمه ، ثم ينظر تلقاء وجهه فتستقبله النار ، فمن استطاع منكم أن يقي وجهه النار ولو بشق تمرة فليفعل » وروى جابر بن عبد الله قال : لما قتل عبد الله بن عمرو بن حرام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا جابر « ألا أخبرك ما قال الله لا ييك ؟ » قال بلى . قال « وما كلم الله أحداً إلا من وراء حجاب وكلم أباك كفاحاً قال يا عبد الله تمن علي أعطك . قال يارب تحبيني فاقتل فيك ثانية . قال انه سبق مني انهم اليها لا يرجعون . قال فأبلغ من ورائي ، فأنزله الله عز وجل (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون) » رواه ابن ماجه وغيره . ففي هذين الحديثين ما يبطل دعوى مدعى المجاز ويدحض حجته ويرغم أنفه . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « ما تقرب العباد الى الله بمثل ما خرج منه » يعني القرآن . وقال خباب بن الارت يا هنتاه تقرب الى الله بما استطعت فلن تتقرب اليه بشيء أحب اليه مما خرج منه . وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لما قرئ عليه قرآن مسيلة الكذاب فقال ان هذا كلام لم يخرج من الله يعني رب فوضح بما ذكرناه ان الله يتكلم حقيقة وان من ادعى المجاز بعد هذا البيان فقد شاق الله ورسوله (ومن يشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين ، نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً)

فصل

وقد ذكرتم ما استدل به بعض المعتزلة على ان كلام الله مخلوق وهو قوله تعالى (هو الاول والآخر) ولا يشك من له عقل أن من دل الخلق على ان كلام الله مخلوق بقوله (هو الاول والآخر) لقد أبعد النجعة وهو إما ملفز وإما مدلس لم يخاطبهم بلسان عربي مبين وقد قال تعالى (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « اذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم » مع انه ليس في هذه الآية شبهة لمن احتج بها فله الحمد والمنة ولا يشبه بها الا من أزاغ الله قلبه على رعاي الناس ، نسأل الله العافية .

وقلم الحروف يلزمها التعاقب ويتقدم بعضها بعضا فيلزم أن تكون مخلوقة . قلنا انما يلزم التعاقب في حق من يتكلم من الخارج ، والله سبحانه غير موصوف بذلك . وأيضا فواجب على كل مكاف التسليم لما جاء في الكتاب والسنة ولا يعارضه بزخارف المبطلين وهذيان الملحدين ، قال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم خرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) فمن الله الرسالة وعلى الرسول البلاغ وعلينا التسليم

فصل

وقلم إن القول بأن القرآن غير مخلوق لم يقله السلف ، وإن عدم القول بذلك هو الصواب ، وإنه هو اعتقادكم فلا تقولون : مخلوق ولا غير مخلوق . فأما قولكم إن هذا القول لم يقله السلف فلا ندرني من تعني بالسلف عندهم ، فإن كان يعني بالسلف عندهم جعداً وجهماً وابن أبي ذؤاد واتباعهم كأبي علي الجبائي وأبي هاشم واتباعهم من الجهمية والمعتزلة فصدقتم بأن هؤلاء لم يقولوا هذه المقالة وإنما قالوا القرآن مخلوق وبفداً لمن كان هؤلاء سلفه ، واستبدل سبيلهم بسبيل النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته وما عوض لنا منهاج جهنم بمنهاج ابن آمنة الأمين .

وإن كان يعني بالسلف عندهم الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام الذين لهم لسان صدق في الأمة الذين رفع الله قدرهم ، وأعلى منزلتهم ، الذين هم سلف الأمة حقاً ، فأخطأتم في نسبة عدم القول بذلك إليهم فإنهم كلهم مجمعون على أن القرآن كلام الله غير مخلوق . قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه في القرآن ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله منه بدا وإليه يعود . ذكر هذا الكلام عن علي الشيخ الحافظ عبد الغني المقدسي ، وذكر أيضاً عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس أنهما قالوا القرآن كلام الله منه بدا وإليه يعود .

فقولهم رضي الله عنهم منه بدا أي هو المتكلم به وهو الذي أنزله من لده ليس هو كما تقول الجهمية أنه خلق في الهواء أو غيره أو بدا من عند غيره . وأما إليه يعود فإنه يسرى به في آخر الزمان من المضاحف

والصدور فلا يبقى منه في الصدور كلمة ولا في المصاحف منه حرف.
وقال سفيان بن عيينة سمعت عمرو بن دينار يقول أدركت مشايخنا
والناس منذ سبعين سنة يقولون القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدا
واليه، يهود، رواه محمد بن جرير وهبة الله بن الحسن الطبري في كتاب
السنة لهما. وقد أدرك عمرو بن دينار أبا هريرة وابن عباس وابن عمر
وغيرهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. فهذا يدل على شهرة القول
بذلك في زمن الصحابة الذين ادركهم عمرو بن دينار، وعلى شهرته عند
التابعين، وانهم كلهم على ذلك. وقال البخاري حدثنا سفيان بن عيينة قال
أدركت مشيختنا منذ سبعين سنة منهم عمرو بن دينار يقولون القرآن
كلام الله غير مخلوق، فعمرو بن دينار حكاه عن مشيخته والناس، وسفيان
حكاه أيضا عن مشيخته، فهذا صريح في الدلالة على اشتمار هذا القول
في القرون التي أثنى عليها النبي صلى الله عليه وسلم وكلام أئمة الاسلام
في ذلك أكثر من أن يمكن ذكره هنا كأبي حنيفة ومالك والاوزاعي
والليث والثوري والشافعي وابن المبارك واحمد واسحاق وأبي عبيد
والبخاري وغيرهم من أئمة الحديث وكلهم على ذلك مجمعون ولكتاب
ربهم وسنة نبيهم متبعون

وحكي غير واحد الاجماع على ذلك. قال الامام أبو محمد عبد الرحمن
ابن أبي حاتم سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين
وما أدركا عليه العلماء في جميع الامصار حجازاً وعراقاً ومصرأً وشاماً وبغداد
فكان في مذاهبهم أن الايمان قول وعمل، يزيد وينقص، والقرآن
كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته، والقدر خيره وشره من الله وان الله

تعالى على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله
 بلا كيف أحاط بكل شيء علما، ليس كمثل شيء وهو السميع البصير
 وقد ذكرتم أن بعض السلف قال بخلق القرآن كابن المديني فلا
 شك أن ابن المديني وابن معين وغيرهما من أئمة الحديث أجابوا في المحنة
 كرها واعتذروا بالأكراه لما عاب عليهم الأئمة وهجرهم الامام أحمد ولم
 يذمهم واحتج عليه ابن معين بعمار رضي الله عنه حين أكرهه أهل مكة على
 كلام الكفر ورد عليه أحمد بأن قال إن عماراً ضرب وأنتم قيل ليكم يريد
 أن تضربكم ومن المعلوم أنه لم يثبت في المحنة الا القليل والاكثرون أجابوا
 مكرهين ومن نسب القول بذلك الى ابن المديني أو غيره من أهل الحديث
 بعد تصريحهم بأنهم انما أجابوا كرها فقد قال ما لا يعلم ونسب اليهم
 ما هم براء منه وذكرتم أن ابن عليه قال بذلك فهذا لا ينكر وابن عليه معروف
 عند أهل السنة بالبدعة وكلام الأئمة في ذمه كثير والبخاري وإن روى
 عنه فهو عنده من أهل البدع وقد روى البخاري عن غيره من أهل البدع
 لأن الرجل إذا عرف منه الصدق والاتقان لما روى جازت الرواية
 عنه ولا يخرج ذلك عن كونه مبتدعا قال البيهقي في مناقبه ذكر الشافعي
 إبراهيم ابن عليه فقال أنا مخالف له في كل شيء وفي قول لا إله الا الله لست
 أقول كما يقول أنا أقول لا إله الا الله الذي كلم موسى من وراء حجاب
 وذلك يقول لا إله الا الله الذي خلق كلاما ما أسمعته موسى من وراء حجاب
 وأما قولكم ان الصواب في هذه المسألة الوقف وأنه هو اعتقادكم
 لا تقولون مخلوق ولا غير مخلوق فمضمون هذه المقالة أن الله يحب منا
 أن نتقف موقف الحيارى الشاكين ونبقى في الجهل البسيط لا نعرف الحق

من الباطل ولا الهدى من الضلال (مذبذبين بين ذلك لالى هؤلاء ولا الى هؤلاء) وان الله يحب عدم العلم بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ويحب منا الحيرة والشك ومن المعلوم ان الله لا يحب الجهل ، ولا الشك ، ولا الحيرة ، ولا الضلال ، وانما يحب الدين والعلم واليقين وقد ذم الله الحيرة بقوله تعالى (قل اندعو من دون الله مالا ينفعنا ولا يضرنا ونرد على أعقابنا بعد إذ هدانا الله كالذي استهوته الشياطين في الارض حيران) ومن المعلوم انه لا بد أن يكون كلام الله في نفس الامر مخلوقا أو غير مخلوق لا غير وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتقد أحد الامرين لا غير وإذا كان الامر كذلك فلا بد أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم قد دل أمته على ما يعتقدونه من ذلك قال صلى الله عليه وسلم «تركتم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي الا هالك» وقال فيما صح عنه أيضا «ما بعث الله من نبي الا كان حقا عليه ان يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم» وقال أبو ذر لقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر يقلب جناحيه في السماء الا ذكرنا منه علما . محال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين وإن دقت أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه بقلوبهم في ربهم ومعبودهم الذي معرفته غاية المعارف وعبادته أشرف المقاصد والوصول اليه غاية المطالب فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة ان لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول على غاية التمام وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة

فقد علم ما سيكون ثم قال « اني تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا »
 كتاب الله « فالرب سبحانه وتعالى عالم بما سيقع من التنازع فقال (فان
 تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) ومن المحال أن يأمرهم برد
 ما تنازعوا فيه الى مالا يفصل النزاع ويبين الحق من الباطل وقد أمرنا
 الله سبحانه أن نقول (اهتدوا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت
 عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) وفي صحيح مسلم أن النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يقول اذا قام من الليل يصلي (اللهم رب جبريل وميكائيل
 وإسرافيل فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين
 عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك انك
 تهدي من تشاء الى صراط مستقيم » فهو يسأل ربه أن يهديه لما اختلف
 فيه من الحق فكيف يكون محبوب الله عدم الهدى في مسائل الخلاف
 وقد قال الله له وقل (رب زدني علما) وأيضا قال شك والحيرة ليست
 محمودة في نفسها بل اتفاق المسلمين غاية ما في انبأ أن من لم يكن عنده
 علم بالشي ولا الاثبات يسكت فأما من علم الحق بدليله الموافق لبيان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس للوائف الشاك الخائر أن يتكبر على
 هذا العالم المتبع للرسول العالم بالمتقول والمعقول قال الامام أحمد رحمه
 الله من لم يقل : القرآن كلام الله غير مخلوق فهو يقول مخلوق والامر كما
 قال رحمه الله فانا نحمد بعض من يقول بالوقف يعيب على من ينفي الخلق
 عن كلام الله ويمنحج عليه بحجج القائلين بالخلق كما أوردتم شيئا من ذلك
 وغبتم على الامام أحمد رحمه الله في كلامه في هذه المسألة قلتم ان أحمد
 جعل هذه المسألة عديلة التوحيد قلتم ذلك اتباعا لمن استوفى نصيبه

من الحق والجهل صاحب الكتاب المسمى بالعلم الشامخ وقد عاب في كتابه ذلك على الامام أحمد ونسبه الا التعصب وطعن أيضا على غيره من أئمة الحديث وأهل السنة ولقد أحسن القائل :

وإذا أتتك مذمتي من ناقص فهي الشهادة لي بأني فاضل .
فلو أن هذا المسكين أمسك لسانه عن تنقص أئمة الاسلام لكان أستر له وهو لم يضر الانفسه، لا يضرهم كلامه كما قيل :

وهل حط قدر البدر عند طلوعه كلاب اذا ما أنكرته فهرّت
وما إن يضر البحر أن قام أحق على شطه يرمي اليه بصخرة
والذي ينبغي لهذا وأمثاله اذ هجمت بهم ذنوبهم عن استبانة الحق
ان يمسكوا ألسنتهم عن عيب اهل السنة والطنع عليهم ويلجؤا الى الله
في سؤال الهداية نسأل الله ان يهدينا واخواننا المسلمين الصراط المستقيم
صراط الذين انعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين

فصل

وقد ذكرتم قول الجهمية أن موسى لم يسمع كلام الله منه انما سمعه من غيره من الشجرة أو غيرها لان الكلام لا يكون الا من جوف وقرن ولسان وشفقتين

فاما قولكم ان موسى لم يسمع كلام الله منه حقيقة وانما سمعه من غيره فهذا ظاهر البطلان لانه لا يجوز لغير الله ان يقول (يا موسى اني انا الله رب العالمين، يا موسى اني انا ربك فاخلم نعليك انك بالوادي المقدس طوى وانا اخترتك فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني واقم الصلاة لذكري) فمن زعم ذلك فقد زعم أن غير الله ادعى الربوبية

والالهية ولو كان كما زعم القائل أن المخاطب لموسى غير الله كان يقول ذلك المخاطب ياموسى ان الله رب العالمين، ياموسى الله ربك لا يجوز له أن يقول انى انا الله رب العالمين انى أنا ربك وهذا مما احتج به الامام أحمد على الجهمية فيآله من بيان ما أوضحه وحجة ما أقطعها للمنازع

واما قولكم ان الكلام لا يكون الا من جوف وفم ولسان وشفيتين فهذا باطل لان الله تعالى قال للسموات والارض اثقيا طوعا او كرها قالت اتينا طائعين اترأها قالت بفم ولسان وشفيتين واجوارخ اذا شهدت على الكافر فقالوا الم شهدتم علينا قالوا انطقنا الله الذي انطق كل شيء اترأها نطقت باللسان وادوات وقال (وتكلمنا ايديهم وتشهد ارجلهم بما كانوا يكسبون) اترأها تكلمت بجوف وفم ولسان وشفيتين ولكن الله انطقها كيف شاء فكذلك تكلم الله كيف شاء من غير ان نقول بجوف ولا فم ولا لسان ولا شفيتين وقال النبي صلى الله عليه وسلم «انى لا عرف حجرا كان يسلم على» وسبح الحصافي كف رسول الله صلى الله عليه وسلم وكف أبى بكر وعمر وعثمان وقال ابن مسعود كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل وجاء أن في آخر الزمان يكلم الرجل سوطه ونحو ذلك كثير ولا خلاف في أن الله قادر على أن ينطق الحجر الاصم من غير مخارج فبطل ما ادعوه من أن الحروف لا تكون الا من مخارج ومن الدليل على اتصاف الله بالكلام حقيقة قوله تعالى (واتخذ قوم موسى من بعده من حليمهم عجلا جسدا له خوار ألم يروا انه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا) نبه بهذا الدليل على أن من لا يكلم ولا يهدي لا يصاح أن يسكون الماء وكذلك قوله تعالى في الآية الاخرى عن العجل (أفلا يرون ان لا يرجع

اليهم قولاً ولا يملك لهم ضراً ولا نفعاً) فاجعل امتناع صفة الكلام والتكلم وعدم ملك الضر والنفع دليلاً على عدم الالهية وهذا دليل عقلي سمعي على ان الاله لا بد ان يكلم ويتكلم ويملك لعابده الضر والنفع والا لم يكن الها، ومما استدل به احمد وغيره من الائمة على أن كلام الله غير مخلوق قوله تعالى (الاله الخلاق والامر) قالوا فلما قال الاله الخلاق لم يبق شيء مخلوق الا كان داخلاً في ذلك ثم ذكر ما ليس بمخلوق فقال والامر وأمره هو قوله تبارك وتعالى فلا يكون خلقاً واستدل الامام احمد رحمه الله ايضاً على الجهمية لما قالوا ان كلام الله مخلوق فقال وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق فشبهتم الله بخلقهم حين زعمتم أن كلامه مخلوق فقي مذهبكم ان الله قد كان في وقت من الاوقات لا يتكلم حتى خلق التكلم فتكلم وكذلك بنو آدم كانوا لا يتكلمون حتى خالق لهم كلاماً فجمعتم بين كفر وتشبيه فتعالى الله عن هذه الصفة ومما يبين أن السلف كانوا يعتقدون ان كلام الله غير مخلوق انهم اوجبوا الكفارة على من حلف بالقرآن اذا حنت في يمينه وقال بعض الصحابة عليه بكل آية كفارة، سمع ابن مسعود رجلاً يحلف بالقرآن فقال أترأه مكفراً، إن عليه بكل آية كفارة

وقد أجمعوا على انه لا يجوز الحلف بالخلق ولا تنعقد به اليمين، فلو كان القرآن مخلوقاً عندهم لم يجزوا الحلف به ولم يوجبوا على الحالف به اذا حنت كفارة لانه حلف بشيء مخلوق. وأيضاً من زعم ان القرآن مخلوق فقد زعم ان اسم الله في القرآن مخلوق فيلزمه ان من حلف بالله الذي لا إله الا هو لا يحنت لانه حلف بشيء مخلوق. قال الامام احمد

في كتاب الرد على الجهمية ، وزعمت ان اسم الله في القرآن انما هو اسم مخلوق ، فقلنا قيل أن يخلق هذا الاسم ما كان اسمه . قالوا لم يكن له اسم فقلنا قبل أن يخلق العلم أكان جاهلا لا يعلم حتى خلق لنفسه علما ، وكان لا نور له حتى خلق لنفسه نورا ، وكان لا قدرة له حتى خلق لنفسه قدرة ، فعلم الخبيث ان الله قد فضحه وأبدى عورته للناس حين زعم ان الله سبحانه في القرآن انما هو اسم مخلوق . فقلنا للجهمي لو ان رجلا حلف بالله الذي لا إله الا هو كاذبا لا يحنث لانه حلف بشيء مخلوق ولم يحلف بالمخالق ففضحه الله في هذه . وقلنا للجهمي أليس النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي والخلفاء من بعدهم والقضاة والحكام انما كانوا يحلفون الناس بالله الذي لا إله الا هو وكانوا يخطئون في مذهبكم انما كان ينبغي للنبي صلى الله عليه وسلم ولمن بعده في مذهبكم أن يحلفوا بالذي اسمه الله واذا أرادوا أن يقولوا لا إله الا الله قالوا لا إله الا الذي خلق الله والا لم يصح توحيدهم ، فضحه الله لما ادعى على الله الكذب . وأضاف قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الاستعاذة بكلمات الله وأرشد الأمة الى ذلك فقال فيما ثبت في صحيح مسلم عن خولة بنت حكيم « من نزل منزلا فقال أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضره شيء حتى يدخل من منزله ذلك » ففي هذا دليل صريح على ان كلام الله غير مخلوق لان الاستعاذة بالمخلوق شرك ، والنبي صلى الله عليه وسلم أبعد الناس عن الشرك

فصل

وقد ذكرنا فيما تقدم ان مذهب أهل السنة ان الله يتكلم بصوت
 وصوت فيصفون الله بالصوت والصوت هو ما يتأني سماعه والقرآن
 والسنة يدلان على ان الله يتكلم بصوت قال الله تعالى (فلما أتاها نودي
 من شاطئ الواد الأيمن) الآية وقال تعالى (فلما جاءها نودي أن بورك
 من في النار ومن حولها - الى قوله - يا موسى اني أنا الله العزيز الحكيم)
 وقال تعالى (فلما أتاها نودي يا موسى اني أنا ربك) وقال تعالى (واذا نادى
 ربك موسى) وقال (ونادينا من جانب الطور الايمن وقربناه نجيا)
 والنداء لا يكون الا بصوت ، فدل على انه كلمة بصوت وموسى لم يسمع
 الا الحرف والصوت هذا مما يعلم بالاضطرار وقال تعالى (ويوم يناديهم
 فيقول أين شركائي الذين كنتم تزعمون * ويوم يناديهم فيقول ماذا أجبتم
 المرسلين) وقال (وناداهما ربهما ألم أنهكما عن تلكما الشجرة) الآية .
 والآيات في ذلك كثيرة

وأما السنة ، ففي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يقول الله يوم القيامة يا آدم فيقول لبيك
 وسعديك فينادي بصوت ان الله بأمرك أن تبث بعثا الى النار » الحديث
 وروى عبدالله بن أنيس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول « يحشر الله الناس يوم القيامة - وأشار بيده الى الشام - عراة
 غرلا بهما » قال - قلت ما بهما ؟ قال « ليس معهم شيء » فيناديهم بصوت
 يسمعه من بعد كما يسمعه من قُرب أنا الملك أنا الديان لا ينبغي لاحد

من اهل الجنة أن يدخل الجنة واحد من اهل النار يطلبه بمظلمة ولا ينبغي لاحد من اهل النار ان يدخل النار واحد من اهل الجنة يطلبه بمظلمة حتى أقصه منه » قالوا وكيف وانما نأتي الله عراة غرلا ؟ قال « بالحسنات والسيئات » رواه احمد وجماعة من الائمة . وقال عبد الله بن احمد سألت أبي فقلت ان الجهمية يزعمون ان الله لا يتكلم بصوت فقال كذبوا انما يدورون على التعتيل . ثم قال حدثنا عبد الرحمن بن محمد المجاري ثنا ساجان ابن مهران الاعمش قال ثنا ابو الضحى عن مسروق عن عبد الله قال اذا تكلم الله بالوحي سمع صوته اهل السماء فيخرون سجداً حتى اذا فزع عن قلوبهم قال سكن عن قلوبهم نادى اهل السماء اهل السماء ماذا قال ربكم . قالوا الحق قال كذا وكذا ذكره عبد الله في كتاب السنة بهذا الاسناد ، ورواه ابو بكر الخلال وروى ابن ابي حاتم في الرد على الجهمية قال أخبرنا ابو زرعة أخبرنا عثمان بن ابي شيبة أخبرنا جرير عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس قال ان الله تبارك وتعالى اذا تكلم بالوحي سمع اهل السموات له صوتا كصوت الحديد اذا وقع على الصفا فيخرون له سجداً فاذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو البلي الكبير وقد قدمنا ما حكاه الامام أحمد عن الزهري قال لما سمع موسى كلام الله قال يارب هذا الكلام الذى سمعته هو كلامك قال يا موسى هو كلامي الى أن قال : فلما رجع موسى الى قومه قالوا صف لنا كلام ربك قال سبحان الله وهل استطيع أن أصفه لكم قالوا فشبّه قال هل سمعتم أصوات الصواعق التي تقبل في أحل خلاوة سمعتموها فكانه مثله وتقدم أيضا . ارواه عبد الله بن أحمد عن محمد بن كعب قال قال

بنو اسرائيل لموسى بمشبهت صوت ربك حين كلمك من هذا الخلق ؟ قال
 شبيمت صوته بصوت الرعد حين لا يترجم وفيما ذكرناه كفاية لمن أراد
 الله هدايته (ومن يضل الله فان تجده له وليا مرشدا) وذكر ابو الفرج
 عبد الرحمن بن الفقيه نجم الدين الحنبلي قال كنت يوما عند القاضي فتناظروا
 في مسألة القرآن وعندنا طرحان الضير فقال لنا اسمعوا مني حكاية
 قلنا هات قال تناظر اشعري وحنبلي فقال الاشعري للحنبلي اخبرني اذا
 وقفك الله غدا بين يديه فقال لك من أين قلت ان كلامي بحرف وصوت
 فماذا يكون جوابك فقال الحنبلي أقول يارب هو ذا أنا أسمع كلامك
 بحرف وصوت قال ثم سكت فلم يرد هذا شيئا فبهت القاضي ولم يدر
 ما يقول وانقطع الكلام على هذا

واحتج من ينفي الصوت بأن قال الصوت انما هو أنين جرمين والله
 سبحانه متقدس عن ذلك (والجواب) أن يقال فهذا قياس منكم لله على خلقه
 وتشبيهه له بعباده والله تعالى لا يقاس على مخلوقاته ولا يشبه بمصنوعاته
 ليس كمثل شيء وهو السميع البصير وايضا فانه يلزمهم سائر الصفات التي
 اثبتوها فان العلم في حقنا لا يكون الا من قلب والنظر لا يكون الا من
 حدة والسمع لا يكون الا من انخراق والحياة لا تكون الا في جسم والله
 تعالى يوصف بهذه الصفات من غير أن يوصف بهذه الادوات فكذلك
 الصوت وإلا فما الفرق ؟ واتفق سلف الامة وأئمتها على ان القرآن الذي
 يقرأه المسلمون كلام الله تعالى فالصوت المسموع صوت القاريء والكلام
 كلام الباري فهم يميزون مقام بالعيد ومقام بالرب تبارك وتعالى ولم يقل
 احد منهم ان اصوات العباد ولا مداد المصاحف قديم مع اتقاهم ان

المثبت بين لوعي المصحف كلام الله وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
«زينوا القرآن بأصواتكم» فالكلام الذي يقرأه المسلمون كلام الله والأصوات
التي يقرؤون بها أصواتهم فالكلام شيء والصوت شيء آخر هذا مما لا يخفى
على من لم يرسخ التعطيل في قلبه ثم ليعلم أن معة مدنا في اثبات الصفات
على الكتاب والسنة فمهما جاء فيهما فهو الحق والصدق لا يجوز التعرّيج
على ما سواه ولا الالتفات إلى هذيان يخالفه فإن الله تعالى أمرنا بالأخذ
بكتابه والافتداء برسوله وأخبر عن رسوله أنه قال (إن اتبع إلا ما يوحى
إلي) وقال (اتبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربكم) وقال سبحانه وتعالى (الذين
يتبعون الرسول النبي الأمي - إلى قوله - فالذين آمنوا به وعادروه ونصروه
واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون) وقال (فليحذر الذين
يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم) وهما نحن قد
بيننا أن قولنا في الكتاب والسنة واجماع الأمة فهاتوا أن في الكتاب
أو السنة أو قول صحابي أو امام مرضي أن الله لم يتكلم أو أنه يتكلم مجازا
أو أن كلامه مخلوق أو أنه لا يتكلم بحرف وصوت ولن تجحدوا إلى ذلك
سبيلا فرحم الله من عقل عن الله ورجع عن العقول الذي يخالف الكتاب
والسنة وقال بقول أهل السنة وترك دين جهنم وشيعته جعلنا الله سبحانه
ممن هدي إلى صراطه المستقيم ووفقنا لاتباع رضى رب العالمين والافتداء
بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين والسلف الصالحين والصلاة
والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه تستعين

من عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين) إلى جناب الأخ المكرم الشيخ
 الأجدد عبد العزيز بن عثمان بن عبد الجبار سلمه الله تعالى وعافاه أمين
 سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فالمرجو لتخريره إبلأغ
 السلام والسؤال عن حالكم لازلتم في خير وعافية، والخط الشريف وصل
 وما ذكرت من المسائل التي تسأل عنها، فثمن الكلب هو أخذ العوض
 عنه، ومهر البغي هو الجمل التي تأخذه على زناها وحلوان الكاهن هو
 ما يأخذه الكاهن في مقابلة إخباره بالمغيبات وثمن السنور هو أخذ العوض
 عنه، وكسب الحمام هو ما يأخذه أجرة على حجامة فاما ما يعطى إياه بغير
 شرط فرخص فيه بعض العلماء لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الذي
 حججه قالوا ولو كان حراما لم يعطه وحملوا النهي على الاشتراط خاصة
 وتحريم بيع الخمر ظاهر وهو المعاوضة عنه وهذا حكم كل مسكر وبيع
 الميتة وما حرم أكله لما في الحديث المشهور أن الله إذا حرم شيئا حرم
 ثمنه وثمن الحر ظاهر وهو أخذ العوض عنه وبيع عصب الفحل وهو
 أخذ العوض عن ضرابه كما يفعله كثير من الناس في أخذ العوض عن
 تزو الحصان على الرمكة وأما نهيه صلى الله عليه وسلم عن منع فضل الماء
 فهذا إذا كان لرجل بئر واحتياج الناس لسقي بهائمهم فلا يحل له أن
 يمنعهم ما فضل عن حاجته وهذا إذا كان الماء في قراره
 وأما ما يخرج به الإنسان من البئر في بركته وأنيته فإنه يملكه يختص

به ويجوز له بيعه وأما نهيه عن منع السكّال فالسكّال هو العشب ونحوه
الذات في أرضه وبمض العلماء يقول إذا كان في أرض محوطة فلا يدخلها
الابأذن صاحبها، وقال الشيخ تقي الدين إذا ترك زرع أرضه قاصداً كلالها
فانه يختص به ويجوز له بيعه وأما بيع الحصة فهو أن يقول أرم بهذه
الحصة فملى أي ثوب وقمت أو ذابة فهو لك بكذا وفسر بأن يقول
أبيعك من هذه الأرض ما تبلغ هذه الحصة إذا رميت بها بكذا وبيع
الضرر يدخل تحته صور كثيرة منها بيع العبد الآبق والذابة الشاردة
ومنها بيع الدين لمن هو في غير ذمته إذا كان غير ملي ويدخل تحته كل
مبيع لا يدري مشتريه بمحصله أم لا

(وأما) بيع حبل الحبلة ففيه تفسيران أحدهما أن أهل الجاهلية
كانوا يشترون الجزور ونحوها إلى أن تلد الناقة ثم يلد ولدها فيكون النهي
لأجل جهالة الأجل وقيل هو أن يبيعه نتاج ما في بطن هذه الناقة وهو
ولدها لما فيه من بيع الضرر

(أما) بيع الملامسة فنحو أن يقول أي ثوب لمستته فهو لي بكذا
فيشتريه من غير نظر إليه ولا تأليب وبيع المنابذة هو أن يقول أي ثوب
نبذته إلي فهو علي بكذا والعلة في ذلك جهالة المبيع وقت العقد ولهذا
اشتراط العلماء لصحة البيع معرفة المبيع

(وأما) بيع المحاقلة فهو أن يبيعه زرع القائم بكيل معلوم من الحب
يقبضه وبيع المخاضرة هو بيع الزرع الأخضر قبل اشتداد حبه

(وأما) نهيه عن المخابرة فمفسر بأن يدفع إليه أرضه يزرعها بالربع أو
الثالث ونحوهما وفسر بأن يزرعه على أرضه بجزء معلوم كالربع ونحوه ويشترط

زرع بقعة بعينها أو يشترط زيادة أصوع معلومة على الجزء المسمى ونحو ذلك في المساواة أن يساقيه على نخله بالربع ونحوه ويشترط زيادة نخلة معينة أو غير معينة يختارها كما يفعله كثير وهذا حرام عند العلماء ، وبيع المعاومة نحو أن يشتري منه ثمرة هذه النخلة سنتين أو أكثر ، وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها ظاهر ونهيه عن الثمنا إلا أن تعلم فنحو أن يبيعه عددا من الدواب أو الثياب ونحوها ويستثنى منها غير معين نحو أن يقول بعثك هذه الغنم بكذا ولى منها واحدة اختارها وفيه صور كثيرة وبيع الطعام قبل قبضه ان كان يبيعه على الكيل فقبضه اكتياله وإن كان جزافا فقبضه بالتخلية لكن لا يبيعه حتى ينقله من مكانه

وأما يبيعه على بيع أخيه فهو أن يقول لمن اشترى سلعة من مسلم بعشرة مثلاً أبيعك مثلها بتسعة ليفسخ البيع ويعقد معه وقيد بعضهم ذلك بمجلس الخيار

وقال بعض العلماء هذا ممنوع بعد التفرق من المجلس لان ذلك يوجب للمشتري التحيل على رد المبيع وفسخه

وأما النجش فهو أن يزيد في ثمن السلعة من لا يريد شراءها ليفر المشتري ويضر به ، والتصرية معروفة وهو الذي يسمى التحيين وهو حرام وجميع ما تقدم حرام عند العلماء وبيع الحاضر للبادي معروف والبادي من لا يكون من أهل البلد من غير أن يكون بدويا واشترط بعض العلماء لذلك شروطا مذكورة في مواضعها

وأما تلقي الركبان فهو ظاهر والبائع بالخيار اذا قدم البلد كما في الحديث وأما الغش فأنواع كثيرة وضابطه اذا كان المبيع غير متساوي

أظهر الحسن للمشتري وأخفى الذي دونه أو يخفي عيبا في المبيع ويكتمه عن المشتري أو يفعل فملا في المبيع فيحسنه في عين المشتري وهو غير ثابت في المبيع كتحمير وجه الجارية المبيعة وتسويد شعرها ونحو ذلك وأما الاختكار فنحو ما إذا كان بالناس حاجة إلى الطعام فيشتري انسان ما يجلب للبلد من الطعام ليبيعه على أهل البلد فهمي عن ذلك لما فيه من التضيق عليهم

وأما كل الربا وتأكليته والشهادة عليه وكتابه فانما يستحق هؤلاء الثلاثة اللعن اذا علموا به كما في الحديث وأما الاصناف الستة الربوية المذكورة فلا يجوز بيع واحد منها بجنسه الا مثلا بمثل يدا بيد

وأما بيعه بغير جنسه فيجوز التفاضل فيه بشرط التقابض في مجلس العقد وأما النهي عن بيعتين في بيعة فنحو أن يقول أبيعك دابتي هذه بكذا بشرط أن تبيني السلعة الفلانية بكذا أو تؤجرني دارك بكذا أو يكتب عليه طعاما ويشترط أن يشتري منه شيئا ومنه أن يقول اشتري دابتك هذه مثلا بعشرة ويشترط عليه أن يأخذ عن العشرة أو بعضها ثوبا أو صرفها ونحو ذلك كما يفعله كثير وضابطه أن يشتري شيئا ويشترط أحدها على صاحبه عقدا آخر

وأما النهي عن سلف وبيع فنحو أن يشتري منه سلعة أو يكتب عليه طعاما أو غيره ويشترط أن يقرضه شيئا وأما ربح مالم يضمن فهو أن يبيع مالا يدخل في ضمانه كان يشتري طعاما ويبيعه قبل اكتماله وأما بيع المضامين والملاقيح فقول المضامين مافي بطون الاناث

والملاقيح مافي ظهور الفحول وفسر بالعكس وبيع القيمة قبل القسمة المراد به الانسان يبيع نصيبه من القسمة قبل تمييزه وقبضه ، وأما بيع السلعة بنفسية ثم يشتريها البائع بأقل مما باعها به نقدا نحو أن يبيعه إياها بخمسين الى أجل ثم يشتريها بثلاثين نقدا قبل قبض الخمسين فهذه مسألة العينة لكن اشترط الفقهاء لعدم الجواز أن لا تتغير صفتها فان تغيرت بهزال أو نحوه فلا بأس أن يشتريها بأقل مما باعها به نقداً ، وبيع اللبن في الضرع نحو أن يشتري منه حليبها أسبوعاً أو شهراً أو نحو ذلك ، وبيع الحالكى بالكالى له صور كثيرة مذكورة في كتب الفقه منها ما هو متفق عليه ومنها ما فيه خلاف وهو بيع مؤخر بمؤخر ومنها أن يسلم اليه في طعام أو نحوه ولم يقبضه رأس مال السلم في المجلس ومنه عند كثير من العلماء أن يكون له في ذمته دراهم ويكتبها عليه في طعام في ذمته

والمسألة التي يسمونها النصحيح انما يفعلونها حيلة الى التوصل الى ذلك لانه يعطيه ريالاً بكذا طعاماً ثم يرده اليه فيرجع برياه وهو لم يعطه اياه ويملكه اياه تملكاً تاماً بل انما أعطاه اياه بشرط أن يرده اليه في الحال فيكون العقود على مافي الذمة من الدراهم

وأما الاسلام في ثمرة نخيل بعينه أو زرع بعينه فهذا لا يجوز بل لابد أن يكون السلم في ذمة وان أسلم اليه في ذمته واشترط عليه أن يعطيه من ثمرة نخله أو زرعه فقد أجاز الشيخ آتي الدين هذا الشرط (وأما) منع السلم بذرعه غير معلوم أو كيل غير معلوم فلما فيه من جهالة المسلم فيه ومن شروط السلم مافي الحديث من « اسلف في شيء فلا يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم »

(وأما) بيع الدين المستقر لمن هو في ذمته فيشترط لصحته أن يكون بسعر يومه وأن يقبض العوض في المجلس كما إذا أخذ عن الذهب فضة وعكسه ، وأما المنفعة التي يجزها القرض فهي حرام ومنه الهدية لأجل اقراضه إياه إلا أن حسبها من دينه فلا بأس وكذلك لو قضاها خيراً مما أخذ منه من غير شرط ولا مواطاة فلا بأس لأن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف بكراً ورد خيراً منه وقال «خيركم أحسنكم قضاء» (وأما) الرهن إذا كان محلوباً أو مركوباً فإن المرتهن يملك ويركب بقدر نفقته متحرياً للأمدل

(وأما) غير المحلوب والمركوب فلا ينتفع به بغير إذن صاحبه ومعنى الحديث المشهور «لا يفلق الرهن من صاحبه له غنمه وعليه غرمه» فمعناه عند مالك وأحمد وغيرهما كما ذكرتم وفسر بغير ذلك وقول أحمد أكره قرض الدور إلى آخره وذلك لأنه قرض جر منفعة وبمعنى الناس يتوصل إلى ذلك بحيلة باطله إذا أراد أن يرهن داراً أو أرضاً في قرض وينتفع بها أظهروا صورة البيع وهو في باطن الأمر رهن فيبيعه ما يساوي مائة بخمسين أو أقل ، أو أكثر بأقل من قيمتها ويشترط الخيار وهذا يسميه بعض الناس بيع الأمانة

(وأما) إذا كان بيعاً حقيقياً ظاهراً وباطناً بأن يبيعه إياها ببيعتهما من غير نقص ويشترط الخيار فلا بأس بانتفاعه بالمبيع في مدة الخيار كما نص عليه أحمد وهذه العقود المنهي عنها حرام عند العلماء وقالوا يحرم تعاطيهما عقداً فاسداً فإذا كان العقد فاسداً فتعاطيه حرام على المتعاقدين جميعاً (وأما) بيع اللحم بشعر أو عيش نسيئة فبعض العلماء رخص في

ذلك وبعضهم يمنعه والذين يسهلون فيه يقولون اللحم موزون والشر والعيش مكيلان هذا الاصل فيهما على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فاذا اختلفت العلة جاز بيع احدهما بالآخر نسبته وهؤلاء يقولون العلة في الاصناف الاربعة الطعم فانهم يمتنعون ذلك

(واما) اشتراط البائع على المشتري اشتراء سلعة من غيره فالذي يظهر ان هذا شرط فاسد واذا استسلم رجل من اخر دراهم ثم اشترى بها منه طعاما فهذا اذا كان بشرط أو مواطاة فلا يجوز

(واما) اذا أخذ الدراهم وذهب ليشتري بها من غيره فلم يجد عند غيره شيئا ثم رجع فاشترى منه فلا بأس بذلك

(واما) اشتراط صاحب الارض ونحوها على مستأجرها ان يستسلم منه فلا يجوز وهو كبيعتين فيبيعة كما تقدم

(واما) دم الذبيحة الذي يبقى في مذبحها والحما بعد الذبح فانه طاهر لان الله انما حرم الدم المسفوح والمسفوح هو الذي يسيل فالذي ليس بمسفوح ليس بحرام وحله يدل على طهارته وهذه المسائل تحتاج الى بسط وتفصيل لكن الموضوع لا يتسع لذلك والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

ما قولكم ادام الله النفع بعلومكم فيمن اعتمد على كتب المتأخرين من غير التفات الى ما خالفها من نصوص القرآن والسنة وكلام السلف والعلماء المتقدمين ورأى ان ما حوته هو الذي شرعه الله لرسوله ووجب ان يعبد به وان قيل له في ذلك قال قد اختار هذه الكتب من هو اعلم منا وابصر بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم وما يقال في مثل هذا وما يخاف عليه منه افيدونا انا بكم الله الجنة بمنة وكرمه

اجاب الشيخ عبدالله بن عبد الرحمن (ابا بطين) رحمه الله تعالى فقال (الجواب) وبالله التوفيق لا ريب ان الله سبحانه فرض على عباده طاعته وطاعة رسوله قال تعالى (اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء) وقال تعالى (يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول فأن تولوا فأنا على ما حمل وعليكم ما حملتم وان تطيعوه تهتدوا) ولم يوجب الله سبحانه على الامة طاعة احد بعينه في كل ما يأمر به الا رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال ابن عبد البر: اجمع العلماء على ان المقلد ليس معدودا من اهل العلم وان العلم معرفة الحق بدليله وقال الشافعي رحمه الله اجمع المسلمون على انه من استبان له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له ان يدعها لقول احد من الناس انتهى

وقال ابن هبيرة في الافصاح اتفقوا على انه لا يجوز ان يولى القضاء من ليس من اهل الاجتهاد الا ابا حنيفة فإنه قال يجوز ذلك وقال الشيخ

ابو محمد في المغني يشترط للقاضي ان يكون من اهل الاجتهاد وبهذا قال مالك والشافعي وبعض الحنفية . وقال بعضهم يجوز أن يكون عامياً فيحكم بالتقليد لأن الغرض منه فصل الخصومات . فاذا أمكنه ذلك بالتقليد جاز كما يحكم بقول المومنين . ولنا قول الله تعالى (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) ولم يقل بالتقليد ، وقال تعالى (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول)

وروى بريدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «القضاة ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة ، رجل دله الحق ف قضى به فهو في الجنة ، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار ، ورجل جار في الحكم فهو في النار » رواه ابن ماجه . قال والماضي يقضي على جهل ولان الحكم أكد من الفتيا لانه فتيا وإلزام ، والمفتي لا يجوز أن يكون مقلداً فالحكم أولى وقال في الانصاف ويشترط في القاضي أن يكون مجتهداً ، هذا المذهب الى أن قال . واختار في الترغيب ومجتهداً في مذهب إمامه للضرورة ، واختار في الافصاح والرعاية ومقلداً . قلت وعليه العمل من مدة طويلة وإلا لتعطلت أحكام الناس انتهى .

وذكر ابن القيم في مسئله التقليد في الفتيا ثلاثة أقوال ، (أحدها) انه لا يجوز الفتوى في التقليد لانه ليس بعلم وان المقلد لا يطلق عليه اسم عالم ، وهذا قول أكثر الاصحاب وهو قول جمهور الشافعية . (والثاني) ان ذلك يجوز فيما يتعلق بنفسه فيجوز أن يقلد غيره من العلماء اذا كانت الفتوى لنفسه ، ولا يجوز أن يقلد العالم فيما يفتي به لغيره وهذا قول ابن بطو وغيره من أصحابنا . (والقول الثالث) انه يجوز ذلك عند الحاجة

والضرورة، ولكن تـدعت الحاجة والضرورة اليه من زمان طويل
لا سيما في هذا الوقت، وحينئذ فيقال التقليد ثلاثة انواع (أحدها)،
التقليد بعد قيام الحجة وظهور الدليل فهذا لا يجوز كما قال الشافعي رحمه الله
أجمع المسلمون على ان من استبان له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس

(النوع الثاني) التقليد مع القدرة على الاستدلال والبحث عن الدليل
بأن يكون متأهلاً لذلك فهذا مذموم أيضاً لقدرة وتمكنه من معرفة الدليل
(النوع الثالث) التقليد السائغ وهو نوعان (أحدهما) من كان من
العوام الذين لا معرفة لهم بالحديث والفقه وليس لهم نظر في كلام العلماء
فهؤلاء لهم التقليد بنهر خلاف فاذا وقعت له حادثة استفتى من علمه عالماً
عدلاً ورآه منتصباً للافتاء والتدريس واشترط الشيخ تقي الدين مع ذلك
الاستفاضة بأنه أهل للفتيا (النوع الثاني) من كان متأهلاً لبعض العلوم
قد تفقه في مذهب من المذاهب وتبصر في بعض كتب متأخري الاصحاب
كالافقاع والمنتهى عند الجنبلة ولكنه قاصر النظر عن معرفة الدليل ومعرفة
الراجح من كلام العلماء فهذا له التقليد أيضاً اذ لا يجب عليه الا ما يقدر
عليه ولا يكاف الله تقسا الا وسعها ونصوص العلماء على جواز التقليد
لمثل هذا كثيرة وذلك لقول الله تعالى (فاسئلو أهل الذكر ان كنتم
لا تعلمون) وقال النبي صلى الله عليه وسلم «ألا سألوا اذا لم يعلموا فانما
شفاء العي السؤال» ولكن هذا لا ينبغي له التسرع الى افتاء غيره فان
دعت الحاجة الى فتواه فهو إخبار عن مذهب امامه الذي ينتسب اليه
لافتيا قاله جماعة من الاصحاب وعليه ان يتقي الله ما استطاع

فان كان له فهم قوي وادراك بحيث اذا نظر المسائل الخلافية ورأى أدلة كل من المختلفين وكان فيه ذكاء وفطنة يدرك بها الراجح من المرجوح فيمأبراه عمل بما ترجح عنده فاذا كان طالب العلم متمذهباً بأحد المذاهب الاربعة ثم رأى دليلاً مخالفاً للمذهب امامه وذلك الدليل قد اخذ به بعض ائمة المذاهب ولم يعلم له معارضا يخالف مذهبه وتبع ذلك الامام الذي أخذ بالدليل كان مصيباً بل هذا هو الواجب عليه ولا يخرج بذلك عن التقليد فهو مقلد لتلك الامام فيجمل اماماً بأزاء امام ويبقى له الدليل بلا معارض قال الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى من كان متبعاً لامام يخالفه في بعض المسائل لقوة الدليل أو لكون أحدهما أعلم أو انتهى فقد أحسن وقال في موضع آخر بل يجب عليه وان أحمد نص على ذلك انتهى وعلى كل حال فلا ينبغي التسرع والجسرة بقول هذا حلال، هذا حرام، هذا واجب قال الله تعالى (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب) فمن عرف أحوال الساف وهيبتهم الافتاء مع علمهم وفضلهم أفاده ذلك اتهام فهمه وعدم التسرع الى الفتوى لانه يخبر عن الله والمقلد انما يحكى عن غيره

فالاولى اذا دعت الضرورة الى فتواه أن يقول ذكر أصحاب المذهب الفلاني أو ذكر في الكتاب الفلاني كذا وكذا

وأما قول القائل قد اختار هذه الكتب وما حوته من هو أعلم منا (فيقال) له هذا حق هم أعلم منا لكن لا يلزم من ذلك تقليد هم في كل ما وضعوه فاذا قال كل اهل مذهب هذه المقالة في كتب من تقدمهم فالمصيب عند الله واحد فمن هو الذي يجب اتباعه ؟ فاذا اختلفت المذاهب

في حكم مسألة فالمصيب منهم واحد والمجتهد المخطيء اذا كان اهلا مأجورا على اجتهاد ولا يجوز له تقليده اذا بان له خطؤه مع كونه اعلم ممن بعده والله سبحانه اما امر بالرد عند التنازع الى كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فن قال ان ما اودع في بعض الكتب المصنفة هو الذي يجب اتباعه فهو مخطيء يخاف عليه العقوبة في قلبه ، ولازم هذه المقالة انه اذا وجد عن المصوم صلوات الله وسلامه عليه ما يخالف بعض ما فيها أن الذي في هذه الكتب هو الواجب الاتباع دون ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم بل كثير منهم يصرحون بذلك ويلتزمونه مع انه يخالف للكتاب والسنة فهو مخالف لقول الائمة الاربعة الذين صنفت هذه الكتب على مذاهبهم لانهم نهوا عن تقليدهم .

قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يحل لاحد أن يقول بقولنا حتى يعلم من أين قلناه ، وصرح مالك بأن من ترك قول عمر بن الخطاب لقول ابراهيم النخعي انه يستتاب . وقال الشافعي اذا صح الحديث فاضربوا بقولي الخاطئ ، وقال الامام احمد لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكا ولا الشافعي ولا الثوري وتعلموا كما تعلمنا ، وقال لا تقلد دينك الرجال فانهم لن يسلموا أن يغلطوا ، وقال الامام احمد عجبت لقوم عرفوا الاسناد وصحته يذهبون الى رأي سفيان والله سبحانه يقول (فليحذر الذين يخالفون عن امره أن تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب أليم) أندري ما الفتنة . الفتنة الشرك ، لعله اذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الريغ فيهلك . ويقال ايضا لمن قال وضع هذه الكتب من هو اعلم منا اذا كان ممن ينتسب الى الحنابلة : فوضع كتب الشافعية والمالكية والحنفية من هو

أعلم منك فما الذي اوجب اتباع بعضها دون بعض ، فلو قال صاحب هذه المقالة أنا اعلم أن التقليد ليس يعلم وان الواجب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن قصور افهامنا وضعف ادراكنا اوجب لنا التقليد والجات الضرورة اليه ، فلو تبين لي في بعض ماقلت فيه انه مخالف للسنة اتبعت السنة ، وهذا هو الواجب علي ، لكني قليل التمييز لقصور فهمي وأعتقد أن الواجب اتباع السنة ولا عذر لاحد في مخالفتها اذا ثبتت عنده . وقائل ذلك يرجي له السلامة ، وهذا كله في غير أصول الدين فأما أصول الدين من التوحيد ومعرفة الرسالة وسائر الاصول ، فلا يجوز فيها التقليد عند جميع العلماء . فنسأل الله العظيم ، رب العرش الكريم ، رب جبريل وميكائيل واسرافيل ، فاطر السموات والارض ، عالم الغيب والشهادة ، أن يهدينا لما اختلف فيه من الحق باذنه ، انه يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ، والله سبحانه وتعالى أعلم . وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين) الى الولد المكرم محمد ابن عبد الله بن سليم سلمه الله تعالى
سلام عليكم ، ورحمة الله وبركاته (وبعد) موجب الخط لإبلاغ السلام والخط وصل ، أوصلك الله الى الخير . وما ذكرت من المسائل
فالاولى في قول من يقول إن النبي صلى الله عليه وسلم حي في قبره ،
فإنه سبحانه وتعالى أخبر بحياة الشهداء ، ولا شك أن الانبياء أعلى رتبة من

الشهداء وأحق بهذا ، وانهم أحياء في قبورهم ، ونحن نرى الشهداء هم جاوريا
أكلتهم السباع ، ومع ذلك (هم أحياء عند ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم
الله من فضله ، ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم) خيانتهم
حياة برزخية الله أعلم بحقيقتها ، والنبي صلى الله عليه وسلم قد مات بنص
القرآن والسنة ، ومن شك في موته فهو كافر . وكثير من الناس
خصوصا في هذه الازمنة يدعون انه صلى الله عليه وسلم حي كحياته لما
كان على وجه الارض بين أصحابه ، وهذا غلط عظيم ، فان الله سبحانه وتعالى
أخبر بأنه ميت ، وهل جاء أثر صحيح انه باعته لنا في قبره كما كان قبل موته
وقد قام البرهان الفاطمي انه لا يبقى أحد حيا حين يقول الرب
سبحانه (لمن الملك اليوم) فيكون صلى الله عليه وسلم قد مات ثم بعث في
قبره ثم مات فيكون له ثلاث موتات ولغيره موتتان ، وقد قال أبو بكر
رضي الله عنه لما جاءه بعد موته . أما الموتة التي كتبت عليك فقد متها
ولن يجمع الله عليك موتتين

وقال سبحانه عن جميع أهل الجنة (لا يدقون فيها الموت إلا الموتة
الاولى) يعني التي كانت في الدنيا فيكون الرسول قد مات موتة ثانية
بعد الموتة الاولى ، وأيضا لو كان حيا في قبره مثل حياته على وجه الارض
لسأله اصحابه عما أشكل عليهم ، قال عمر رضي الله عنه : ثلاث وددت
اني سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهن ، الجد والكلالة وابواب
من الربا ، فهلا جاء الى قبره واستسقى بالعباس ولم يجيء الى قبره يستسقى به
ومعلوم ما صار بعده صلى الله عليه وسلم من الاختلاف العظيم ،
ولم يجيء أحد الى قبره صلى الله عليه وسلم يسأله عما اختلفوا فيه . وفي

الحديث المشهور « مامن مسلم يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى
 ارد عليه السلام » فهذا يدل على ان روحه صلى الله عليه وسلم ليست
 دائمة في قبره . ومعرفة الميت زائره ليس مختصا به صلى الله عليه وسلم
 والذين يظنون ان حياته في قبره كحياته قبل موته يقرؤون في الشفاء
 وغيره الحكاية المشهورة عندهم : ان الامام مالك قال للنصور لما رفع
 صوته في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لا ترفع صوتك في مسجد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فان حرمة ميتا كحرمة حيا وقد عقد ابن القيم رحمه
 الله تعالى في النونية فصلا على من ادعى هذه الدعوى وأجاد رحمه الله .
 والحديث الذي يروى « أنا مدينة العلم وعلي بابها » ليس له أصل .
 وأما قوله لعلي رضي الله عنه « أنت مني بمنزلة هارون من موسى » فهو
 حديث صحيح وسببه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما نجز لغزوة تبوك لم
 يأذن لعلي في الغزو واستخلفه على أهله ، فقال علي يا رسول الله تخلفني مع
 النساء والصبيان . فقال صلى الله عليه وسلم « أما ترضى أن تكون مني
 بمنزلة هارون من موسى » قال العلماء يشير الى قوله (وقال موسى لاختيه
 هارون اخلفني في قومي) فالمراد استخلافه صلى الله عليه وسلم عليا على
 أهله في سفر غزوه

وأما من قال ان النبي صلى الله عليه وسلم يشفع للمشركين يوم القيامة
 فهذا كذب يرده قول النبي صلى الله عليه وسلم لما سأله ابو هريرة رضي الله
 عنه من أحق الناس بشفاعتك يا رسول الله ؟ قال « من قال لا إله إلا الله
 يبتغي بذلك وجه الله » فشفاعته صلى الله عليه وسلم لاهل التوحيد

لالمشركين . وقال صلى الله عليه وسلم « اني اختبأت دعوتي شفاعة لاهل الكبائر من أمتي فهي نائلة ان شاء الله تعالى من مات لا يشرك بالله شيئا » وأما قول القائل ان دعاءهم الاموات وسؤالهم قضاء الحاجات مجاز ، والله هو المسئول حقيقة . فهذا حقيقة قول المشركين (هؤلاء شفعونا عند الله ما نعبدهم إلا ليقربونا الى الله زلفى) فهم يسألون الوسائط زاعمين انهم يشفعون لهم عند الله في قضاء حوائجهم قال شيخ الاسلام تقي الدين رحمه الله تعالى : فمن جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم كفر اجماعا اهـ

وأما قول من يقول ان الآيات التي ترات بحكم المشركين الاولين فلا تتناول من فعل فعلهم فهذا كفر عظيم ، مع ان هذا قول ما يقوله إلا نور مرتكس في الجهل ، فهل يقول ان الحدود المذكورة في القرآن والسنة لا ناس كانوا او انقضوا فلا يحد الزاني اليوم ولا تقطع يد السارق ونحو ذلك ، مع ان هذا قول يستحيا من ذكره . أفقول هذا : إن المخاطبين بالصلاة والزكاة وسائر شرائع الاسلام انقضوا وبطل حكم القرآن ؟!

وأما قول من يقول ان النبي أو غيره ينجي من عذاب الله أو يغي من الله شيئا فهذا كفر صريح يحكم بكفر صاحبه بعد تعريفه ان كان جاهلا ، بل أبلغ من ذلك لو قال إن أحدا يشفع عند الله من غير اذن له فهو كافر . وأما قول بعض الناس اذا سئل عن شيء ، الله ورسوله أعلم . فهذا يجري على السنة كثير من الناس من غير اعتقاد شيء ، فالواجب تعليم مثل هذا والله سبحانه وتعالى أعلم . وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

من عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين) الى جناب الوند المكرم
عبد الرحمن بن محمد بن مانع زاده الله علما ووهب لنا وله حكما
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد موجب الخط لإبلاغ السلام والخط وصل أو صلك الله الى
خير الدنيا والآخرة وسرنا ماذكرت - بارك الله فيك - وما ذكرت من
حال الاختلاف في الصوم والفطر فالله سبحانه هو الهادي
فأما صوم ليلة الثلاثين من شعبان اذا كان حائل بحيث انه لو كان
هلالا تعذر رؤيته فثبت عن ابن عمر وبعض الصحابة صيامه وهو
المشهور في مذهب أحمد لكن على سبيل الاستحباب لا على الوجوب
على الصحيح وأكثر العلماء ما يرون صيام هذا اليوم وهل هو مكروه
أو محرم على اختلاف بينهم فن صام ذلك اليوم لا ينكر عليه ولكنه
بشرط وجود الحائل البين بحيث يتحقق انه لو كان هلالا تعذر رؤيته
وهذه المسئلة كثرت فيها المصنفات من الجانبيين والامر سهل والله الحمد
وعند دخول الشهر لو اعتمد على ماذكرت فلا بأس

وأما في طلوع الشهر فلا يجوز الاعتماد على الصورة التي ذكرت فلا
يعمل بها في الفطر من رمضان

وأما من لم يصم ذلك اليوم أعني نهار الثلاثين من شعبان فلا أدري
كل من جاءنا من البلدان ماذكر وأروية

فان صام لإنسان احتياطاً فحسن ان شاء الله وحديث «صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون» استدل به من يقول انه لو رأى وحده هلال شوال لم يفطر إلا مع الناس وهو قول الاكثرين وقيل يفطر سرا وهو قول طائفة من العلماء

وأما اذا رأى هلال رمضان وردت شهادته لم يزمه الصوم عند الاربعة وعن أحمد رواية لا يزمه الصوم اختارها الشيخ تقي الدين للحديث السابق وأما اختلاف الائمة بالكبر والصغر وارتفاع المنازل وانخفاضها فلا حكم له لان ذلك يختلف كثيراً
وأما نهب البد وبعضهم يعضاً فالذي أرى عدم الشراء منهم مطلقاً اذا تحقق انه بعينه نهب لاشتباه أمرهم

وأما اذا عرف أحدهم ماله عند حضري وثبت انه منسوب منه بالبينه فالذي تقي به في زمن هذا الاختلاف انه يعطي المشتري ثمنه الذي دفعه ويأخذ ماله إن لم يكونوا حرباً للحضر وقد أفتى بذلك غير واحد من متأخري الاصحاب

وأما مسألة الجائحة في الاجارة فالشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى يقول بنبوت الجائحة في الاجارة للارض ونحوها كما ثبت في الفرة المشتراة بنص الحديث

وأكثر العلماء يفرقون بين الصورتين على خلاف ما قاله الشيخ تقي الدين وهو الذي تفتي به أعني بقول أكثر العلماء

وأما ما يفعله بعض العامة من توديعهم الفطرة عند جأ ونحوه الى أن يجيء الذي يعطونها اياه فهذا لا يجزي بخلاف ما اذا دفعت لوكيله فانها

تجزى لان يد الوكيل كيد القابض والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله
على نبيينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
وأما الماء اذا خالطه بول أو روث ظاهر فلا يضره اذا كان باقيا
على اطلاقه وما تلقيه الريح والسيول يعفى عنه والله سبحانه وتعالى أعلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد بن عبد الله بن مانع الى جناب شيخنا المكرم عبد الله
ابن عبد الرحمن (أبا بطين) سلمه الله تعالى وعافاه آمين
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فما قولك — أمتعنا الله بحياتك —
في رجل ساقى انسانا على نخل وعمل فيه مدة ثم جاء آخر فاشترى منه عمله
في سقيه للنخل تلك المدة ونزل منزلته في المساقاة هل يصح بيع هذا
العمل ورهنه أم لا

وفي رجل ساقى انسانا على نخل واحتاج الى مؤنة المساقاة واستدان
دينا من دين سلم أو غيره ورهن نصيبه من الثمرة بعد ظهورها في ذلك
ثم احتاج بعد ذلك الى زيادة مؤنة فأتى الى المسلم له في الثمرة وقال
أقرضني أو أسلم علي والا استسلمت من غيرك وقدمته في الثمرة الموجودة
لثلاث ثلث الثمرة والثمره لاتفي بجميع ذلك هل يصح تقديم الثاني على
المرتحن اذا امتنع من اعطائه والحالة هذه أم لا افتنا أنا بك الله
الجنة عنه وكرمه

بسم الله الرحمن الرحيم

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته
وبعد فالجواب وبالله التوفيق : —

أما المسئلة الاولى فان كانت الثمرة قد ظهرت فانه لا يجوز بيعها
لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها الا ان
باعها المالك الاصل فيصح على الصحيح من المذهب وان كانت الثمرة لم
تظهر فباعه عمله وتعبه فقد نص الامام أحمد على انه لا يجوز للمزارع
بيع عمله قبل ظهور الزرع قال لانه لم يجب له شيء

وسئل الشيخ عبد الله بن محمد بن زهلان عن المامل تعبته اذا
أراد الظهور فأجاب بأن ذلك لا يصح لكن اذا كانت المساقاة صحيحة فعليه
تمام العمل قال فلو دفع اليه شيئا وقال انا أقوم مقامك ثم يتحاسبان
صح ذلك انتهى

فليتأمل قوله ثم يتحاسبان ولعل مراده انه اذا دفع اليه شيئا ثم حاسبه
بعد ذلك بما غرم في سقيه ومحاسبه مما دفع اليه فيصح على هذا الوجه
لاعلى وجه البيع والله أعلم

وأما الرهن فحكمه حكم البيع فما صح بيعه صح رهنه وقد نصوا
على انه لا يصح رهن الثمرة قبل ظهورها فعدم صحة رهن العمل أولى
وأما المسئلة الثانية فالذي أرى والله أعلم انه يؤمر المرتهن بتقويم
الكداد ببيع ونحوه دفعا لضرره ان لم يخف فوات مال المرتهن المقوم
عند الكداد فان خيف فوات مال المقوم فلا يزال الضرر بالضرر

فأما أن يقال للكداد ضم كدك أو يستأجر من يسقيه ويقوم عليه وكذلك إذا عجز المقوم بأن لم يبق في يده بالخرجه على الكداد فأما أن يترك له بعض الكد ويترك بعضه ما ن يقومه بقية المدة ونحو ذلك ومما يرى فيه نظر للكل وأما قول بعض الناس للمقوم إذا عجز أو خاف تلف ماله اتفق والا قدمنا عليك من يقوم الكد فهذا ليس بصواب كيف يزال ضرر الكداد بضرر غريمه المنفق عليه

والذي نراه في مثل هذا النظر إلى حال الاثنين ورفع الضرر مهما أمكن عنهما ولا يزال ضرر أحدهما بارتكاب ضرر الآخر والله سبحانه وتعالى أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطاين) إلى جناب الشيخ المكرم
الاخ علي بن فراج سلمه الله تعالى

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته والخط وصل وما ذكرت من المسائل الثلاث

فالمسئلة الاولى اذا اشترى انسان من آخر طعاما يجري فيه الربا

بنسيئة ثم اشترى منه بذلك الثمن مالا يجوز به بيعه نسيئة

ففي المسئلة خلاف مشهور فمذهب أحمد وطائفة تحريم ذلك ومذهب

الشافعي جوازه واختار الشيخ تقي الدين جواز ذلك للحاجة

وكثير من أهل الزمان لو يأخذ منه غريمه طعاما ماؤفاه فلو امتنع

من أخذ الطعام ذهب حقه فالظاهر ان الشيخ يحيز ذلك لان هذا حاجته

أبلغ من احتياجه الى الطعام والحنابلة يتوصلون الى اجازة ذلك بأن يشتري
الذي له الدين من غريمه الطعام بثمن في الذمة

فاذا ثبت الثمن في ذمة المشتري الثاني قال لغريمه في ذمتك لي
مثلا ريال وفي ذمتي لك ريال فهذا بهذا ولا ينقدك شيئا ويسمون هذا
مقاصة وهو جائز عندهم والله أعلم

وأما المسئلة الثانية وهي ما اذا صلى انسان في ثوب نجس لكونه
لا يجد غيره أو على بدنه نجاسة لا يمكنه إزالتها فهذا يصلي على حسب
حاله وهل يجب عليه إعادة أم لا

فقد حكوا فيمن لم يجد الا ثوبا نجسا صلى فيه هل عليه إعادة؟ حكوا
في المسألة قولين للعلماء هما روايتان عن أحمد والمشهور عن أحمد انه
يعيد والله أعلم

وأما المسألة الثالثة وهي ما اذا رمى انسان بعيرا ولم يمكنه تذكيتة
فهذا اذا شرد البعير أو سقط في بئر ولم يمكن نحره فهذا حكمه حكم
الصيد اذا رماه انسان فان أدركه حيا حياة مستقرة فلا بد من ذبحه فان
لم يكن فيه حياة الا مثل حياة المذبوح فلا يحتاج الى تذكية وان أصابه
وغاب عنه ثم وجد ميتا ولا أثر به غير رمية فانه يباح ويشترط التسمية
عند رميه قاصدا قتل المرمي وهذا حكم البعير الشارد أو الماردي في بئر
ونحوها والله أعلم والسلام انتهى ومن خطه نقلت

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين) الى جناب الشيخ المكرم
على بن فراج سلمه الله تعالى .

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وموجب الكتاب إبلاغ السلام
والسؤال عن حالكم ، والخط الشريف وصل ، وما ذكرت من حال المسائل
فرهن المعسر داره في دينه أنت تعرف المذهب في إن دار المعسر
لا تباع في دينه ، لكن اذا رهنها في دين عليه اختياراً فنحن نقبي ببيعها
لوفاء ذلك الدين ، فاذا كان هو فيها ولم يحل بين المرتهن وبينها ، فلا يخفك
ما في اشتراط القبض للزوم الرهن من الخلاف ، وان المشهور في المذهب
اشتراطه مطلقاً . وعن احمد رواية أخرى انه لا يشترط في المتعين ،
اختارها كثير من الاصحاب ، وقال بعضهم انها هي المذهب . والذي
أدر كنا عليه من قبلنا عدم اشتراطه القبض في مثل الدار والمقار ونحوها
ويقتضون بلزومه في مثل ذلك من غير اشتراط قبض ، ونحن نقضي به
فيما مضى ، والشيخ عبد الرحمن بن حسن يشترط القبض في الجميع كما هو
المشهور عند أكثر الاصحاب

وأما اذا أسلم رجل على آخر مثل ما أسلم فلان على فلان ، فهذا
سلم فاسد بل لا بد من تقديره بالكيل أو الوزن في مجلس العقد ،
والحديث الصحيح نص في ذلك . وأما ما ذكره الشيخ تقي الدين وابن القيم
من صحة البيع بشمن المثل أي بما ينقطع به السعر وبما باع به فلان ، فلا
يقولان بذلك في السلم فيما أظن لانهما إنما ذكرا ذلك في البيع فقط ، مع

ان الشارح قال لانعلم في اشتراط ذلك خلافا والله أعلم
وأما اذا باع الرجل بيعا فاسداً وقبض الثمن ودفعه الى غيره عن
دين عليه أو اشترى به منه شيئاً ، فان صاحب الثمن الذي دفعه في الشراء
الفاسد يرجع بشمته على من هو في يده أو على البائع لكون قبض البائع
للثمن ، والحالة هذه قبضاً فاسداً فيرجع دافع الثمن على من أحب من
البائع أو من قبضه من البائع ، هذا في البيع الفاسد

وأما اذا كان فسخ البيع لاجل عيب في المبيع فان المشتري يرجع
بشمته على البائع فقط ، لا على من قبضه البائع لكون قبض البائع قبضاً
صحيحاً للصحة المقد فليس له مطالبة غير البائع بالثمن سواء كان معسراً
أم لا . وأما اذا غرم المسروق ماله شيئاً بسبب ذلك فانه يرجع به على السارق
ليكونه السبب في ذلك كما قاله الشيخ تقي الدين فيما اذا مطله غريمه فاحتاج
الى الشكاية فما غرم بسببه لزم الماطل . وقال لو غرم بسبب كذب عليه
عند ولي الامر رجع به على الكاذب انتهى . فمستثلنا أولى بالرجوع

وقد صرح بعض المتأخرين بأنه لو لم يحصل له ما سرق منه إلا
بيدل بعض المال لحليف ونحوه انه يرجع بذلك على السارق ، . وأما اذا
تنازع اثنان في أرض فان كان التنازع في الملك فقد ذكر الفقهاء في ذلك
من التفصيل ما ذكرناه فيما اذا كانت في أيديهما أو يد غيرهما أو يد أحدهما
أو ليست في يد أحد وفيما صرحوا به كفاية . وأما اذا تحجر انسان مواتاً
بما بعد تحجراً كما ذكره في باب احياء الموات فانه أحق بها من غيره .
وقد بين الفقهاء حكم المسئلة في احياء الموات . وأما اذا تنازعا أرضاً ميتة
كل منهما يريدانها له ولم يسبق أحدهما الآخر ، فلم أر صريحاً في هزم

المسئلة من كلامهم ، ولعن اقتسامهما على السواء والحالة هذه يشبه ما ذكره في بعض المسائل . وأما اذا زرع انسان أرضا لغيره بجزء من الزرع فلا يلزم العامل إلا زكاة حصته خاصة ، لكن إن شرط الزكاة على العامل هل يصح أم لا . والله أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد بن عبد الله بن مانع ، الى جناب الشيخ المكرم عبد الله ابن عبد الرحمن أبا (بطين) سلمه الله تعالى

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد . فلموجب الكتاب لإبلاغ السلام وغير ذلك

فما قولك أدام الله النفع بعلومك في دين السلم الثابت في الذمة . هل يصح الشراء به من صاحبه الذي هو في ذمته عرضا كأرض أو نخل أو غير ذلك أم لا ؟ (الثانية) هل يصح السلم بالمروض كالحيوان وغيره . (الثالثة) هل يصح السلم في السمن بمطوم مكيل أو موزون أم لا ؟ (الرابعة) هل يصح بيع اللحم بمطوم مكيل أو موزون نسيئة أم لا ؟ افتنا أنا بك الله الجنة بمنه وكرمه .

بسم الله الرحمن الرحيم

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ، وبعد فالجواب وبالله التوفيق . أما المسئلة الاولى فلا يجوز عند اكثر العلماء أن يأخذ عوضا عن دين السلم ممن هو في ذمته ، واحتجوا بحديث « من أسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره » وعن احمد رواية أخرى انه يجوز ان يأخذ عرضا بدون حقه اختاره الشيخ تقي الدين لقول ابن عباس ، اذا أسلمت في شيء

فإن أخذت ما أسلفت فيه وإلا فخذ عرضاً انقص . ثم ولا ترجع مرتين ،
وعند مالك يجوز أن يأخذ غير الطعام يتعجله ولا يتأجله ، فبان لك إن
الجمهور على المنع مطلقاً . واختيار الشيخ تقي الدين الذي هو رواية عن
أحمد ما ذكرته وعليه عمل أهل هذه البلدان فيما مضى والله أعلم .

وأما الثانية فيجوز جعل رأس مال السلم عرضاً من العروض على الصحيح ،
وأما الثالثة فإن قلنا إن النسيئة موزون جاز أن يسلم فيه بمكيل ، وإن قلنا
أنه مكيل جاز أن يسلم فيه بموزون . وبعض الأصحاب يقول إن السلم
إذا كان جامداً موزوناً ، وإن كان مائماً فهو مكيل ، فعلى هذا إن أسلم
مكيلاً في سمن اشترط أن يقبضه جامداً وزناً ، وإن أسلم فيه موزوناً
اشترط أن يأخذه مائماً كيلاً . هذا الذي يظهر بناء على المشهور في المذهب
من أنه يجوز بيع المكيل بالموزون نسيئة ، وعلى القول الآخر لا يجوز مطلقاً .
وأما الرابعة فيظهر جوابها من التي قبلها وهو يجوز بيع المكيل
بالموزون نسيئة على المشهور في المذهب . فعلى هذا يجوز بيع البر ونحوه
مما يكال بلحم نسيئة ، وفي المسئلة رواية أخرى لا يجوز وهو قول طائفة من
العلماء والله سبحانه وتعالى أعلم . وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم
بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد بن عبد الله بن مانع إلى جناب الشيخ المكرم عبد الله
ابن عبد الرحمن (أبا بطين) سلمه الله تعالى

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فافتنا اثابك الله الجنة ، هل
يصح الخيار في السلم ، وعن الرهن والضمين فيه ، وهل قبض الرهن
واستدامة قبضه شرط للزوم الرهن أم لا . وما صورة القبض في غير

المنقولات وأنت في أمان الله وحفظه والسلام .

بسم الله الرحمن الرحيم

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ، وبعد فالجواب وبالله التوفيق .
أما اشتراط الخيار في السلم فلا يصح على الصحيح من المذهب ،
وعند بعض العلماء يصح اختاره ابن الجوزي ، وعند الشيخ تقي الدين
يصح اشتراط الخيار في كل العقود وهذا بخلاف خيار المجلس فإنه يثبت
في السلم والصرف ونحوهما ، وأما الرهن والضمين في السلم فيجوز شرطهما
عند أكثر العلماء وهو الصحيح إن شاء الله تعالى . وأما اشتراط القبض
للزوم الرهن فهذا نعمل به في المنقولات ، وأما العقار ونحوه فالعمل عليه
عندنا عدم اشتراط القبض للزوم ، وبعض الأصحاب من أهل العصر
يشترط فيه القبض ويقول إن القبض في العقار إن لا يمنع الراهن المرتن
من دخوله ، وإذا حصلت الثمرة صار نظره عليها ويجعل هذا قبضا ، ولا
يظهر لي كون ما ذكر قبضا لأن القبض في هذا ونحوه بالتخلية ولم تحصل
لأن التخلية أن يرفع المالك يده عنها ويخلي بينه وبين المرتن . فهذا
ما ظهر لي والله سبحانه وتعالى أعلم

والذي حملنا على عدم اشتراط القبض في ذلك لقلة ما في أيدي الناس
واضطرابهم إلى ذلك ، إذ لا يمكن صاحب العقار أن يرفع يده عن عقاره
لأن معيشتة فيه . وأما مذاهب العلماء في ذلك فالمشهور من مذهب أحمد
عند أكثر أصحابه اشتراط القبض مطلقا وكذلك استدأته وهو مذهب
أبي حنيفة ، وأما الشافعي فيشترط ابتداء القبض لا استدأته ، ومذهب
مالك عدم اشتراط القبض ، وعن أحمد رواية أخرى إن القبض ليس

بشرط في المتن فيلزم بمجرد القبض . قال القاضي في التعليق هذا قول أصحابنا ، وقال في التلخيص هذا أشهر الروايتين وهو المذهب عند ابن عقيل وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن عبد الرحمن (ابا بطين) الى الاخ المكرم سلمان
ابن عبد المحسن سلمه الله تعالى

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وموجب الخط ابلاغ السلام وما
ذكرت من جعل أوراق المصحف في قطائع فلا ينبغي ذلك لان في ذلك
ابتدالا له ينافي تعظيمه فيتعين تغيير ذلك اما بالدفن ولا بأس بدفنه
بصحراء أو بمسجد وان حرق فلا بأس لما في البخاري : ان الصحابة حرقته
بالحاء المهملة لما جموه ، قال ابن الجوزي ذلك لتعظيمه وصيانيته

وروي ان عثمان رضي الله عنه دفن المصاحف بين القبر والمنبر
وأما مسألة القشريك في سبع البدنة أو البقرة فلم أر ما يدل على
الجواز ولا على عدمه وان كان بعض الذين أدركنا يفعلون ذلك لكنني
مارأيت ما يدل عليه والله سبحانه اعلم

وأما الذي يتصدق عليه بجلد الاضحية أو لحما أو يهدي اليه ذلك
فانه يتصرف فيه بما شاء من بيع وغيره

وأما مسألة المقاصة فتفهم كلامهم فيها وصرح صاحب المغنى بجواز
المقاصة لكن ذكر الخلوقي بحثا فقال : لعل ذلك مالم يكن حيلة ومراذه في
صورة المقاصة وفيما اذا اشترى بثمان نقده ثم اوفاه به ولا يبعد المنع من
ذلك مع الحيلة والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن عبد الرحمن (ابابطين) الى الاخ المكرم صالح ابن
عبد الرحمن بن عيسى سلمه الله تعالى
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، والخط الشريف وصل ، أوصلك
الله الى كل خير

ومن طرف ما سألت عنه (فالمسئلة الاولى) فن أحسن ما تفعل اذا
أردت الصدقة للميت ان تعطي صدقتك له قريبه الحي فالحي ينتفع بها والثواب
يحصّل للميت ان شاء الله

واحسانك أيضاً إلى قريب الميت صلة للميت فهذا أحسن ما أرى
لك فان أعطيت الحي شيئاً وقلت تصدق بهذا عن ميتك فحسن لكن قد
يكون الحي محتاجاً فاعطاؤك اياه الشيء له ينتفع به بنفسه وتنوي ثوابه
للميت أحب عندي

هذا اذا اردت الاحسان إلى اموات قرابتك وصلتهم بالصدقة عنهم
وأنت على الثواب والاجر ان شاء الله باحسانك الى الميت والحي ولكن
كون غالب صدقتك تبقى ثوابها لك وحدك وتعطيها قريباً محتاجاً ينتفع
بها فهو أحسن ومع هذا فلا تنسى الاموات ببعض الشيء صلة لهم وتخص
نفسك بالكثير فهو الاولى والافضل والله أعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

من عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين) إلى الأخ المكرم صالح ابن عبد الرحمن بن عيسى سلمه الله تعالى ، سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومن حال ما ذكرت فلا شك أن الأفضل أن يخرج عن الذهب والنفضة منها لا من غيرها لكن إذا كان الشيء قليلا والمستحق كثيرا فارجو أنه يجوز اخراج القيمة تمراً أو عنباً والمحتاج الذي في بيته ما يستل الناس أولى من الذي يسألهم

(وأما) الدين الذي في ذمم الناس فلا يجب الاخراج عنه حتى يقبضه صاحبه فإذا قبض شيئاً أخرج زكاته

(وأما) اخراجها إذا حال الحول قبل قبضه فهو أفضل لكن لا يجب اخراج الزكاة قبل قبضه

(وأما) إعطاء عيال إخوانك وإخوانك فهو جائز إن شاء الله تعالى فيجوز إعطاء إخوانك وأخوانك وعمتك وكذلك بنات عيال أخيك يجوز إعطاؤهن

(وأما) الأقوي من عيال أخيك فإن لم يكن كسب يكفيه جاز أن يعطي من الزكاة فإن كان لو يحترف كفى نفسه بحرفته ولكن يترك الحرفة تكاسلاً فلا يعطى منها وأخوك سليمان يجوز إعطاؤه ولكن نقلها في هذه المسافة فيه خلاف بين العلماء وأرجو أن القول بجوازه للأقرب ونحوه صواب وأرجو أنه لا بأس إذا أرسلت إليه شيئاً من الزكاة أو لعياله

(وأما) مسألة التقدم للمسجد في مثل الظهر والقبيلولة فيه فإن كان الانسان قصد المسجد لا انتظار الصلاة المفروضة فيصلي ما تيسر من النوافل ثم يجلس في المسجد يقرأ القرآن أو يذكر الله وهذا قصده لكن في نيته ان حدث عليه نعاس نام في المسجد لم يقصد القبيلولة فيه عادة فهذا حسن ان شاء الله تعالى

(وأما) ان كان نيته انه يقصد المسجد ليضع عصاه في الصف ويصلي ما تيسر ثم ينام أعني انه قاصد النوم فيه وعازم عليه فهذا مكروه أعني اتخاذ المسجد مقبلاً فالأفضل في حق هذا أن يقبل في بيته فإذا قضى حاجته من النوم نظهر وقصد المسجد (وأما) جلوسه في سطح المسجد بين المشائين لاجل البراد ونحوه فلا بأس بذلك

(وأما) السترة فقد ذكر العلماء أن المأموم لا يستحب له اتخاذ السترة وإنما اتخاذها مسنون للامام والمنفرد وكذلك يسن القرب منها بقدر ثلاثة اذرع من قدميه اليها واتخاذ السترة سنة لا واجب فان مر بين يدي الامام ما يبطل مروره الصلاة كالكلب والحمار بطلت صلاته وصلاة المأمومين وان مر بين يديه مالا يبطلها كمرور الرجل لزمه دفعه فان لم يفعل فالاثم عليه

(وأما) الذي ضحي بعد صلاة الامام فاضحيته مجزية ولو لم يصل لان العبرة بصلاة الامام لا صلاة كل انسان بنفسه، ومن طرف الصدقة بشمن الضحية فذكر العلماء ان ذبحها أفضل من الصدقة بشمنها مطلقاً ومن طرف ما سألت عنه من الاقتصار في التراويح على أقل من عشرين ركعة فلا بأس بذلك وان زاد فلا بأس

قال الشيخ تقي الدين له أن يصلي عشرين كما هو المشهور في مذهب
أحمد والشافعي قال وله أن يصلي ستة وثلاثين ركعة كما هو مذهب مالك
قال الشيخ وله أن يصلي إحدى عشرة أو ثلاث عشرة قال وكله حسن
كما نص عليه الإمام أحمد قال الشيخ فيكون تكثير الركعات وتقلبها
بحسب طول القيام وقصره وقد استحب أحمد أن لا ينقص في التراويح
عن ختمه يعني في جميع الشهر والله سبحانه وتعالى أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد بن عبد الله بن مانع إلى جناب شيخنا المكرم الشيخ عبد الله
ابن عبد الرحمن (أبا بطين) سلمه الله تعالى

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فالمرجو لتحرير الكتاب إبلاغ
جنابك الشريف جزيل السلام والتحية والاحترام وغير ذلك امتعنا الله
تعالى بحياتك فقد أشكل علينا ما إذا اشترى رجل ذهباً بفضة معلومة
نسيئة وأعطى زوجته الذهب فباعته وأخذت منه ثم مات الزوج وضاعت
التركة عن وفاء دينه تبييناً أن المقدر ياطل وقد اتلفت المرأة الذهب ولم
يعلم المشتري الثاني فن يستقر الضمان عليه افتنا أثابك الله الجنة بمنه وكرمه

بسم الله الرحمن الرحيم

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

وبعد فالجواب وبالله التوفيق لبائع الذهب تضمين من شاء من الثلاثة
المشتري منه وزوجته والمشتري منها أن علم ويستقر الضمان عليه فلو ضمنه
المالك القيمة رجع على المرأة بما دفع من الثمن فقط هذا هو الظاهر من كلام

الأصحاب وغيرهم حيث شبهوا المقبوض بعقد فاسد بالمغصوب فيقتضي ذلك المشابهة في جميع الأحكام إلا ما استثنى بعضهم من نفوذ العتق في المقبوض بعقد فاسد وبعضهم استثنى صحة عبادة فيه قال في القواعد المعروفة في المذهب أنه غير منعقد وتترتب عليه أحكام الغصب وما قلنا من جواز تضمين المالك من شاء من الثلاثة واستقرار الضمان على من تلف في يده صرح به الشرح الكبير فقال إذا باع المشتري المبيع الفاسد لم يصح لأنه باع ملك غيره بغير إذنه وعلى المشتري إرجاءه إلى البائع الأول لأنه مالسكه، ولبائعه أخذه حيث وجده ويرجع المشتري الثاني بالثمن على الذي باعه ويرجع الأول على بائعه فإن تلفت في يد الثاني فللبائع مطالبة من شاء منهما لأن الأول ضامن والثاني قبضه من يد ضامنه بغير إذن صاحبه فكان ضامنا فإن كانت قيمته أكثر من ثمنه فضمن الثاني لم يرجع بالفضل على الأول لأن بالتلف في يده استقرار الضمان عليه وإن ضمن الأول رجع بالفضل على الثاني انتهى وقوله في القواعد تترتب عليه أحكام الغصب يدل على ذلك ولهذا ذكر مرعي في الغاية احتجاجا جازما به بأنه لو باعه قابضه للآخر فللمالك مطالبة كل وقرار ضمان على تالف عنده وأن تفصيله كغصب كما يأتي إلا في صحة عبادة فيه لأعراض ربه عنه بطيب نفس انتهى، إذا تقرر هذا فللبائع تضمين الزوجة قيمة الذهب وترجع به في تركه زوجها فتضرب بهامم الفراء ومقتضى ما ذكرناه أنها لا ترجع مع علمها بنفساد العقد وقولنا بضمان القيمة إنما هو إذا كان الذهب مصوغا أو منقوشا فإذا كان خالصا غير مصوغ ضمن بمثله ويشترط في ضمانه بالقيمة أن تكون من غير الجنس والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه مسائل سئل عنها الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين)

رحمه الله تعالى

الاولى : فيما اذا كان لا انسان على آخر دين وقال دينك قادم في هذا الزرع أو هذه الثمرة هل يكون هذا رهنا أم لا

وفي رجل عليه دين ولا يفي دينه بما عليه وعند إنسان له رهن هل صاحب الرهن مقدم على من سواه وفيما اذا امتنع الراهن من قضاء الدين وأبى أن يأذن في بيع الرهن وتعذر إجباره وتعذر إلجاءكم فهل اذا قام عدل وباع الرهن فقصي الدين هل ينفذ تصرفه أم لا وهل اذا أعطت الام ابنتها الصغيرة حليا ثلثه ولم يقبضه وليها لها وليست ذات زوج فهل تملكه أم لا وهل اذا شرط البائئ للثمرة بعد بدو صلاحها على المشتري القطع فتلقت بجائحة أو تعينت بها فهل يكون ضمانها على المشتري أم لا وهل اذا باع الراهن الرهن بغير إذن المهرمن فهل يكون بدله الذي أبدله به رهن والحالة هذه أم لا واذا ادعى إنسان على آخر عقارا فقال المدعى عليه ورثته من أبي ولم أعلم لك فيه حق هل تقبل عينه هذه على صفة جوابه واذا ادعى إنسان شيئا انه يملكه الآن وشهدت البيعة انه كان له أمس أو لأبيه قبل موته الى أن مات هل تسمع أم لا اقنونا ما يجوزين الجواب وبالله التوفيق

أما المسئلة الاولى فيما اذا قال حقتك أو دينك قادم في هذا الزرع الخ فهذا ليس برهن وإنما هو وعد فيصير القول له ذلك أسوة الغرماء وإن

لم يكن غريم غيره فيستحب للقائل الوفاء بوعده ولا يجب عند أكثر العلماء وأما اذا ضاق مال الانسان عن دينه وكان له عين مرهونة عند بعض الغرماء فان المرتهن أحق بثمن الرهن من سائر الغرماء اذا كان رهننا لازما بلا نزاع قال في الشرح لا نعلم فيه خلافا فان كان الراهن حين الراهن قد ضاق ماله عن دينه بنى صحة رهنه على جواز تصرفه وعدمه وهو انه هل يكون محجورا عليه اذا ضاق ماله عن ديونه بغير حكم حاكم كما هو قول مالك ويحكي رواية عن أحمد اختاره الشيخ تقي الدين أو لا يكون محجورا عليه الا بحكم حاكم كما هو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور عنه

وأما اذا امتنع الراهن من قضاء الدين الخ فقال الشيخ تقي الدين جوز بعض العلماء للمرتهن دفع الرهن الى ثقة يديمه ويحتاط بالاشهاد على ذلك ويستوفي حقه اذا تعذر الحاكم ولم يكن الراهن قد أذن للمرتهن في بيع الرهن بعد حل الاجل انتهى وهذا قول حسن إن شاء الله تعالى تدعو الحاجة اليه في كثير من البلدان والازمان والله أعلم

وأما اذا البست الام ابتنتها حلها الخ فقد رأيت في ذلك جوابا بالأحمد ابن يحيى بن عطوة فانه سئل عما اذا وجد على البنت الصغيرة حلي وثياب فاخرة فما حكم ذلك وهل تسمع دعوى الام أن ذلك لها وأما البستها اياه تجميلا أو دعوى الورثة انه لموروثهم وأما جعلها به وهل بين الصغيرة والكبيرة فرق في ذلك أم لا وهل ذلك عام بالاب والام افتونا ماجورين أجاب رحمه الله تعالى الظاهر من شواهد الاحوال والعرف والعادة المستمرة أن تجميل الابوين بنتهما بكل ما يعد تجميلا انه تخصيص لها

بذلك دون سائر من يرثها اذا لم تجر عادتتهما بأنه عارية تجري عليها أحكامها اذا علم ذلك فلا كلام لسائر الورثة في ذلك بعد موت المخصص المعطي للزوم ذلك بموته كما صرح به الاصحاب والتخصيص سائغ أيضا في مسائل كفقر وعلم ونحوهما في رواية

وأما الام فان أقامت بينة شرعية ان ذلك لها وانه عارية ساغت دعواها وإلا فلا فرق بين الصغيرة المميزة والكبيرة في ذلك وأما غير المميزة فحل نظر وتأمل والذي يظهر لي أن ذلك عام في الاب والام وانما يعد الاب لانه الغالب والشئ اذا خرج مخرج الغالب لا مفهوم له الى أن قال فحيث ثبت امكان ملك البنت في المسئلة المذكورة بما ذكر فلا يجوز انتزاع ماصار اليها الا بدليل راجح يسوغ المصير اليه شرعا انتهى ومن جواب للشيخ سليمان بن علي بن مشرف رحمه الله تعالى وقد سئل عن هذه المسئلة اذا كان الحلي على البنت ولو لم تذهب به الى يديت زوج وادعته الام لم تقبل الا بينة انه للام وانه على البنت عارية ولو أقامت الام بينة انها التي اشترته لم تقبل حتى تقول وهو على البنت عارية انتهى وأما اذا باع الثمرة بعد بدو صلاحها بشرط القطع فقدم في الشرح وغيره يجوز هذا الشرط وهو ظاهر واذا تلفت والحالة هذه فان كان تلفها قبل تمكن المشتري من أخذها فهي من ضمان بائع وان كان تلفها بعد التمكن من أخذها فهي من ضمان مشتري لتفريطه

وقد صرح الاصحاب فيما اذا اشترى ثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع فتلفت بجائحة سماوية بعد تمكنه من قطعها فهي من ضمانه وإن تلفت قبل تمكنه من قطعها فهي من ضمان بائع لعموم الحديث

وصرحوا أيضا فيما اذا اشتراها بعد بدو صلاحها ولم يشترط القطع في الحال بأنها من ضمان بائع مالم يؤخرها المشتري عن وقت أخذها المعتاد فان آخر أخذها عن الوقت المعتاد فالثمرة التالفة من ضمان مشتركتلغيريطه والله أعلم وأما اذا باع الراهن العين المرهونة بغير إذن المرتهن فالبيع فاسد بلا خلاف بين العلماء فان أمكن المرتهن استرجاع الرهن استرجعه وهو رهن بحاله وإن لم يتمكن من استرجاعه لزم الراهن دفع قيمته للمرتهن فتكون رهنا سواء كانت القيمة مثل الثمن الذي بيع به أو اقل أو أكثر والله أعلم

وأما اذا ادعى انسان عقاراً في يد غيره فلا يخلو إما أن يدعي على من هو بيده انه غصبه إياه ونحو ذلك فاذا لم يكن المدعي بينه فعلى المدعي عليه اليمين على حسب جوابه فان قال المدعي غصبتني حلف اني ما غصبتك هذا وإن قال المدعي أودعتك هذا حلف انك ما أودعتني إياه ونحو ذلك فاذا حلف بأنك ما تستحق علي شيئا أو انك لا تستحق شيئا فيما ادعيتة كان جوابا صحيحا ولا يكاف سواء

والحال الثاني ان يدعى على من هو في يده بأن أباك غصبني هذا أو انه وديعة عنده ونحو ذلك فيمين المدعي عليه على نفي العلم فيحلف في دعوى الغصب بأنني ما علمت أن أبي غصب هذا منك وفي دعوى الوديعة ما علمت أنك أودعته إياه ونحو ذلك وفي سنن أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للحضرمي «ألك بيعة؟» قال لا ولكن أخلفه والله ما أعلم أنها أرضي اغتصبها أبوه فتهبأ الكندي لليمين ولم ينكر ذلك النبي

صلى الله عليه وسلم ولانه لا يمكنه الاحاطة بفعل غيره بخلاف فعل نفسه
فوجب أن لا يكلف اليمين فيه على البت

وأما اذا ادعى أن هذه العين له الآن وشهدت البيعة بأنها كانت له
أمس أو أنها كانت في يده أمس لم تسمع بيعة لعدم تطابق البيعة والدعوى
قال في الانصاف في أصح الوجهين حتى يتبين سبب يد الثاني نحو غاصبه
بخلاف ما لو شهدت أنه كان ملكه اشتراه من رب اليد فأنها تقبل انتهى
وأما اذا شهدت البيعة بأن هذه العين لهذا المدعي بهذه الصيغة

كفى ذلك وسلت الى المدعي ولو لم تقل وهي في ملكه الآن

وأما اذا ادعى ان هذه العين كانت ملكا لايه أو امه أو اخيه
ومات وهي في ملكه فصارت لي بالمراث فان شهدت البيعة بأن هذه العين كانت
ملكاً لايه ونحوه ومات وهي في ملكه سمعت البيعة بذلك وإن قالت البيعة
كانت ملكاً لايه ونحوه ولم تشهد بأنه خلفها تركه لم تسمع هذه البيعة
وفي الفروع والانصاف عن الشيخ تقي الدين رحمه الله أنه قال فيمن بيده
عقار فادعى آخر بثبوت عند حاكم أنه كان جده الى موته ثم لورثته ولم يثبت أنه
مخلف عن موروثه لا ينزع منه بذلك لأن أصليين تعارضوا وأسباب انتقاله أكثر
من الارث ولم تجر عادتهم بسكونهم المدة الطويلة ولو فتح هذا الباب
لا تنزع كثير من عقار الناس بهذا الطريق ، والله سبحانه وتعالى أعلم :

هذه مسائل سئل عنها الشيخ العالم العلامة عبد الله بن عبد الرحمن

(أبا بطين) رحمه الله تعالى ونصها : —

ما يقول شيخنا وأستاذنا الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين)

أيده الله تعالى عن مسائل أشكأت علينا وهي الشفعة هل تثبت للشريك مطلقاً أم لا تثبت إلا فيما يقسم قسمة إجبار ، وعن ما اذا رهن انسان شيئاً معلوماً في دين معلوم وأراد الراهن أن يستدين من غير المرهن ويرهن عنده ما فضل بعد قدر دين المرهن الاول هل يصح ذلك أم لا ؟ وعن ما اذا مات انسان مسلم وله أولاد منهم مسلم وكافر فأسلم الكافر بعد مدة طويلة أو غير طويلة وبعض التركة بحاله لم يبيع ولم يرهن ولم يقسم هل يرث الكافر من ذلك أم لا ؟ وعن ما اذا وقف انسان وقفاً على مدرسة معينة أو سراج يوقد في مسجد معين هل يجوز صرفه الى مدرسة أو مسجد غير ما عينه الواقف ؟ وعن ما اذا ثبت لانسان على انسان دين ثم ثبت على من لهم الحق دين لانسان آخر وقال للمدين الاول لا تعط ديانتك الا بحضرتي فاني قارع ما عليك له في يدك فلم يعمل بقوله وأوفى غريمه مع غيبة من قرع الدين في يده هل يلزمه ضمان ما قرع في يده أم لا ؟ وعن رجل وقف نخلة أو نخلتين مثلاً يشتري بغلة ذلك الوقف أضحية كل سنة واحتاج ولد الواقف حاجة شديدة ربما ان من احتاج مثل حاجته يموت جوعاً هل يجوز بيع اصل الوقف أم لا واذا لم يبيع الاصل فهل يجوز صرف الغلة الى من احتاج من ولده أم يلزم الوصي ان يشتري بها اضحية ويمنع ورثته اكر الغلة مع حاجتهم . افتونا مأجورين

(الجواب وبالله التوفيق) اما المسألة الاولى ففيها عن الامام احمد

روايان (احدهما) وهي المذهب عند اكثر الاصحاب لا تجب الشفعة الا فيما يقسم قسمة إجبار فلا تجب في الدار الضيقة والبئر ونحو ذلك لحديث جابر مرفوعاً انه قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت

الطرق فلا شفعة . قالوا : والحدود انما تقع فيما يقبل القسمة ما لم يقسم ،
(والرواية الثانية) ثبوت الشفعة في ذلك اختارها ابن عقيل والشيخ
تقي الدين وغيرهما ، قال الحارثي وهو الحق . وروى عبدالله بن احمد عن
عبادة مرفوعا : انه قضى بالشفعة بين الشركاء في الدور والارضين

المسألة الثانية: اذا رهن انسان شيئا معلوما لم يخلف فبقول هذا رهن فاسد (١)
لان من شرط صحة الرهن ان يكون معلوما وهذا ليس كذلك . وقد
اختلف الفقهاء فيما اذا رهن انسان انسانا شيئا في دين له ثم قال الغريم يعني
كذا بكذا ويكون الرهن الذي عندك رهنا به وبالدین الاول والمذهب
ان ذلك لا يصح . وأما الصورة المستول عنها فلا أظن ان أحدا يجوزها
وفد ذكر في الشرح وغيره عدم صحة رهن المجهول كما لو قال : أرهنتك
هذا الجراب بما فيه ونحو ذلك ولم يذكر في ذلك خلافا والمسئلة المستول
عنها أولى بعدم الجواز لانه لا يعلم هل يبقى منها شيء بعد استيفاء المدين
الاول حقه ام لا وهذا ظاهر لا خفاء به والله الحمد

المسئلة الثالثة : اذا مات مسلم الخ ففي هذه المسئلة عن الامام احمد
روايتان احدهما وهي المذهب ان من اسلم من الورثة قبل قسمة
التركة ورث وكذلك ان اسلم وقد قسم بعضها ورث مما لم يقسم واحتجوا
بما روى ابو داود عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
« كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم ، وكل قسم ادركه الاسلام فهو
على ما قسم الاسلام » وبما روى سعيد بن منصور في سننه عن عروة بن

(١) يريد به الرهن الثاني المذكور في أصل المسئلة وهو ما فضل عن الرهن
الاول فهو مجهول .

أبي مليكة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « من اسلم على شيء فهو له » وروى ان عمر وعثمان قضيا بذلك وعلى هذه الرواية ان كان الوارث واحداً فتصرفه في التركة وحيازتها بمنزلة قسمها ذكر ذلك الموفق وغيره والرواية الثانية لا شيء له الحديث « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » وهذا حين الموت كان كافرا فلا يرث بمقتضى هذا الحديث وهذا قول اكثر العلماء والقول الاول من مقررات المذهب

المسئلة الرابعة : اذا وقف انسان وقفا على مدرسة معينة الخ فقد صرح الفقهاء بان هذا شرط يجب العمل به وانما تنازعوا فيما فضل عن الجهة المعينة فنص احمد ان ما فضل من وقف المسجد من حصره وزيته عن حاجته يجوز صرفه الى مسجد آخر ويجوز الصدقة به على فقراء المسلمين وعنه رواية أخرى يجوز صرفه في مثله دون الصدقة به وقيل ان علم ان ريعه يفضل عنه دائماً وجب صرفه والا فلا قاله الشيخ تقي الدين المسئلة الخامسة : اذا ثبت لانسان على آخر دين الخ فلم ار للفقهاء في هذه المسئلة نصا ومقتضى اصولهم انه لا يلزم المقول له ابقاء ما عنده فاذا اعطى صاحب الحق حقه لم يكن ضامنا لانه ليس ضامنا ولا محالا عليه ومقتضى قوله صلى الله عليه وسلم « ادا امانة الى من ائتمنك » وجوب الدفع الى المستحق حقه ولا يمنعه حقه بمجرد قول انسان لا تعطه وقد يثبت لهذا القائل حق وقد لا يثبت ولكن ينبغي للمدعي رفع الامر للحاكم ان كان ثم حاكم وينظر الحاكم فيه بمقتضى الشرع ان راي الحاكم على الغائب وقضى للمدعي بما ادعي به وان امكن احضار المدعي عليه احضره مع خصمه ونظر في امرهما ، هذا ما ظهر لي والله سبحانه وتعالى اعلم

المسئلة السادسة: فيمن وقف نخلة ونحوها على اضحية ونحوها الخ
 فأما بيع ذلك لما ذكر فلا يجوز لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يباع
 اصلها ولا يوهب ولا يورث » وقد تنازع الفقهاء في جواز بيع الوقف
 اذا تعطلت منافعه فأجازوه احمد وغيره ومنعه الشافعي وغيره وأما صرف
 غلة ذلك الى المحتاج من اولاد الواف فقال الاصحاب يتعين صرف
 غلة الوقف الى الجهة المعينة الا ما فضل عنها وانص على ذلك الامام احمد
 ولم يفرق احمد والاصحاب بين حالة الحاجة وغيرها وقال الشيخ تقي
 الدين يجوز تغيير شرط الواف الى ما هو اصلح والي اختلف ذلك
 باختلاف الازمان حتى لو واف على الفقهاء والصوفية واحتاج الناس
 الى الجهاد صرف الى الجند فعلى اختيار الشيخ رحمه الله يجوز صرف
 ثمن الاضحية الى من اشتدت حاجته من ولد الواف وذكر عبد الرزاق
 عن ابن جريج قال قال رجل لعطاء: رجل جعل ذودا في سبيل الله قال
 أله ذوق رابة محتاجين؟ قال نعم قال فادفعها اليهم فكانت هذه قتياء في هذا
 واشباهه والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

من عبد الله بن عبد الرحمن (الباطين) الى جناب الاخ المكرم
 عثمان بن علي بن عيسى سلمه الله تعالى
 سلام عليكم ورحمة الله وبركاته (وبعد) من طرف المستلثين المسؤل
 عنها فالاولى اذا نذر انسان شيئا معيناً للشخص معين نذر تبرر فرده أو مات

قبل قبوله أو قبله وقبضه ثم رده، فأما إذا رده أو مات قبل القبول والرد فالذي يظهر بطلان هذا النذر كما تبطل الصدقة بذلك لأن الصدقة نوع من الهبة صرح به الاصحاب كما في المنى وغيره وهو ظاهر كلام أحمد أقوله في رواية حنبل : إذا تصدق على رجل بصدقة دار أو ما أشبه ذلك فإذا قبضها الموهوب له صارت في ملكه انتهى

وقد صرحوا باعتبار القبول للهبة وانها تبطل بالرد وبوت الموهوب له قبل القبول فإذا كان هذا حكم الهبة والصدقة نوع من الهبة وقد جعل الاصحاب حكم الصدق المعينة حكم النذر كما نقله في القواعد عنهم ولفظه بعد كلام سبق فإذا قال هذه صدقة تعينت وصارت في حكم المنذورة صرح به الاصحاب لكن هل ذلك انشاء للنذر أو اقرار به فيه خلاف بين الاصحاب انتهى فقوله هل ذلك انشاء للنذر أو اقرار به صريح في انه إذا تصدق بشيء معين فقال هذا صدقة انه نذر حقيقة فإذا علمت ما ذكره علماءنا رحمهم الله تعالى من أحكام الهبة وقد صرحوا بأن الصدقة نوع من الهبة لها حكم الهبة بل صرحوا باعتبار القبول للصدقة ولم يخصوا بذلك نوعاً منها وجعلوا حكم الصدقة المعينة حكم المنذورة ظهر لك حكم مسئله السؤال ان شاء الله تعالى

وأما المسئلة الثانية وهي ما إذا أوصى انسان بشيء من ماله يمحج به لبعض ورثته أو يضحى به عنه فالذي يظهر صحة هذه الوصية ولزومها في الثالث بدون إجازة لأن الموصى له لا يملكها ولا ينفع بها وإنما يرجو ثوابها في الآخرة فهي كصدقته في مرضه وجعل ثوابها للوارث وقد قال الاصحاب في تعليل صحة وقف المريض ثلثه أو وصيته بوقفه على بعض

للورثة بأنهم لا يبيعون ذلك ولا يهبونه إنما ينتفعون به
ومسئلة السؤال أولى بالجواز لأن الموصي له بأن يحج عنه ونحوه
لا يملك الموصي به ولا ينتفع به في الدنيا والموقوف عليه ينتفع به ويملكه
على المشهور ولما ذكر الزركشي تعليل الاصحاب لمسئلة الوقف المذكورة
قال قلت وكأنه عتق الوارث انتهى يشير والله أعلم الى ما ذكره في
تصرف المريض اذا ملك وارثه بشراء ونحوه وقياس مسألتنا على مسألة
العتق أولى والله سبحانه وتعالى أعلم

ومن بعد ختم الكتاب عثرت على فتيا منسوبة لابي المواهب الحنبلي
انه سئل عن اوصى بأن يحج عن أمه من ماله وأمه حية فأفتى بأن ذلك
يقف على أجازة الورثة والله أعلم والذي يرجح عندي ما ذكرته في
جواب خطك ولكن حصل بعض التردد وأحييت تشريفك على ذلك
لمنتظر وتأمل والسلام

ومن كلام لاحمد المذكور قال وأما الحجة فليست بمال ولا يقصد
بها المال وإنما هي قرينة فلا يملك الموصي له بها لو كان حيا تصرفا فلا تثبت
يدون رجلين والله أعلم

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

من عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين) الى الاخ المكرم محمد آل عمر

ابن سليم سلمه الله تعالى

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وغير ذلك من حال ما سألت عنه

فقول الفقهاء: لا يزال الضرر بالضرر فهذا كما قالوا في ان الجار لا يملك

وضع الخشب على جدار جاره الا عند الضرورة اليه فان كان جدار الجار يتضرر
بوضع الخشب عليه لم يجوز لان الضرر لا يزال بالضرر . وكما لو كان مع
انسان طعام أو شراب هو مضطر اليه وانسان آخر مضطر الى ذلك
فصاحبه أحق به فلا يزال ضرر غير المالك بادخال الضرر على المالك ويدخل
في ذلك صور كثيرة

واما قوله صلى الله عليه وسلم « يصلون لكم فان اصابوا فلكم ولهم وان
اخطأوا فلكم وعليهم » وهذا يدل على ان الامام اذا حصل في صلاته نقص
فلائم عليه دون المأموم حتى لو صلى الامام محدثا جاهلا او ناسيا ولم
يعلم المأموم حتى فرغ فصلاته صحيحة واما قول من قال من الفقهاء ان صلاة
المأموم تبطل ببطلان صلاة امامه فرادهم كما لو احدث في صلاته فبطلت
فتبطل صلاة المأموم اذا علم حدث امامه مع ان كثيرا من العلماء لا يرون
بطلان صلاة المأموم اذا بطلت صلاة امامه وهو رواية عن احمد وفاقا
لمالك والشافعي واما اذا سلم الامام من نقص سهوا ثم تكلم في تلك الحال
بكلام لمصلحة الصلاة فالصحيح ان صلاته لا تبطل في رواية مشهورة
عن احمد اختارها جماعة من اصحابه وفاقا للشافعي واما شرط المرأة على
الزوج طلاق زوجته فاكثر الاصحاب يصححون هذا الشرط بمعنى ان
لها الفسخ اذا لم يف واختار المرفق وجماعة من الاصحاب عدم صحة هذا
الشرط وانها لا تملك الفسخ اذا لم يف للنهي عنه في الحديث الصحيح وارجو
ان هذا القول اقرب

واما مسألة قلب الدين في الضرورة التي ذكرتم وهي ما اذا كان له
على آخر دراهم وطالب منه الوفاء وادعى العسرة فقال اسلم اليك دراهم

في طعام توفيقي بها فان كان المسلم اليه مفسرا واكرهه غريمه على ذلك فهو حرام باتفاق الائمة قاله الشيخ تقي الدين قال لانه مكروه بغير حق وان كان المسلم اليه غير مفسر فالذي يظهر لنا عدم الجواز لان ذلك يتخذ حيلة على جعل الدين رأس مال سلم والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد آل عمر بن سليم الى جناب شيخنا المكرم عبد الله بن عبد الرحمن (ابا بطين) سلمه الله تعالى

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد افتنا - عفى الله عنك - هل تعام شيء من القرآن يجوز ان يكون صداقا أم لا والحديث الذي فيه انه صلى الله عليه وسلم زوج رجلا على سورة من القرآن وقال لا تكون لاحد بعدك مهرا هل هو صحيح ام لا كذلك - عفى الله عنك - اذا ازرع انسان أرضا منصوبة هل يكون عيشها مكروها ام لا وهل يجوز للانسان أن يشتري منه أم لا؟ أو سلم له في عيشها وعن ولد الزنا اذا صلح هل يجوز له أهداء شيء من القرب مثل الحج والتضحية لو لديه أم لا؟ وهل هو مستنون أو مكروه كذلك الرقيق الذي ما يدري عن والديه اذا اعتق وعن قول بعض الناس لبعض في أثناء الكلام يا فخرى كذا وكذا ماذا يكون، وعن ما إذا كان طريق على طرف المقبرة هل يكره للنساء المرور منه أم لا؟ وعن قول بعض الفقهاء وان اجازت المرأة بقبور فسلمت عليه فحين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الجواب وبالله التوفيق

المسئلة الاولى اختاب العلماء في جواز جعل تعاليم القرآن صداقا
وفي ذلك عن أحمد روايتان احدهما لا يجوز اختارها أكثر أصحابه
وفاقا للمالك وأبي حنيفة والرواية الثانية يجوز وفاقا للشافعي
وأما حديث لا تكون لأحد بعدك مهراً فالظاهر عدم صحته والله
سبحانه وتعالى أعلم

وأما زرع الارض المنصوبة فلا علمت فيه حكماً واضحاً والاولى
التنزه عنه ولا أحب المعاملة فيه وأهداء ولد الزنا لو الوليه المسلمين جائز
حسن إن شاء الله أغنى أهداء جميع القرب والتضحية عنهما والحج وغير
ذلك وأما الرقيق الذي لا يعلم حال والديه لا بأس بدعائه لها وكذا اهداء
القرب ، وقول بعض الناس يا عضيدي الظاهر أن المراد بمثل هذا المعاونة
على ما ينوبه من اموره مثل انتصاره به على عدوه ونحوه لا بأس به
واذا كان للناس طريق على حد المقبرة ومررت معه امرأة وسلمت
فلا بأس لانها لا تسمى زائرة والله سبحانه وتعالى أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

من محمد آل عمر بن سليم الي جناب الشيخ المكرم عبدالله ابن
عبد الرحمن (أبا بطين) سلمه الله تعالى آمين
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد افتنا أثابك الله وأحسن لك الخاتمة عن ماذا كان لانسان
على آخر دين والمدين معسر هل يجوز أن يسقط عنه قدر زكاة ذلك

الدين ويكون ذلك زكاة الدين أم لا؟ وعن ماذا كان مصرف ربيع
الوقف في أضحية وقربة هل يجوز أن يجمل جلد الاضحية قربة أم لا بد
أن يشتري جلدًا غير جلد الاضحية وعن قول بعض الناس يحق من الله
أن يكون كذا اذا كان أمر نعمة، وعن قول بعض الناس وحق الله هل
هو حلف بغير الله أو لغو، وعن قول بعض الناس بالرحمن تفعل كذا أو
يكون كذا أو ماصار كذا أو ما فعلت كذا وعن الدعاء عند دخول الامام
يوم الجمعة وبين الخطبتين وبين الاقامة والصلاة، وعن الدعاء بعد الفريضة
وبعد التسبيح والتحميد والتكبير ثلاثا وثلاثين هل الدعاء في هذه المواضع
مستحب أو مكروه أو مباح أو بعضها مستحب وبعضها مكروه، وعن رفع
اليدين بالدعاء في هذه المواضع هل هو مستحب أو مكروه أو مباح أو ما كان
مكروها فرفع اليدين فيه مكروه وما كان مستحباً فرفع اليدين فيه مستحب
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بسم الله الرحمن الرحيم

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

وبعد فالجواب وبالله التوفيق المعروف المعمول به في المذهب انه
اذا أسقط عن المسر أو فقير غير معسر زكاة الدين الذي عليه أن ذلك
لا يجوز ولا يجزي واذا شرط في غلة الوقف اضحية وقربة فالذي أرى
انه يلزمه شراء قربة فلا يكتفي بجلد الاضحية والله أعلم
وأما قول بعض الجهال يحق من الله أن يكون كذا فهذه كلمة
قبيحة يخاف أن تكون كفراً فينهى من قال ذلك وينصح

وأما الدعاء عند دخول الامام يوم الجمعة وحال جلوسه بين الخطيبين فلا علمت فيه شيئاً ولا ينكر على فاعله الذي يتحرى الساعة المذكورة في يوم الجمعة وأما الدعاء بعد الاقامة فلم يرد فيه شيء والاولى عدم فعله وأما الدعاء بعد الفرائض فان فعله لإنسان بينه وبين الله فحسن

وأما رفع اليدين في هذه الحال فلم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم وخير الهدي هدي محمد ومثل هذا ما أرى الانكار على فاعله ولو رفع يديه وأما الحلف بحق الله فكثير من أهل العلم يجوزه وبعضهم يمنع منه والمشهور في المذهب جوازه وأما قول بعض الناس لك الله ما فعلت كذا فإذا لم يكن للقاتل نية فهو لغو وقول بعض الناس بالرحمن تفعل إن كان مراده الاستعانة فلا بأس والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين) إلى جناب الولد المكرم عبد الرحمن بن محمد بن مانع سلمه الله تعالى
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وموجب الخط ابلاغ السلام والخط الشريف وصل ، ومن حال المسائل المذكورة فيه
فأما مسألة السكة إذا كسدت بتحريم السلطان لها أو بغيره أوردت
فلاصحاب انما أوجبوا القيمة إذا حرمها السلطان فنعم المعاملة بها سواء
اتفق الناس على ترك المعاملة بها أو لا . وذكروا نص الامام أحمد في
القرض وقاسوا عليه التمدد المعين في المبيع ونحن المبيع اذا رد بهيب ونحوه

بعد قبض البائع له ونحو ذلك ، وقد ذكر المسئلة ناظم المفردات وهي منها
فذكر بعض كلامه وكلام شارحها فقال :

والنقد في المبيع حيث عُيِّنَا وبعد ذا كساده تبينا
نحو الفلوس ثم لا يعامل بها فنه عندنا لا تقبل
بل قيمة الفلوس يوم العقد والقرض أيضا هكذا في الرد
أي إذا وقع العقد بنقد معين كدراهم مكسرة أو منقوشة أو بفلوس
ثم حرّمها السلطان فمنع المعاملة بها مثل قبض البائع لها لم يلزم البائع قبضها
بل له الطلب بقيمتها يوم العقد ، وكذلك لو أقرضه نقداً أو فلوساً فحرم
السلطان المعاملة بذلك فردّه المقرض لم يلزم المقرض قبوله ولو كان بائياً
بعمنه لم يتغير وله الطلب بقيمة ذلك يوم القرض وتكون من غير جنس
النقد ان أفضى الى ربا الفضل فاذا كان دراهم أعطي عنها ثانياً وبالعكس
مثلاً يؤدي الى الربا قال الناظم :

ومثله من رام عود الثمن من رده المبيع بخذ بالاحسن
قد ذكر الاصحاب ذا في ذا الصور والنص في القرض عياناً قد ظهر
أي مثل ما تقدم من اشترى معيياً أو نحوه بدراهم مكسرة أو منقوشة
أو فلوس وأقبضها للبائع فحرمها السلطان

وأما صورة بيعتين في بيعة فكثيرة جداً وضابطه ان يشترط
أحد المتعاقدين على صاحبه عقداً آخر ، ونص الامام أحمد على صور :
من ذلك كان يشترط أحدهما على صاحبه سلماً أو قرضاً أو بيعاً أو شركة
أو اجارة أو صرفاً للثمن أو غيره

قال الاصحاب : وكذلك كل ما كان في معنى ذلك مثل أن يقول

بعتك كذا بكذا على أن تزوجني ابنتك أو على أن أزوجك بنتي ، وكذا
 أن تنفق على عبدي أو دابتي أو على حصتي من ذلك قرضا أو مجانا ، فهذه
 الصور مما نص عليه الاصحاب وغيرهم ، فإذا عرفت ضابط المسئلة تبين
 لك تفصيلها وأنواعها . فإذا أجره داره بكذا بشرط أن يؤجره داره أو
 يبيعه كذا بكذا أو ساقاه على نخله أو زارعه على أرضه بشرط أن يبيعه كذا
 أو يقرضه كذا ونحو ذلك من اشتراط عقد في عقد آخر فهو من نحو بيعتين
 في بيعه وهو صفتان في صفقة وقد روى الامام احمد عن ابن مسعود
 مرفوعا انه نهى عن صفتين في صفقة . وقد فسر جماعة من الائمة البيعتين
 في بيعه بأن يقول بائع السلعة هي بنقد بكذا وبنسيئة بكذا . وحديث «من باع
 بيعتين في بيعه فله أو كسهما أو الربا» رواه ابو داود عن ابي هريرة مرفوعا
 قال الشيخ تقي الدين : للناس في بيعتين في بيعه تفسيران (احدهما) ان
 يقول هو لك بنقد بكذا وبنسيئة بكذا كما رواه سماك بن حرب عن
 عبد الرحمن بن مسعود عن أبيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن صفتين في صفقة قال سمائه هو الرجل يبيع البع فيقول هو
 بنساء بكذا وهو ينقد بكذا وكذا رواه الامام أحمد وعلى هذا فله وجهان
 أحدهما أن يبيعه بأحدهما مبهما ويتفرقا على ذلك وهذا تفسير جماعة من
 أهل العلم لكنه يتعذر من هذا الحديث يعنى حديث من باع بيعتين في
 بيعه فله أو كسهما أو الربا هذا لفظ الحديث قال فانه لا مدخل للربا هنا
 ولا صفتين هنا وإنما هي صفقة واحدة بشمن بهم

والثاني أن يقول هي بنقد بكذا وأبيعها بنسيئة بكذا الصورة
 التي ذكرها ابن عباس رضي الله عنه فيكون قد جمع صفقتي النقد والنسيئة

في صفقة واحدة وجعل النقد معيار النسبة وهذا مطابق لقوله صلى الله عليه وسلم «فله أو كسهما أو الرب» فإن مقصوده حينئذ هو بيع دراهم عاجلة بأجلة فلا يستحق الا رأس ماله وهو أو كس الصفقتين وهو مقدار القيمة العاجلة فان أخذ الربا فهو مربى

التفسير الثاني أن يبيعه الشيء بضمن على أن يشتري المشتري منه ذلك الثمن ، أولى منه ان يبيعه السلعة على ان يشتريها البائع بمثل ذلك وهذا أولى بلفظ البيعتين في بيعه فانه باع السلعة وابتاعها أو باع الثمن وابتاعه وهذا صفقةتان في صفقة واحدة بعينه هو العينة المحرمة وما أشبهها ومثل ان يبيعه نساً ثم يشتري بأقل نقداً أو بنقد ثم يشتري بأكثر منه نساً ونحو ذلك فيعود حاصل هاتين الصفقتين الى ان يعطيه دراهم ويأخذ أكثر منها وسالته عادت اليه فلا يكون له الا أو كس الصفقتين وهو النقد فان ازداد فقد ربحي وأما من مات ولم يحج فان كان قد وجب عليه الحج قبل موته لاستكمال شروط الوجوب في حقه وجب أن يحج عنه من رأس ماله أوصى به أم لا وان كان الميت لم يجب عليه الحج في حياته لعدم تكامل شرائط الوجوب في حقه في حياته لم يجب أن يحج عنه من ماله إن لم يوص به فان أوصى به فمن ثلثه هذا ما ذكره اصحابنا وغيرهم ، وأما ثبوت الحاجة في الارض المستأجرة ونحوها فاختيار الشيخ تقي الدين معلوم لديكم وجمهور العلماء على خلافه بل قال في المغني والشرح لا نعلم فيه خلافاً ولفظ الشارح بان استأجر أرضاً فزرعها فتاف الزرع فلا شيء على المؤجر نص عليه أحمد ولا نعلم فيه خلافاً لان المقود عليه منافع الارض ولم تلتف انما تلف مال المستأجر فيها فصار كدار استأجرها ليقصر فيها ثيابا

فتلفت الثياب فيها انتهى ولم يحسك صاحب الانصاف اثبات الجائحة في الاجارة عن غير الشيخ تقي الدين الا ما حكاه عن أبي الفضل في الحام وقد ذكر الشيخ عن اختياره انه خلاف ما رآه عن أحمد والذي نعتمده في المسئلة الصالح ان تيسر والا لم نحكم بوضع شيء من الاجرة كما هو قول جمهور العلماء والفرق بين الثمرة والاجرة أن الممقود عليه في شراء الثمرة هو عين الثمرة والممقود عليه في الاجارة منافع الارض ولهذا لو تركها المستأجر معطلة فلم ينتفع بها لزمته الاجرة لتلف المنافع تحت يده فالمعقود عليه في الاجارة تقع الارض فالتلف غير المعقود عليه قال في الاختيارات لما ذكر إثبات الجائحة في أجرة الارض وبعض الناس يظن أن هذا خلاف ما في المعنى من الاجماع وهو غلط فان الذي في المعنى أن نفس الزرع اذا تلف يكون من ضمان المستأجر صاحب الزرع لا يكون كالثمرة المشتركة فهذا ما فيه خلاف وانما الخلاف في نفس أجرة الارض ونقص قيمتها فيكون كما لو انقطع الماء عن الرحي

وأما الذي طلق زوجته وأقر انها خرجت من العدة قبل مرضه فانه يعمل بقوله ولا يقبل قولها انه واقعها بعد ذلك الا ببينة والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه مسائل سئل عنها الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن (ابايطين) رحمه الله تعالى (الاولى) رجل دخل اليه مدينان ليدفعا اليه ماله عليهما فاخرج احدهما عشرة دراهم وقال : هذه هي التي عندي لك خذها لتحسبها فقال : ضمها

وقال الآخر كذلك وأمره أن يضمها على دراهم الاول أو الى جنبها فأخذها صاحب الحق جميعا وحسبها فوجد نقصا لا يدرى من أيهما فما الحكم في ذلك؟
(فأجاب رحمه الله تعالى) بأن له على كل منهما اليمين انه دفع اليه حقه تاما وليس له إلا ذلك لانه فرط في خلطها فلم تكن الدعوة على انسان يعينه ، بل عليهما جميعا وهي لا نسلم الا على معين

(الثانية) ما معنى قول الحموية : أما الذين وافقوه ببواطنهم وعجزوا عن اقامة الظواهر أو الذين وافقوه بظواهرهم وعجزوا عن تحقيق البواطن أو الذين وافقوه ظاهراً وباطناً بحسب الامكان لا بد للمشركين عن سنته أن يمتدوا فيهم نقصا يذمونه به ويسمونهم بأسماء مكذوبة وان اعتقدوا صدقها كقول الرافضة : من لم ينعض ابا بكر وعمر فقد انقضت عليهما
(فأجاب رحمه الله تعالى) لما ذكر قبل ذلك : ان السنة هي ما كمل عليه

رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتقاداً واقتصاداً وقولاً وعملاً ثم ذكر التابعين له على بصيرة الذين هم اولى الناس به في الحيا والمات باطناً وظاهراً ثم ذكر الفريق الذين وافقوه ببواطنهم وعجزوا عن اقامة الظواهر فهم الذين وافقوه اعتقاداً وعجزوا عن اقامة القول والعمل كالدعوة الى الله سبحانه وطائفة وافقوه في الظواهر وعجزوا عن تحقيق البواطن هل ما هي عليه من الفرق بين الحق والباطل بقلوبهم ففهم نقص من هذا الوجه وفرق وافقوه ظاهراً وباطناً بحسب الامكان لكنهم دون الاولين التابعين له على بصيرة اعتقاداً واقتصاداً وقولاً وعملاً والله سبحانه وتعالى اعلم

(الثالثة) ان قال بعض الجهال ان من شرط الامام ان يكون قرشياً ولم يقل عارضياً ، يشير الى انه قد ادعاها من ليس من اهلها - يعني شيخ

الاسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى ومن قام معه وبعده بما دعى اليه وايضا ان البغاة محل دماؤهم دون اموالهم وقد استحل الاموال والدماء من العلماء وغيرهم فما الجواب ؟ افدنا وفقك الله للصواب

(الجواب وبالله التوفيق) اذا قال بعض الجهال ذلك فقل له : ولم يقل تركيا ، فاذا زال هذا الامر عن قريش فلو رجع الى الاختيار لكان العرب أولى به من الترك لانهم افضل من الترك ولهذا ليس التركي كفواً للعربية فلو تزوج تركي بعربية كان لمن لم يرض من الاولياء فسوخ هذا النكاح وهذا الذي يعظمه الناس تركي لا قرشي وهم اخذوها بغير ائذنى قريش ومحمد بن عبد الوهاب رحمه الله ما دعى امامة الامة وانما هو عالم ودعا الى هدى وقاتل عليه ولم يلقب في حياته بالامام ولا عبد العزيز بن محمد ابن سعود كما كان أحدهما يسمى اماما في حياته ، وانما حدث تسمية من تولى اماما بعد موتهما ، وايضا فاللقاب امرها سهل وهذا من صار واليا في صنعاء سمي اماما وصاحب مقط يسمى اماما وقتال الشيخ محمد بن عبد الوهاب من قاتله ليس لكونهم بغاة وانما قاتلهم على ترك الشرك وازالة المنكرات وعلى اقام الصلاة وايتاء الزكاة والذين قاتلهم الصديق والصحابة لاجل منع الزكاة لم يفرقوا بينهم وبين المرتدين في القتل وأخذ الاموال

قال شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى : كل طائفة ممتنعة عن التزام شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة فانه يجب قتالهم حتى يلتزموا شرائعه ، وان كانوا مع ذلك ناطقين بالشهادتين وماتنزمين بعض شرائعه ، كما قاتل الصديق والصحابة مانعي الزكاة ، وعلى ذلك اتفق الفقهاء بعدهم الى أن قال :

فأيما طائفة امتنعت عن بعض الصلوات المفروضة أو الصيام أو الحج أو عن التزام تحريم الدماء والأموال أو الخمر أو الزنا والميسر أو عن التزام جهاد الكفار وغير ذلك من واجبات الدين ومحرماته التي لا عذر لاحد في جحودها وتركها التي يكفر الجاحد لوجوبها فإن الطائفة الممتنعة تقاتل عليها لوجوبها وإن كانت مقرة بها وهذا مما لا اعلم فيه خلافا بين العلماء الى — ان قال — وهؤلاء عند المحققين من العلماء ليسوا بمنزلة البغاة الخارجين على الامام او الخارجين عن طاعته كاهل الشام مع أمير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه فان اولئك خارجون عن طاعة امام معين او خارجون عليه لازالة ولايته وأما المذكورون فهم خارجون عن الاسلام بمنزلة مانعي الزكاة انتهى وايضا فالشار اليهم في السؤال لا نقول أنهم معصومون بل يقع منهم اشياء تخالف الشرع ولولا ما يحدث من المخالفات لم يسلط عليهم عدوهم لكن عوقبوا بان سلط عليهم من هم خير منهم واحسن «اذا عصاني من يعرفني سلطت عليه من لا يعرفني» والذي ادر كنا من سيرة هذه الطائفة المشار اليها ما بقي منها الا الاسم والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم واحتجاج بعض الناس بقول بعض العلماء يباح الدماء في الخطبة لمعين ولم يقولوا يسن وايضا فالدعاء حسن يدعى له بان الله يصلحه ويسدده ويصلح به وينصره على الكفار واهل الفساد وما في الخطب من الثناء والمدح بالكذب الواجب على ولي الامر اولا البداة رعيته بالزامهم شرائع الاسلام وازالة المنكرات والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة الحدود فهذا اهم وأوجب من جهاد العدو الكافر وهذا مما يستعان به على جهاد الكفار لما روي «انما تقاتلون من تقاتلون باعمالكم» وولي

الامر انما يدعى له لا يمدح لاسيما بما ليس فيه وهؤلاء الذين يمدحون في الخطب هم الذين مانوا الدين فما دحهم مخطيء وليس في الولاية اليوم من يستحق المدح ، لا يثنى عليه وانما يدعى لهم بالتوفيق والهداية والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على محمد واله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

من جمان بن ناصر الى جناب الشيخ المكرم عبد الله بن عبد الرحمن
(ابابطين) سلمه الله تعالى

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد امتعنا الله بحياتك المرجو من احسانك الافادة عن القدرية ومذهبهم وعن المعتزلة ومذهبهم وعن الخوارج ومذهبهم انابك الله الجنة بمنه وكرمه

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته وبعد فالجواب وبالله التوفيق قد فسر النبي صلى الله عليه وسلم الايمان في حديث جبريل بالاعتقاد الباطن فقال «ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره» والاحاديث في اثبات القدر كثيرة جدا والقدر الذي يجب الايمان به على درجتين

الدرجة الاولى الايمان بان الله سبق في علمه ما يعمله العباد من خير وشر وطاعة ومعصية قبل خلقهم وابعادهم ومن هو منهم من اهل الجنة ومن هو من اهل النار واعد لهم الثواب والعقاب جزاء لاعمالهم قبل خلقهم وتكوينهم وانه كتب ذلك عنده واحصاه وان أعمال العباد تجري على ما سبق في علمه وكتابه والدرجة الثانية الايمان بان الله خلق افعال العباد كلها من الكفر والايمان والطاعة والمعصيان وشاءها منهم فهذه الدرجة يشتهها اهل السنة والجماعة

وينكرها جميع القدرية يقولون: ان الله لم يخلق أفعال العباد ولا شاءها منهم بل هم الذين يخلقون أفعال أنفسهم من خير وشر وطاعة ومعصية والدرجة الاولى نقاها غلاة القدرية كمعبد الجنى وعمر بن عبيد ونص أحمد والشافعي على كفر هؤلاء

وأما من قال ان الله لم يخلق أفعال العباد ولم يشأها منهم مع إقرارهم بالعلم في تكفيرهم نزاع مشهور بين أهل العلم، فحققة القدر الذي فرض علينا الايمان به أن نعتقد ان الله سبحانه وتعالى علم ما العباد ياملون قبل ان يوجدوا وأنه كتب ذلك عنده وان أفعال العباد خيرها وشرها مخلوقة لله واقعة بمشيئته فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن قال الله تعالى (كذلك يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء) وقال (ولو شاء الله ما فعلوه) (ولو شاء الله ما اقتتلوا) (ولو شاء الله ما أشركوا) فهذه الآيات ونحوها صريحة في ان أفعال العباد خيرها وشرها وضلالهم واهتمامهم كل ذلك صادر عن مشيئته وقال تعالى (ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها) وقال (ان الانسان لمخلوق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا) فدل ذلك على ان الله سبحانه هو الذي جعلها فاجرة أو تقية، وأنه خلق الانسان هلوعا خلقه متصفا بالهيام وقال (هو الذي خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن) ففي هذه الآية بيان ان الله خلق المؤمن وايمانه والكافر وكفره وقد صنف البخاري رحمه الله تعالى كتاب خلق أفعال العباد واستدل بهذه الآيات أو بعضها على ذلك وفي الحديث « ان الله خلق كل صانع وصنفته » أما الادلة على تقدم علم الله سبحانه بجميع الكائنات قبل إيجادها وكتابته ذلك ومنها السعادة والشقاوة وبيان أهل الجنة وأهل النار قبل

أن يوجدكم فكثيرة جداً كقوله تعالى (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم الا في كتاب من قبل أن نبرأها ان ذلك على الله يسير) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « ان الله كتب مقادير الخلائق قبل ان يخلق السموات والأرض بخمسين الف سنة وكان عرشه على الماء » وفي حديث آخر « ان اول ما خلق الله القلم فقال له اكتب جبري القلم بما هو كائن الى يوم القيامة » والاحاديث في هذا كثيرة جداً فهو لاء الذين وصفنا قولهم بأن الله لم يخلق افعال العباد ولا شاءها منهم هم القدرية الذين هم مجوس هذه الامة وقابلتهم طائفة أخرى غلوا في اثبات القدر وهم يسمون الجبرية فقالوا ان العبد مجبور مقهور على ما يصدر منه لا قدرة له فيه ولا اختيار بل هو كغصن الشجرة الذي تحركه الريح، والذي عليه أهل السنة والجماعة الايمان بأن أفعال العباد مخلوقة لله صادرة عن مشيئته وهي أفعال لهم وكسب لهم باختيارهم فلذا ترتب عليها الثواب والعقاب ، والسلف يسمون الجبرية قدرية لخوضهم في القدر

ولهذا ترجم الخلال في كتاب السنة فقال : الرد على القدرية وقولهم ان الله جبر العباد على المعاصي ثم روى عن بقة قال سألت الزبيدي والاوزاعي عن الجبر فقال الزبيدي أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل ولكن يقضي ويقدر ويخلق ويجبر عبده على ما احب

وقال الاوزاعي ما اعرف للجبر اصلاً من القرآن ولا السنة فأهاب ان اقول ذلك ، ولكن القضاء والقدر والجبر والخلق ، فهذا يعرف من القرآن والحديث

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فهذان الجوابان اللذان

ذكرهما هذان الامامان في عصر تابعي التابعين من أحسن الاجوبة
 اما الزبيدي فقال ماتقدم وذلك لان الجبر في اللغة الزام الانسان
 بغير رضاه كما يقول الفقهاء هل تجبر المرأة على النكاح ام لا وإذا عضدها
 الولي ماذا تصنع؟ فقال الله أعظم من أن يجبر أو يعضل لان الله قادر على
 أن يجعل العبد مختاراً راضياً لما يمله مبيضاً تاركا لما يتركه فلا جبر على افعاله
 الاختيارية ولا عضل عما يتركه لنكراهته او عدم إرادته ، وروي
 عن سفيان الثوري رحمه الله تعالى انه انكر جبر وقال الله سبحانه جميل
 العباد وقال الراوي عنه أراد قوله صلى الله عليه وسلم لا شج عبد القيس
 « بل جبلت عليها » فقال الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله يعني
 الحلم والانابة

وقال المروزي للامام أحمد إن رجلاً يقول ان الله جبر العباد فقال
 لا نقول هكذا وأنكر هذا وقال (يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء)
 وأما المعتزلة فهم الذين يقولون بالمنزلة بين المنزلتين يعنون أن
 مرتكب الكبيرة يصير في منزلته بين الكفر والاسلام فليس هو
 بمسلم ولا كافر ويقولون انه يخلد في النار ومن دخل النار لم يخرج منها
 بشفاة ولا غيرها ، وأول من اشتهر عنه ذلك عمرو بن عبيد وكان
 هو وأصحابه يجلسون معتزلين الجماعة فيقول قتادة وغيره: أولئك المعتزلة
 وهم كانوا بالبصرة بدم موت الحسن البصري وضم المعتزلة الى ذلك
 التكذيب بالقدر ثم ضمو الى ذلك نفي الصفات فيقبتون الاسم دون
 الصفة فيقولون عايم بلا علم سميع بلا سمع بصير بلا بصر وهكذا سائر الصفات
 فهم قدرية جهمية وامتازوا بالمنزلة بين المنزلتين وخلو دعصاة الموحدين في النار

وأما الخوارج فهم الذين خرجوا على علي رضي الله عنه وقبل ذلك قتلوا عثمان وكفروا عثمان وعائياً وطلحة والزبير ومعاوية وطائفتي علي ومعاوية واستحلوا دماءهم وأصل مذهبهم الغلو الذي نهى الله عنه وحذر منه النبي صلى الله عليه وسلم فكفروا من ارتكب كبيرة وبعضهم يكفر بالصغائر وكفروا علياً وأصحابه بغير ذنب فكفروهم بتحكيم الحكيم عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري وقالوا لا حكم إلا لله واستدلوا على قولهم بالتكفير بالذنوب بعمومات أخطوا فيها وذلك كقوله سبحانه وتعالى (ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبداً) (ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها) وقوله (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها) الآية وغير ذلك من الآيات وأجمع أهل السنة والجماعة أن أصحاب النار لا يخلدون في النار إذا ماتوا على التوحيد وأن من دخل النار منهم بذنبه يخرج منها كما تواترت بذلك الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وأيضاً فلو كان الزاني وشارب الخمر والقاذف والسارق ونحوهم كفاراً مرتدين لكان حكمهم في الدنيا القتل الذي هو حكم الله في المرتدين فلما حكم الله على الزاني البكر بالجلد وعلى السارق بالقطع وعلى الشارب والقاذف بالجلد قلنا حكم الله فيهم بذلك لأنهم لم يكفروا بهذه الذنوب كما تزعمه الخوارج

فاذا عرفت مذهب الخوارج أن أصله التكفير بالذنوب وكفروا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واستحلوا قتلهم متقربين بذلك إلى الله فاذا تبين لك ذلك تبين ضلال كثير من أهل هذه الازمنة في زعمهم أن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى واتباعه خوارج ومذهبهم مخالف

لمذهب الخوارج لانهم يوالون جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعتقدون فضلهم على من بعدهم ويوجبون اتباعهم ويدعون لهم ويضللون من قدح فيهم أو تنقص أحداً منهم ولا يكفرون بالذنوب ولا يخرجون أصحابها من الاسلام وانما يكفرون من اشرك بالله وحسن الشرك، والمشرك كافر بالكتاب والسنة والاجماع فكيف يجعل هؤلاء مثل أولئك، وانما يقول ذلك معاند يقصد التنفير للعلماء أو يقول ذلك جاهلاً بمذهب الخوارج ويقوله تقليداً ولو قدرنا اني انسانا يقع منه جراءة وجسرة على اطلاق الكفر جهلاً منه فلا يجوز ان ينسب الي جميع الطائفة وانما ينسب اليهم ما يقوله شيخهم وعلمائهم بعده وهذا امر ظاهر للنصف وأما المعاند المتعصب فلا حيلة فيه اذا عرفت مذاهب الفرق المسئول عنها فاعلم أن أكثر أهل الامصار أشعرية ومذهبهم في صفات الرب سبحانه وتعالى موافق لبعض ما عليه المعتزلة الجهمية فهم يثبتون بعض الصفات دون بعض فيثبتون الحياة والعلم والقدرة والازادة والسمع والبصر والكلام وينفون ما سوى هذه الصفات بالتأويل الباطل مع انهم ولما أثبتوا صفة الكلام موافقة لأهل السنة فهم في الحقيقة نافون لها لان الكلام عندهم هو المعنى فقط ويقولون حروف القرآن مخلوقة لم يتكلم الله بحرف ولا صوت فقالت لهم الجهمية هذا هو نفس قولنا ان كلام الله مخلوق لان المراد الحروف لا المعنى ومذهب السلف قاطبة ان كلام الله غير مخلوق وأن الله تعالى تكلم بالقرآن حروفه ومعانيه وأن الله سبحانه وتعالى يتكلم بصوت يسمعه من يشاء والاشعرية لا يثبتون علو الرب فوق سماواته واستواءه على عرشه

ويسمون من أثبت صفة العلو والاستواء على العرش مجسما مشبها وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة فانهم يثبتون صفة العلو والاستواء كما أخبر الله سبحانه بذلك عن نفسه ووصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تكليف ولا تعطيل وصرح كثير من السلف بكفر من لم يثبت صفة العلو والاستواء، والاشاعة وافقوا الجهمية في نفي هذه الصفة لكن الجهمية يقولون انه سبحانه وتعالى في كل مكان ويسمون الحلولية والاشعرية، يقولون كان ولا مكان فهو على ما كان قبل أن يخلق المكان، والاشعرية وافقون أهل السنة في رؤية المؤمنين ربهم في الجنة ثم يقولون إن معنى الرؤية انما هو زيادة علم يخلقه الله في قلب الناظر يبصره لارؤية بالبصر حقيقة عيانا فهم بذلك نافون للرؤية التي دل عليها القرآن وتواترت بها الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومذهب الاشاعة أن الايمان مجرد التصديق ولا يدخلون فيه أعمال الجوارح قالوا وإن سميت الأعمال في الاحاديث ايمانا فعلى المجاز لا الحقيقة ومذهب أهل السنة والجماعة أن الايمان تصديق بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح وقد كفر جماعة من العلماء من أخرج العمل عن الايمان فاذا تحققت ما ذكرنا عن مذهب الاشاعة من نفي صفات الله سبحانه وتعالى غير السبع التي ذكرنا ويقولون ان الله لم يتكلم بحرف ولا صوت وان حروف القرآن مخلوقة ويزعمون أن كلام الرب سبحانه وتعالى معنى واحد وأن نفس القرآن هو نفس التوراة والانجيل لكن إن عبر عنه بالعربية فهو قرآن وإن عبر عنه بالعبرانية فهو توراة وإن عبر عنه بالسريانية فهو انجيل ولا يثبتون رؤية أهل الجنة ربهم بأبصارهم اذا عرفت ذلك عرفت

خطأ من جعل الاشعرية من أهل السنة كما ذكره السفاريني في بعض كلامه
ويمكن أنه أدخلهم في أهل السنة مدارة لهم لانهم اليوم أكثر النسل والاسر
لهم والله أعلم مع انه قد دخل بعض المتأخرين من الحنابلة في بعض ما هم عليه
وأما قوله صلى الله عليه وسلم « إن الشيطان قد أيس من أن يعبد
المصلون في جزيرة العرب » فقد يحتاج بهذا الحديث من زعم أن هذه
الامور الشريكة التي تفعل عند القبور ومع الجن مثل سؤالهم قضاء
الحاجات وتفريج الكربات والاستعاذة بهم والتقرب اليهم بالذبح لهم
والنذر وغير ذلك من أنواع العبادات ليست عبادة لهم ولا شركا فيقال
(أولا) إن النبي صلى الله عليه وسلم نسب الاياس الى الشيطان ولم يقل ان الله
آيسه فالاياس انصائر من الشيطان لا يلزم تحقيقه واستمراره ولكن
عدو الله لما رأى ما ساءه من ظهور الاسلام في جزيرة العرب وعلوه ايسر
من ترك المسلمين دينهم الذي أكرمهم الله به ورجوعهم الى الشرك الاكبر
وهذا كما أخبر الله سبحانه وتعالى عن الكفار في قوله (اليوم يئس الذين
كفروا من دينكم) قال المفسرون لما رأى الكفار ظهور الاسلام في أرض
العرب وتمكنه فيها يئسوا من رجوع المسلمين عن الاسلام الى الكفر
قال ابن عباس وغيره من المفسرين يئسوا أن تراجعوا دينهم قال
كثير وعلى هذا يرد الحديث الثابت في الصحيح أن رسول الله
الله عليه قال « ان الشيطان يئس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب ولكنه
في التحريش بينهم » يعني أن اياس الشيطان مثل اياس الكفار وأن الشيطان
يئس من ارتداد المسلمين وتركهم دينهم ولا يلزم من ذلك امتناع وجود الك
في أرض العرب ولهذا قال ابن رجب على الحديث أن الشيطان يئس أن تج

الامة على أصل الشرك الاكبر يوضح ذلك ما حصل من ارتداد
أكثر أهل الجزيرة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وقتال الصديق
والصحابه لهم على اختلاف تنوعهم في الردة وقال أبو هريرة لما مات النبي
صلى الله عليه وسلم : وكان أبو بكر وكفر من كفر من العرب وردة
بني حنيفة مشهورة

وقول النبي صلى الله عليه وسلم «ان الشيطان يئس أن يعبد المصلون»
معناه انه يئس أن يطيعه المصلون في الكفر بجميع أنواعه لان طاعته في
ذلك هي عبادته ، قال الله تعالى (ألم أعهد اليكم يا بني آدم ان لا تعبدوا الشيطان)
ومن استدل بالحديث على امتناع وجود كفر في جزيرة العرب فهو ضال
مضل فماذا يقول هذا الضال في الذين قاتلهم الصديق والصحابه من العرب
وسموا مرتدين كفاراً ؟ فلازم دعوى هذا الضال انه لم يكفر أحد من
العرب بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وان الصحابة أخطأوا في قتلهم
والحكم عليهم بالردة ، وقد ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال « لا تقوم الساعة حتى تعبد اللات والعزى » ومكانهما
معلوم . وقال صلى الله عليه وسلم « لا تقوم الساعة حتى تضطرب اليات
نساء دوس عند ذي الخصلة » وهو صنم لدوس رهط أبي هريرة بعث
النبي صلى الله عليه وسلم جرير بن عبد الله البجلي وهدمه وفي الحديث
الصحيح من خبر الدجال « انه لا يدخل المدينة بل ينزل بالسبخة فترجف
المدينة ثلاث رجفات فيخرج منها على كافر ومنافق » فأخبر ان في المدينة اذ
ذاك كفاراً ومنافقين ،

ويقال أيضاً لهذا المجادل بين لنا الشرك الذي حرمه الله وعظم امره

فانه لا يعرفه أو يفسره بالشرك في الربوبية الذي أقر به المشركون ،
وحينئذ يدنت له ان الشرك في الالهية وهو جعل شيء من العبادة لغير
الله كالسجود ودعاء الاموات والناثين والذبح لهم والنذر لهم ، وهذه
الامور كانت تفعل عند مشاهد شركية في اليمن والحرمين ومع الجن في
نجد وغيرها من الجزيرة

أبظن هؤلاء المجادلون بالباطل ان العلماء الذين نصروا على ان هذه
الافعال والاقوال من الشرك الأكبر انهم لا يعرفون معنى الحديث الذي
أوردتموه ؟ أو لا يعرفون الشرك ؟ وهذا ظاهر والله الحمد ، ونص عليه
العلماء وذكروا الاجماع عليه وأقاموا عليه الادلة من الكتاب والسنة ،
فان كابر وعاند فانه لا يضرب إلا نفسه ، ولا يضرب الله شيئا ، نسأل الله أن
لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا ، وأن يهب لنا من لدنه رحمة انه هو الوهاب
والله سبحانه وتعالى أعلم ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم

سئل الشيخ العالم العلامة عبد الله بن عبد الرحمن (ابا بطين) رحمه
الله تعالى عن كتب اسم الميت على نصيبه القبر فقال داخل في عموم النهي
عن الكتابة على القبر ،

وسئل كم نصاب الزكاة في الاربل ؟ فقال احدى وعشرون او اثنان وعشرون
وسئل عن الرسم على القبر فقال لا بأس والنبي صلى الله عليه وسلم علم
على قبر عثمان بن مظعون بحجر جعله علما عند رأسه

وسئل عن فعل ذوات الاسباب في وقت النهي فقال الذي يظهر لي
أن القول بجوازه أولى

وسئل ايضا عن (العمل لاجل الناس شرك وتركه لاجل الناس رياء)
فقال هذا من كلام الفضيل بن عياض

وسئل عما يقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «من مات بالحرمين
بمث يوم القيامة آمنا» فقال كذب لا أصل له

وسئل عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد قنوت الوتر ؟
فقال مستحبة قليل وآله فقال لا بأس كما في التشهد

وسئل عما ذكر من ان الريح اتت سليمان بن داود عليه السلام ،
فقال لا اصل له

وسئل عما يفعل بالصبي الذي يسمونه التعصيب هل يجوز ام لا فقال
ما علمت فيه شيئا ولكني اكرهه والله اعلم

وسئل عما يحكي من دم البرزاني انه دواء لعضة الكلب الكلب المسمى
الآن بالمفلوث فقال لا أصل له، والتداوي بالنجس حرام

وسئل عما يقول بعض الناس اذا سلم عليه احد وسأله عن حاله قال :
الله يسأل عن حالك فقال هذا كلام قبيح ينصح من تلفظ به

وسئل عن قول الانسان امتعني الله بحياة فلان قال مرادهم ان الله
يبقيه مادته حيا ولا يبين لي فيه بأس والله سبحانه اعلم

وسئل عن الوطء بعد الحيض قبل الغسل افيه كفارة ام لا فقال
الظاهر انه مافيه كفارة

وسئل عن ما اذا داوى الانسان عينه ليلا في رمضان فوجد طعمه
نهارا في حلقه ، هل يضر ذلك على صيامه ؟ فقال : أرجو أنهما يضر والله
سبحانه وتعالى أعلم

وسئل عن كراهة بعض الناس الاستجار في الارض لانه يُخَاق منها ، فقال : هذا وسواس شيطاني ما يلتفت اليه

وسئل عما يجري على السنة بعض الناس من قولهم : عليّ الحرام ، أو الحرّم ؟ فقال : ان نوى تحريم شيء فعلى نيته ، وان لم ينو شيئاً فلفو وقول : الله يحرم بلفظ المضارع ليس بشيء والله سبحانه وتعالى أعلم

وسئل عما يجري على السنة بعض الناس من قولهم : الله يخلي عنا ، هل فيها بأس ؟ فقال ما علمت فيها بأساً لان معناها الله يتسامح عنا والله أعلم وسئل عن أقسام بعض الناس بقول : الله يعلم ما فعلت كذا ، فقال :

ان كان القائل صادقاً في قوله فلا بأس ، وان كان كاذباً في قوله الله يعلم ما فعلت كذا وهو قد فعله أو الله يعلم ما صار كذا وهو قد صار فهذا حرام ولو عرف القائل معنى قوله لكان قوله هذا كفراً ، لان مقتضى كلامه ان الله يعلم الامر على غير ما هو عليه ، فيكون وصفاً لله بالجهل ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً والله سبحانه وتعالى أعلم

وسئل عما يستعمله كثير من الناس من قولهم في التحية الله بالخير فقال هذا كلام فاسد خلاف التحية التي شرعها الله ورضيها وهو السلام فقال صبحك الله بخير أو الله يصبحك بالخير بعد السلام فلا ينكروا الله أعلم وسئل عن قول بعض الناس تبارك بالله ثم بكم تتبرك بدخولكم تتبرك بخصرتكم فقال ما علمت فيه شيئاً ولا أحبه خاصة إذا قيل ذلك لمن لا يظن به خيراً

وسئل عما يحكى ان صخرة بيت المقدس نزلت من السماء شيئاً فشيئاً واذا وصلت الى الارض قامت الساعة فقال هذا كذب باطل

وسئل عما يقول بعض العوام : مالك صفاتي ماذا يترتب عليه ؟
 فقال هذا اللفظ قبيح ولو قصد به نفى الوصف مع انه مراده فيما يظهر
 ولو اعتقد معناه في نفى الصفات كان كفرا والله أعلم
 وسئل عن الاوراد التي تجزأ ورد يوم الجمعة وورد يوم السبت وورد
 يوم الاحد الخ فقال لا أصل له الورد واحد لكل يوم
 وسئل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم لما غشيه الكفار يوم
 حنين « أنا ابن عبد المطلب » فقال هذا إظهار للافتخار والقوة في تلك الحال
 وسئل عمن مزق من كتب أهل السنة شيئا ما حكمه فقال إن
 كان الكتاب مشتملا على آيات وأحاديث وفعل ذلك امتهاانا له واستهانة
 فلا يبعد القول بكفره والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على محمد
 وآله وصحبه وسلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه مسائل سئل عنها الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين)

رحمه الله تعالى

(فأجاب) مسألة قص الشارب وحفه سنة مؤكدة ويكره تركه وصرح
 بعضهم بوجوب القص فيكون عدم قصه محرما لحديث « من لم يأخذ
 شاربہ فليس منا »

(مسألة) اشتراط بعضهم مراعاة الموالاة في الوضوء إذا كان
 يعض أعضائه جرح فيلزم من ذلك غسل الصحيح عند كل تيمم وعدم

جواز انطهارة قبل الوقت وفي ذلك مشقة وأي وجه يكون به الخروج
الجواب اشتراط الترتيب بين الوضوء والتيمم إذا كان في بعض أعضاء
الوضوء ما يتيمم له فالذي يظهر لي عدم وجوب الترتيب ولأن في ذلك
حرجا وما جمل عليكم في الدين من حرج وكذلك يترجح غمدي عدم
وجوب الموالاة فيعيد التيمم إذا خرج الوقت الذي يتيمم فيه لبعض
أعضاء الوضوء فقط والله اعلم

(مسألة) الماء إذا تغير وهو قليل فالثابت فيه وهل يفرق بين الجاري
والراكدام لا؟ (الجواب) أما الماء القليل إذا خالطته نجاسة ولم تغيره فالذي
يترجح عندنا طهارته وأنه لا ينجس إلا بالتغير لكن الاحتياط حسن
فعله خروجا من الخلاف

(مسألة) ماء وردت عليه إبل وغنم وهو كثير وتغير بابو الهائل يسلب
ذلك طهوريته أم لا

(الجواب) الماء إذا خالطه بول أو روث طاهر فلا يضره إذا كان
باقيا على إطلاقه وما تلقية الریح والسيول يعني عنه

(مسألة) إذا كان على زيد لعمر دين وله به رهن وأعطاه ديناً أيضاً
وقال أنا على رهنى السابق هل يجوز ذلك أم لا

(الجواب) وبالله التوفيق ما يفعله بعض الناس اليوم إذا كان عنده
رهن مثلاً في مائة مثلاً ثم استدان أن من المرتهن ديناً آخر وأدخله في الرهن
فلا كثر من العلماء لا يجوزون ذلك وهو المشهور في المذهب وفيه

تحول آخر بالجواز وعمل الناس عليه ويحكم به والله أعلم
(مسألة) من كان بعرفة بمن نوى الإقامة بمكة فوق أربعة أيام هل

الاولى له القصر أو الجمع

الجواب أما الحاج الذي نوى الإقامة أكثر من أربعة أيام بمكة فالجمهور على أنه يجوز له الجمع بعرفة ومزدلفة وأما القصر بعرفة فلا احتياط الاتمام

(مسئلة) اشترط بعضهم أن طهارة المني لا تكون إلا بعد استنجاء أو استجمار وقال قائل وكذا احتكر طوبى فرج المرأة هل طهارتها على الاطلاق أو يتوجه تقييدهم

الجواب أما القول في طهارة المني فهو مذهب أحمد والشافعي لكن الشافعية يشترطون كون خروجه بعد الاستنجاء بالماء والخفالة يقولون بطهارته ولو كان خروجه بعد استجمار بالحجر ونحوه فإن لم يتقدمه استجمار شرعي ففي النفس منه شيء ولم أر من صرح بحكم والحالة هذه واستدلوا على رطوبة فرج المرأة بدلالة السنة على طهارة المني ولو كان من جماع لحديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت تفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابساً وهو صلى الله عليه وسلم لا يحتلم والحديث مطلق ومني الرجل في الجماع يباشر رطوبة فرج المرأة فدل على طهارتها لكن صرح الشافعي بأن رطوبة فرج المرأة إذا انفصلت عن محائها تنجس من أصابته ولم أرى لأصحابنا تصريحاً بذلك والله أعلم (مسئلة) بيع السلم لمن هو عليه بشرط قبضه منه هل يصح أم لا (الجواب) أما دين السلم لمن هو عليه فأكثر أهل العلم لا يجوزونه والشيخ تقي الدين يرى الجواز

(مسئلة) إذا دخل المسبوق مع الامام ولم يدرك الركوع مع الامام

إذا لم يتابع إمامه في السجود هل تبطل صلاته أم لا
 (الجواب) أما الذي يدخل مع الإمام بعد رفعه من الركوع فإنه
 يجب عليه متابعتة لكن أرجو أن ذلك يفتقر في حق الجاهل
 (مسئلة) رهن الضامن في الدين الذي ضمن يصح ذلك أم لا
 (الجواب) أما رهن الضامن فلا يصح لأنه لم يثبت له حق
 عند المضمون عنه ولا يعلم أنه يؤل الى الثبوت

(مسئلة) إذا دخل المأموم مع الإمام لظنه أنه مسافر لعلامة رآها
 فآثم إمامه ماذا له

(الجواب) إذا دخل المأموم مع الإمام بنية القصر لظنه أن الإمام
 مسافر لعلامة رآها فآثم إمامه نوى الاتمام وأجزأته صلاته والله أعلم
 (مسئلة) إذا لم يعق الاب عن ابنه هل للابن أن يعق عن نفسه
 (الجواب) وبالله التوفيق العقيقة مشروعة في حق الاب فقط عند
 الجمهور واستحب جماعة من الخنابلة أن يعق عن نفسه إذا بلغ وهي مشروعة
 ولو بعد موت المولود والله أعلم وعلى علي محمد وآله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبدالله بن عبد الرحمن (أبابطين) الى جناب الاخ المكرم صالح
 ابن عبد الرحمن بن عيسى سلمه الله تعالى
 سلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد فموجب لتحريره ابلاغ السلام ومن حال ما-ألت عنه
 فاذا صار لإنسان يجلس في المسجد فلا بأس كونه يجمل عصاه في مكان
 فاضل بحيث أنه ما يخرج من المسجد الا لما لا بد منه من نحو ضوء وكذلك

لفطور وسحور ونحوه فلا بأس بعمله عصاه في مكان فاضل وان كان يحيط عصاه في مكان ويخرج لاشغاله لنحو بيع وشراء او كد ونحوه فلا يذنبني لمثل هذا يحيط عصاه في مكان يحميه عن غيره

وأما الذي ما يخرج الا لنحو أكل وشرب او وضوء فلا بأس بعمله عصاه في مكان فاضل ليجوز فضيلة الصف الاول او وسط الصف وكذلك الجمعة وغيرها

وأما من دخل المسجد ووجد فيه عصي يضعونها اهلها ويخرجون لغرضاتهم فلا بأس بتوخيها والحجبي في موضعها فان حاذرت من شيء يصير في نفس اخ لك اذا اخرت عصاه وجلست في مكانه فالذي احب تركها والجلوس في مكان آخر ولا تنسنا يا اخي من دعائك في هذا الشهر المبارك وفي الحديث الصحيح « ان الانسان اذا دعا لاخيه بظهر الغيب قال الملك ولك بمثل ذلك »

ومن حال خروج المعتكف لنسل الجمعة فلا يخرج له ولا لغيره من السنن الا ان يشترط ذلك في اول اعتكافه فيجوز له الخروج ويصح شرطه وأما السحور وهو مسنون وان قل كما في الحديث « ولو ان يجرع أحدكم جرعة من ماء » والسلام انتهى

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين) الى جناب الاخ المكرم الشيخ عثمان بن علي بن عيسى سلمه الله تعالى
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وموجب الخط ابلاغ السلام وما

ذكرت من حال كتاب الحاكم برواية الهلال فالذي يظهر لي العمل به والاعتماد عليه في ذلك لان الفقهاء ذكروا أنه اذا روي هلال رمضان بمكان لزم جميع الناس الصوم وانما ثبت ذلك غالباً في حق غير أهل موضع الرؤية بأخبار الثقات فرعا عن أصل وخطوط القضاة بل أهل موضع الرؤية ليسوا كلهم يأتون الى الشاهد برواية الهلال ليسمعوا شهادته بل يعتمدون على أخبار بعضهم بعضاً عن الشاهد كشهادة الفرع على الاصل فاذا تقرر قبول خبر الفرع أو شهادته في ذلك فكذا كتاب القاضي لان الفقهاء ذكروا أنه لا تقبل الشهادة على الشهادة الا بما يقبل فيه كتاب القاضي الى القاضي وأن كتاب القاضي حكمه كالشهادة على الشهادة وكلامه في الكافي صريح في قبول الشهادة على الشهادة في ذلك لما ذكر وجبهين في قبول قول المرأة في هلال رمضان

قال في تعليل الوجه الثاني ولهذا لا يقبل فيه شهادة الفرع مع إمكان شاهد الاصل فدل كلامه على قبول شهادة الفرع مع الامكان ونظيره صاحب الفروع بقوله كذا قال والذي يظهر لي أن تنظيره انما هو لاعتباره لقبول شهادة الفرع عدم امكان شاهد الاصل كما قدمنا أن المسلمين يعتمدون على ذلك مع الامكان وعدمه ولعلك وقفت على قول شارح الاقناع عند قول الماتن في حكم كتاب القاضي لا يقبل في حد لله تعالى كزنا ونحوه قال الشارح والعبادات ووجه ذلك لانه لا مدخل لحكمه في عبادة فكذا كتابه قال الشيخ تقي الدين امور الدين والعبادات المشتركة لا يحكم فيها الا الله ورسوله اجماعاً قال في الفروع عقبه فدل ان اثبات سبب الحكم كرواية الهلال والزوال ليس يحكم الخ فدل ذلك ان كتاب

القاضي بآثبات رؤية الهلال ليس حكماً في عبادة ولا إثباتاً لها وإنما هو لآثبات سببها فلا ينافي كونه لا يقبل في عبادة وكونه لا يحكم فيها وقد صرحوا بأنه لا مدخل لحكمه في عبادة ووقت وإنما هو فتوى فدل كلامهم على أن آثباته لرؤية الهلال مثلاً فتوى والفتوى يعمل فيها بالخط وإن كان كتابه شهد عندي فلان وفلان مثلاً بروية الهلال ففرع على أصل لا فتوى والله سبحانه أعلم

ومن طرف هلال رمضان شهد على رؤيته رجلان من أهل الرس شهدا برويته ليلة الجمعة وجماعتهم يزكونهم ونحن نعمل بشهادتهما عند ظهوره انشاء الله تعالى احببنا اخباركم

وما ذكرت من حال المرأة التي استدخلت ذكر زوجها وهما محرمان مرادكم وهو نائم هل يجب عليه كفارة أم لا وهل تحملها عنه الزوجة كالنفقة أم لا فالظاهر وجوب الفدية عليه لأن هذا نوع إكراه والمكره تجب عليه الفدية على الصحيح من المذهب قال في الانصاف في باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة عند قول المصنف وإذا جامع في شهر رمضان الخ شمل كلام المصنف المكره وهو الصحيح من المذهب نص عليه وعاليه أكثر الأصحاب وسواء إكراهه حتى فعله أو فعل به من نائم وغيره إلى أن قال وحيث فسد الصوم بالإكراه فهو في الكفارة كالناسي على الصحيح من المذهب وقيل يرجع بالكفارة على من إكراهه قلت وهو الصواب انتهى

فتبين بذلك أن المذهب وجوب الكفارة على من استدخلت زوجته ذكره وهو نائم وإنما لا تحملها عنه على الصحيح من المذهب كما تعمل نفقة القضاء والله أعلم

وأما من قيل له لم ضربت غلامك ولم ادميته فقال ان كان ظهره
منه دم فهو حر هل يمتق بذلك التعليق اذا وجد الشرط وهو ظهور الدم
فالظاهر انه يمتق اذا كان قد وجد الشرط وهو ظهور الدم والتعليق على
الماضي معلوم في الكتاب والسنة والله اعلم

وما سألت عنه هل للاجتماع للصلاة عند نزول الوباء اصل فانا
مأملت لذلك اصلا من كونه يشرع لذلك صلاة كالاستسقاء والكسوف
وانما حصل الاختلاف في الفنون لوفعه ولما وقع عندنا في السنة الماضية
اكثرنا علينا الجماعة وذكرتم لهم اني مأملت لهذا أصلا فبالغواظن منهم
أن ما بينه وبين رفعه الا الصلاة فوافقناهم وقلنا أتوا صلاة توبة
وأما ما يفعله بعض الناس من ذبح شاة أو غيرها يسمونه فدية فهذا
لا شك في انه بدعة ما يجوز انتهى

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين) الى جناب الولد المكرم سليمان
ابن عبد العزيز سلمه الله تعالى
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ومن حال عدد الجمعة واعتبار الاربعين وعدم اعتبار ذلك فالخلاف
فيه مشهور وأظن عادة جماعتك في السابق انهم يصلون جمعة مع نقصهم
عن الاربعين وانهم فعلوا ذلك بفتوى مفت فان استمرروا ثم على عادتهم
فأرجو أن ما عليكم خلاف فان احبوا انهم يصلون ظهراً ولا يجمعون فهو فيما
ارى أحوط والله اعلم انتهى

ومن جواب للشيخ عبد الله ابن عبد الرحمن (أبا بطين) قال وأما

الذي طلق زوجته وأقر أنها خرجت من العدة قبل مرضه فإنه يعمل بقوله ولا يقبل قولها أن واقعها بعد ذلك الابينة والله سبحانه وتعالى أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد بن عبدالله بن مانع الى جناب الشيخ المكرم عبدالله ابن عبد الرحمن (أبا بطين) سلمه الله تعالى
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وموجب الخط ابلاغ جنابك الشريف جزيل السلام والسؤال عن الحال لازات محروسا في خير وعافية وغير ذلك

ماقولك رفع الله قدرك في ربيع عقار وقف انتقل من طبقة الى طبقة أرضا أو نخلا من مزارعة أو مساقاة أو أجرة بعد ظهور الثمرة ومتى تستحق الطبقة الثانية لذلك وهل بين من كان يستحقها بوصف أو مقابلة عمل فرق ، افتونا مأجورين

بسم الله الرحمن الرحيم

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

وبعد فالجواب وبالله التوفيق : الكلام في هذه المسألة كالكلام في الحمل في أنه يتجدد حقه من الوقف بوضعه لاقبله من ثمر وزرع كتجدد حق المشتري هذا هو المشهور في المذهب ومن المعلوم انه اذا بيعت أرض وفيها زرع كبر ونحوه انه للبائع ما لم يشترطه المشتري فمكذا حكم الحمل المستحق للوقف بعد وضعه

قال في المنعي ومن وقف على اولاده واولاد غيره وفيهم حمل لم يستحق شيئا قبل انفصالة

قال احمد في رواية جعفر بن محمد فيمن وقف نخلا على قوم وما توالدوا ثم ولد مولود فان كان النخل قد ابرت فليس له فيه شيء وهو الاول وان لم تكن قد ابرت فهو معهم وانما قال ذلك لانها قبل التأبير تتبع الاصل في البيع وهذا الموجود يستحق نصيبه فيقبضه حصته من الثمر كما لو اشترى ذلك النصيب من الاصل وبعد التأبير لا تتبع الاصل ويستحقها من كان له الاصل فكانت الاول لان الاصل كان كله له فاستحق ثمرته كما لو باع هذا النصيب منها ولم يستحق المولود منها شيئا كالمشتري وهكذا الحكم في سائر ثمر الشجر الظاهر فان المولود لا يستحق منه شيئا ويستحق مما ظهر بعد ولادته وإن كان الوقف أرضا فيها زرع يستحقه البائع فهو الاول وإن كان مما يستحقه المشتري فللمولود حصته منه لان المولود يتجدد استحقاقه للاصل كتجدد ملك المشتري فيه انتهى كلامه

وهذا التعليل الذي علل به ظاهر في أن حكم الطبقة الثانية حكم الحمل وهذا واضح والله الحمد

قال في الانصاف تجدد حق الحمل بوضعه من ثمر وزرع كمشتر نخله المروذي وجزم به في المنعي والشرح والحارثي وقال ذكره الاصحاب في الاولاد وقدمه في الفروع ونقل جعفر يستحق من زرع قبل بلوغه الحصاد ومن نخل لم يؤثر فان بلغ الزرع الحصاد وأبر النخل لم يستحق شيئا. الى أن قال. قال في الفروع وبشبه الحمل ان قدم الى تغير موقوف عليه في أو خرج منه الى بلد موقوف عليه فيه نقله يعقوب قال وقياسه

من نزل في مدرسة ونحوه قال ابن عبد القوي ولقائل أن يقول ليس كذلك لان واقف المدرسة ونحوها جعل ريع الوقف في السنة كالجمل على اشتغال من هو في المدرسة عاما فينبغي أن يستحق بقدر عمله من السنة من ريع الوقف في السنة لثلا يفضي أن يحضر الانسان شهراً مثلاً فيأخذ مغل جميع الوقف ويحضر غيره باقي السنة بعد ظهور الثمرة فلا يستحق شيئاً وهذا بأباه مقتضى الوقوف ومقاصدها انتهى

قال الشيخ تقي الدين يستحق بمحضته من مغل وقال من جمعه كالولد فقد اخطأ وللورثة من المغل بقدر ما يباشر مورثهم انتهى
قال في القواعد الفقهية واعلم ان ما ذكرناه في استحقاق الموقوف عليه ها هنا انما هو اذا كان استحقاقه بصفة محضة مثل كونه ولداً أو فقيراً ونحوه أما إن كان استحقاقه الوقف عوضاً عن عمل وكان المغل كالاجرة فيقسط على جميع السنة كالمقاسمة القائمة مقام الاجرة حتى من مات في أمثاله استحق بقسطه وان لم يكن الزرع قد وجد ونحو ذلك افق الشيخ تقي الدين انتهى

فظهر من كلامهم ان من كان استحقاقه بصفة ككونه ولداً فقيراً ونحو ذلك ان حكمه في الاستحقاق من زرع الارض الموقوفة وثمر الشجر الموقوف حكم المشتري هذا هو المعمول به في المذهب وأما من كان استحقاقه في مقابلة عمل ففيه الخلاف كما تقدم فصاحب الفروع قاس هذه المسئلة قبائها فقال : وقياسه من نزل في مدرسة ونحوه وتبعه في الاقناع وغيره وكلام الشيخ تقي الدين وابن عبد القوي وابن رجب بخلاف ذلك والعمل به اولى إن شاء الله تعالى

وأما أن كان الوقف مؤجرا فالذي ظهر لنا من كلامهم أن الاجرة تقسط على جميع السنة فمن مات من المستحقين في اثناء السنة فله من الاجرة بقدر مامضى من السنة وهو صريح في كلام بعضهم كما قال ابن رجب رحمه الله تعالى في اثناء كلام له قال كما نقول في الوقف اذا انتقل الى البطن الثاني ولم تنفسخ اجارته انهم يستحقون الاجرة من يوم الانتقال انتهى

فهذا على القول بانها لا تنفسخ بموت المؤجر من الطبقة الاولى وعلى القول الثاني الذي هو الصحيح عند ابن رجب وصحبه أيضا الشيخ تقي الدين وصوبه في الانصاف انها تنفسخ فان المنافع تنتقل للطبقة الثانية فتكون الاجرة لهم من حين انتقل الوقف اليهم قال ابن رجب أيضا في اثناء كلام له ومن أمثلة ذلك الوقف اذا زرع فيه أهل البطن الاول أو من حين أجروه ثم انتقل الى البطن الثاني والزرع قائم فان قيل ان الاجارة لا تنفسخ وللبطن الثاني حصتهم من الاجرة فالزرع يبقى للمالك بالاجرة السابقة وان قيل بالانفساخ وهو المذهب الصحيح فهو كزرع المستأجر بعد انقضاء المدة اذا كان بقاءه بغير تعريض من المستأجر فيبقى بالاجرة الى أن وان أخذه وقد نص عليه الامام احمد رحمه الله تعالى في رواية مهنا في مسألة الاجارة المنتفضية وأفتى به في الوقف الشيخ تقي الدين والله سبحانه وتعالى أعلم

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد بن عبد الله بن سليم الى جناب شيخنا المكرم عبد الله ابن
عبد الرحمن (أبا بطين) سلمه الله تعالى

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وموجب الخط ابلاغ السلام
وبعد ذلك امتعنا الله بحياتك ما قولك في حديث « ليس في أهل
البدع غيبة » رواه البيهقي في الشعب بسند جيد فمل يؤخذ من هذا جواز
أهل البدع على الاطلاق وما جنس البدع التي تبيح العرض
اثنائه « من القى جلباب الحياء فلا غيبة له » رواه البيهقي في السنن
والشعب عن أنس وقال ليس بالقوي ما معنى هذا الكلام
الثالثة حديث « بئس مطية الرجل زعموا » رواه احمد وابو داود
عن حذيفة وابن مسعود ما معناه

الرابعة ما يروي عرضنا على رسول صلى الله عليه وسلم رقية الحمد
فاذن فيها وقال « انما هي من موائق الجن وهي هذه بسم الله شجرة قرينة
قنطاء » رواه الطبراني في الاوسط هكذا ذكره ابن الجزري في الحصن
الحصين وذكر أيضا موقوفا اذا خدرت رجلاه فليذكر أحب الناس اليه
الخامسة لما قال الخضر لموسى عليه السلام لما نقر العصفور في البحر
ما نقص علمي وعلمك من علم الله الا كما نقص هذا العصفور من هذا
البحر قال بعضهم فهذا وما شاكلة راجع الى المعلومات لان علم الله الذي
هو صفة لا يتبعض ما هذا الكلام المنفرع على كلام الخضر وما يروى عن
ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يشرب على بطوننا ونهانا
ان نعرف باليد الواحدة كما يشرب القوم الذين سخط الله عليهم ولا

يشرب في الليل في اناء حتى يحركه الا أن يكون خمرًا ومن شرب بيد
وهو يقدر على اناء يريد التواضع كتب له الله بعدد أصابعه حسنات وهو
اناء عيسى ابن مريم عليه السلام
وما يروى «من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة كان الذي يتولى قبض
روحه ذو الجلال والاكرام»

وما يروى عن علي رضي الله عنه قال سمعت نبيكم على أعوان المذبر
وهو يقول «من قرأ آية الكرسي لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت ولا
يواظب عليها الا صديق أو عابد» الخ
واذا رأى هلال شوال عدلان ولم يشهدا عند الحاكم أو شهدا
وردت شهادتهما للجهل بمحالهما فهل الاولى لهما أو لمن عرف عدالتهما
الفطر أم لا وإذا أشهد أحد من الاعراب في دخول رمضان أو غيره
من المشهور فهل تقبل شهادته أم لا

وعن قوله صلى الله عليه وسلم «لا تزال الملائكة تصلي على أحدكم
مادام في مجلسه الذي صلى فيه ما لم يحدث» فهل اذا تحول الانسان من
مجلسه الى موضع آخر في المسجد هل يحصل له ذلك؟ أم لا بد من تخصيص
موضع الصلاة نفسه

وعن قول الشيخ عثمان رحمه الله تعالى : والحاصل أن الصفة تعتبر
من حيث هي هي وتارة من حيث قيامها به تعالى وتارة من حيث
قيامها بغيره وليست الاعتبارات الثلاث متماثلة اذ ليس كمثله شيء لافي
ذاته ولا في شيء من صفاته ولا في شيء من أفعاله وهو السميع البصير
فاحفظ هذه القاعدة فلها مهمة جدآ بل هي التي أغنت السلف الصالح

عن تأويل آيات الصفات وأحاديثها وهي العاصمة لهم من أن يفهموا من الكفاب والسنة مستحيلا عن الله تعالى من تجسيم أو غيره ثم بعد اثباتي لهذه القاعدة رأيتها منصوصة في كلام السيد المعين ثم رأيتها قد سبته إليها العلامة ابن القيم انتهى

يُبين لنا هذه المبارات الثلاث ومن هو السيد الذي ذكر وعن قوله عز وجل (الاله الخلق والامر) قال سفيان: فرق الله بين الخلق والامر فن جمع بينهما فقد كفر، بين لنا قول سفيان وما صفة الجمع وضده في قوله فن جمع بينهما فقد كفر افتنا اثباتك الله الجنة والسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

وبعد فالجواب وبالله التوفيق

اما الاثر المروي عن الحسن رحمه الله تعالى: قوله ليس لاهل البدع غيبة فعناه صحيح نص العلماء على جواز غيبة اهل البدع واطلقوا فيتناول كل مبتدع وبعضهم خص ذلك بالداعي الى البدعة قال الشيخ تقي الدين احمد بن تيمية رحمه الله تعالى بعد ما نجر كلامه في الغيبة فقال لكن يباح من ذلك ما اباحه الله ورسوله وهو ما يكون على وجه القصاص والعذر وما يحتاج اليه لمصلحة الدين ونصيحة المسلمين

فالاول كقول المشتكي المظلوم فلان ضربني واخذ مالي ومنعني حقي الى ان قال وكذلك بيان اهل العلم من غلط في امر رآه في امر الدين من المسائل العلمية والعملية فهذا اذا تكلم فيه الانسان بعلم وعقل وقصد

النصيحة فالله يثيبه على ذلك لاسيما اذا كان المتكلم فيه داعيا الى بدعته
فهذا يجب بيان امره للناس فان دفع شره عنهم أعظم من دفع شر
قاطع الطريق انتهى

فدل كلامه على جواز ذلك في جميع أهل البدع بل استحبابه بالشرط
الذي ذكره. وان ذلك واجب في حق الداعي الى بدعته وذكر النووي
في رياض الصالحين ستة أسباب تباح فيها الغيبة ذكرها عن العلماء قال ومنها
اذا رأى متفقا يتردد الى مبتدع أو فاسق يأخذ عند العلم وخاف أن يتضرر
المتفقه بذلك فعليه نصيحته ببيان حاله بشرط أن يقصد النصيحة الى أن قال
(الخامس) أن يكون مجاهرا بفسقه. وبدعته الى آخر كلامه رحمه

الله تعالى واستدل لذلك بأحاديث منها حديث عائشة رضي الله عنها
أن رجلا استأذن على النبي صلى الله عليه وسلم فقال «أئذنوا له بنس
أخو العشرة» قال واحتج به البخاري في جواز غيبة أهل الرب والفساد
وقال الحافظ ابن حجر المصقلاني رحمه الله تعالى في شرح هذا الحديث
بعد كلام سبق بل كل من اطلم من حال شخص على شيء وخشي أن
غيره يغتر بجميل ظاهره فيقع في محذور ما فعليه أن يطلعه على ما يحذر
من ذلك قاصدا نصيحته والامام أحمد رحمه الله تعالى مع ورعه قد تكلم في
أنات بأعيانهم وحذر منهم ومنهم من ليس معروفا بالبدعة مثل كلامه في
الحارث المحاسبي وقال لا يترك لينه وخشوعه فانه رجل سوء لا يعرفه الا
من خبره وكلامه رحمه الله تعالى في أهل البدع والتحذير منهم كثير

وأما ما روي «من التقى جلباب الحياء فلا غيبة له» فالمراد به المجاهر

بالمعصية فانه يجوز ذكره بما يجاهر به كما تقدم من كلام الثوري ونقله ذلك عن العلماء

واما قوله صلى الله عليه وسلم «بئس مطية الرجل زعموا» فهذا مثل ما في الحديث الصحيح «ان الله كره لكم قيل وقال ومعناه ان يحدث الانسان بكل ما سمع فيقول قيل كذا وقال فلان كذا مما لا يعلم صحته ولا يظنها وهو معنى الحديث الاخر «كني بالمرء كذا ان يحدث بكل ما سمع» وشبه حديث الانسان الذي يحدث به ويخبر به بالمطية التي يركبها والله اعلم والحديث الذي فيه الرقية التي قال فيها انها من موثيق الجن ما اعرف معنى هذه الالفاظ ولعلمها الفاظ ليست عربية والله اعلم

واما الاثر الذي فيه ان من خدرت رجله فليذكر احب الناس اليه فهذا الاثر مروى عن ابن عمر او ابن عباس من قوله ليس مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وفي الاثر ان المقول له قال محمد يعني ان احب الناس اليه محمد صلى الله عليه وسلم فلما قال ذلك زال خدره فان صح ففعل الله سبحانه وتعالى جعل في ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عند هذا الامر خاصية والله اعلم ولم يقل يا محمد ازل خدري او اشكوا اليك خدر رجلي كما قد احتج بهذا من يجوز دعاء النبي صلى الله عليه وسلم والاستغاثة به وسؤاله قضاء الحاجات وتفريج الكربات

واما قول من قال في تول الخضر لموسى ما انتقص علمي وعلمك من علم الله الا كما نقص هذا العصفور من البحر وقال ان المراد بعلم الله معلومه فهذا على طريقة اهل التاويل في صفات الرب سبحانه كما يقوله البيضاوي

وامثاله في قوله سبحانه (ولا يحيطون بشيء من علمه) أي من معلومه
واما مفسرو اهل السنة كان جرير والبقوي وابن كثير فأقروه
على ظاهره فقالوا (ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء) أي لا يطلع أحد
من علم الله على شيء الا بما علمه الله سبحانه وأطلعه الله عليه

وقول الخضر يشهد له قول الله عز وجل (وما أوتيتم من العلم الا
قليلا) هل يسوغ ان يقال : وما أوتيتم من المعلوم الا قليلا ، وقال تعالى
(لكن الله يشهد بما أنزل اليك أنزله بعلمه) قال ابن كثير : أنزله بعلمه أي فيه
علمه الذي أراد أن يطلع البعاد عليه من البينات والهدى والقرآن وما
يحببه الله وما يكرهه وما فيه من العلم بالغيب وما فيه من ذكر صفاته المقدسة
كما قال تعالى (ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء)

وقال الخضر لموسى : اني على علم من علم الله لا تعلمه أنت ، وأنت
على علم من علم الله علمك اياه لا أعلمه ، فهذا كله يبطل قول من تأول
العلم بالمعلوم وأي محذور في اجرائه على ظاهره والله أعلم
وما ذكرت من النهي عن الشرب باليد الواحدة وحديث الترتيب
في الشرب باليد فلا أظن لذلك أصلا والله أعلم

وأما الشرب على البطن يراد به الكرع في الماء فقد ورد حديث يدل
على جواز الكرع ففي البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على
رجل من الانصار فقال له : ان كان عندك ماء بات هذه الليلة في شنة
والا كرعنا ، والكرع هو الشرب من النهر ونحوه بالتم من غير اثناء ولا
يد ، وورد حديث رواه ابن ماجه بالنهي عن الشرب كذلك فيحمل هذا
ان صح على ما اذا انبطح الشارب على بطنه وحديث البخاري اذا لم ينبطح ،

أو يحمل النهي على التنزيه وحديث البخاري على الجواز والله أعلم
وأما الأحاديث الواردة في فضل آية الكرسي فمنها ما هو صحيح
ثابت ومنها ما ليس بصحيح والظاهر أن الحديث الذي فيه « أن الله يتولى
قبض روح من قرأها دبر كل صلاة » لا يصح وكذلك الحديث المروي
عن علي رضي الله عنه الظاهر عدم صحته والله سبحانه وتعالى أعلم

وروى النسائي وابن حبان عن أبي امامة رضى الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال « من قرأ دبر كل صلاة مكتوبة آية الكرسي لم يعنه
من دخول الجنة إلا أن يموت » قال ابن القيم : بلغني عن شيخ الاسلام
ابن تيمية رحمه الله انه قال : ما تركتها بعد كل صلاة الا نسيانا أو نحوه
وقال شيخنا ابو الحجاج المزي اسناده علي شرط البخاري

قال ابن كثير وروى ابن مردويه من حديث علي وجابر والمغيرة نحو
ذلك وفي أسانيدها ضعف

وأما حديث صلاة الملائكة على المصلي مادام في مجلسه الذي صلى فيه
فالذي يظهر أن حكم المسجد الذي صلى فيه حكم موضع صلاته والله أعلم
وأما قبول شهادة الأعراب بالهلال فحكمهم حكم الحضرة لا يحكم بشهادة
مجهول الحال ، والأعرابي الذي عمل النبي صلى الله عليه وسلم بشهادته
يحتمل أنه يعرف حاله ، والعلماء لم يفرقوا في هذه المسئلة بين البادية والحاضرة
وأما مسئلة الرؤية لهلال شوال إذا شهد به شاهدان ولم يشهدا عند
الحاكم أو شهدا عنده ولم يحكم بشهادتهما فهل لهما ولمن عرف عدتهما الفطر
أم لا ؟ أما إذا انقرد واحد بالرؤية فنص أحمد أنه لا يفطر وهو قول مالك
وأبي حنيفة وهو مروي عن عمرو عاتشة لحديث « صومكم يوم تصومون

وفطر كم يوم تفطرون» وقيل يفطر سرا وهو قول الشافعي . قال المجد :
ولا يجوز اظهاره بالاجماع ، وكذا الحكم اذا رآه عدلان ولم يشهدا عند
الحاكم أو شهدا عنده ورد شهادتهما لجبله بحالهما فالذهب انه لا يجوز لهما
ولا لمن عرف عدائهما الفطر للحديث السابق ، ولما فيه من الاختلاف
وتشتيت الكامة وجعل مرتبة الحكم لكل احد ، وهذا القول اختيار الشيخ
تقي الدين واختار الموفق انه يجوز له الفطر لحديث « وان شهد شاهدان
فصوموا وافطروا » رواه أحمد وغيره

وقول الشيخ عثمان ان الصفة تعتبر من حيث هي هي الخ يعني لها
ثلاث اعتبارات تارة تعتبر من حيث هي أي تعتبر منفردة من غير تعلقها
بمحل ، مثال ذلك البصر ، فيقال : البصر من حيث هو هو ما تدرك به
المبصرات ومن حيث تعلقه بخلق فيقال هو نور في شحمة تسمى انسان
العين تحت سبع طبقات في حدة ينطبق عليها جفنان
وأما بالنسبة الى الرب سبحانه فتقول : هو سبحانه سميع يسمع
بصير يبصر ليس كسمع المخلوق ولا كبصر المخلوق وهكذا سائر الصفات
والله سبحانه أعلم

ومراده بالسيد معين الدين هو أبو المعالي محمد بن صفى الدين
وأما قول سفيان في قوله (الاله الخلق والامر) فراده بذلك الرد على
من يقول ان كلام الله مخلوق يقول : ان الله سبحانه عطف الامر على الخلق
وامره هو كلامه فمن قال ان كلام الله مخلوق فقد جعل امره مخلوقا فجمع
بين الخلق والامر والله سبحانه قد فرق بينهما بعطفه الامر على الخلق ،
فالعطوف غير المعطوف عليه

والمراد بسفيان هو سفيان بن عيينة الامام المعروف رحمه الله تعالى
هذا ما ظهر لي والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم ، وصلى الله على محمد
وآله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين) الى جناب الاخ المكرم
علي بن سليم سلمه الله تعالى وعافاه آمين
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد من حال ماسأت عنه (فالاولى) البلد التي فيها شيء من مشاهد
الشرك والشرك فيها ظاهر مع كونهم يشهدون ان لا اله الا الله وان
محمداً رسول الله مع عدم القيام بحقيقتها ويؤذنون ويصلون الجمعة الجماعة
مع التقصير في ذلك هل تسمى دار كفر أو دار اسلام ؟ فهذه المسئلة
يؤخذ جوابها مما ذكره الفقهاء في بلدة كل أهلها يهود أو نصارى انهم
اذا بذلوا الجزية صارت بلادهم بلد اسلام وتسمى دار اسلام فاذا كان
أهل بلده نصارى يقولون في المسيح انه ابن الله أو ثلاث ثلاثة انهم اذا
بذلوا الجزية سميت بلادهم بلد اسلام فبالاولى فيما أرى أن البلد التي
سألتكم عنها وذكرتم حال أهلها أولى بهذا الاسم ومع هذا يقاتلون
لازالة مشاهد الشرك والافرار بالتوحيد والعمل به بل لو أن طائفة
امتنعت من شريعة من شرائع الاسلام قوتلوا وإن لم يكونوا كفارا
ولا مشركين ودارهم دار اسلام

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى أجمع العلماء على ان كل طائفة

امتنتعت من شريعة من شرائع الاسلام انها تقاتل حتى يكون الدين كله
لله كالحاربين وأولى انتهى

وما ذكرناه عن العلماء من انهم يسمون البلد التي أهلها يهود
او نصارى دار اسلام يذكرونه في باب اللقيط وفي غيره والله
سبحانه وتعالى أعلم

المسئلة الثانية فيمن دفع أرضه للانسان لغرسها بما اتفقا عليه من
نصيب كل منهما فهل يجوز لصاحب الارض بيع نصيبه من الغرس
ولو لم تتم المدة التي بينه وبين المغارس

(الجواب) وبالله التوفيق يجوز لصاحب الارض بيع نصيبه من
الغرس ولو لم تتم المدة التي بينه وبين المغارس لان بيع المشاع صحيح
والمشتري يقوم مقام البائع في الزام العامل باتمام العمل الذي شرط عليه
في العقد واذا تلف نصيب المغارس من النخل رفع يده عن الارض ليس
له فيها حق بل لو شرط في ابتداء العقد ان له شيئاً من الارض ففسد
العقد بخلاف بين العلماء والمشتري من مالك الارض ان كان انما
اشترى نصيبه من الغرس فهو صحيح كما ذكرنا وان كان للشراء نصيبه
من الغرس وجميع الارض فالذي ارى انه ما يصح لانه ما يمكنه تسليم
الارض والحالة هذه والله سبحانه وتعالى أعلم

الثالثة فيمن وقف وقفاً وجعل للناظر وضعه فيما يراه أنفع والمراد
فيما يراه أكثر ثوباً هل يجوز للناظر ويجب أو يستحب له صرف شيء
من منافع الوقف في قضاء دين الواقف بعد موته فنقول لا يجب صرف
شيء من غلة الوقف في قضاء دين الواقف حياً كان أو ميتاً بل لا يستحب

بل لا يجوز قال الخرقى رحمه الله تعالى ولا يجوز أن يرجع إليه أى الواقف
 شيء من منافعه قال فى المغنى بعد ذكره كلام الخرقى وجهه ذلك أن من وقف
 وقفاً صحيحاً فقد صارت منافعه للموقوف عليه وزال عن الواقف ملكه
 ومالك منافعه فلم يجوز أن ينتفع بشيء منها إلا أن يكون وقف شيئاً
 للمسلمين فيدخل فى جملتهم مثل أن يقف مسجداً فله أن يصلى فيه أو شيئاً يعم
 المسلمين فيكون كأحدكم لأنعم فى هذا كله خلافاً لما قال الخرقى بعد
 كلامه إلا أن يأكل منه فيكون له ما شرط وصحة هذا الشرط من مفردات
 المذهب وأكثر العلماء يقولون بفساد الوقف المشروط فيه ذلك وقولهم
 لا يجوز للواقف الانتفاع بشيء منه عام وقضاء دين الميت بعد موته فيه
 نفع له وأظنه لو كان حياً واستفتاكم لم تجوزوا له ذلك فما الفرق بين الحياة
 والموت وما الفرق بينه وبين الناظر والله سبحانه وتعالى أعلم

وأما محجب المؤذن هل يجوز له الكلام بين كلمات الإجابة أو يكره
 فلم أر فى ذلك كلاماً واحداً والظاهر عدم الكراهة مع أن الأولى عندي
 أن لا يشوبه بنيره من الكلام بخلاف تالى القرآن فالذي أرى كراهة
 الإجابة بين الكلمات أو الآيات فلا يدخل بين إيماضه ذكر غير متعلق
 بالقراءة كسؤال عند آية رحمة واستعاذة عند آية عذاب يدل لذلك قول
 من قال من العلماء إن القارئ إذا سمع الأذان يقدم إجابة المؤذن على
 القراءة لأن ذلك يفوت والقراءة لا تفوت ولم يقولوا يجمع بينهما والله
 أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

بسم الله الرحمن الرحيم

من الولد علي ال محمد الى جناب شيخنا المكرم الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن (ابا بطين) لازال علمه منتشرآ في جميع البلاد منتفعا به كافة العباد الحاضر منهم والباد امين

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته رازكي واشرف تحياته وبعد فوجب الخط لإبلاغ جنابك الشريف جزيل السلام والسؤال عن حالك لازلت محروسا في خير وعافية وغير ذلك متعنا الله بحياتك من حال المفارسة في الوادي او غيره اذا افطم هل ترجع الارض لاهلها او تكون في يد المفارس وهل الحكم واحد اذا بقي فيها شيء أو لم يبق فيها شيء من الفرس الاول اثمانية اذا اشترى انسان نخلا في الوادي والخيار له شترى وبعد ما ترل محمد آل فيصل الوادي وبدؤا يقطعون في النخل فسخ خياره هل له ذلك ام لا كذلك انسان طلق زوجته ومات والشهود ما عندهم علم من وقت طلاقه ولا يعلم هل خرجت من العدة ام لا هل تقول ان الاصل عدم خروجها من العدة وترث ام لا كذلك المرأة التي فيها عوار ولا تحققت خروج الولد هل تبقى في عدة ولو اكثر من اربع سنين وهل اذا كان في كل شهر ياتيها الحيض وهي ما تحققت سقوطه فالحكم فيها واحد تبقى في عدة ونو تكرر ولو طالت كذلك

(مسئلة الوقف) اذا قال وقفت على اولادي أو ذريتي فالحكم فيها واحد هل يستحقون مرتبا وهل اذا قال على اولادي كل على قدر ميراثه ثم بعد ذلك لم يكن له الا بنت أو بنات واولاد بنين هل يستحقون اولاد البنين شيئا او حتى ينقرض البنات جميعهن اقتنا اثابك الله الجنة بمنه وكرمه والسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الجواب وبالله التوفيق

أما اذا قطع الغراس فالذي أرى أن الارض ترجع الى صاحبها وليس للعامل أحداث غرس الا بمقد جديد بتراضيهما
وأما اذا بقي شيء من الغرس قليل أو كثير ففيه إشكال والذي أرى انه يشبه

(مسئلة) من اشترى أرضا وغرس فيها ثم أخذت بالشفعة أن الشفيع يدفع قيمة الغراس ان لم يختار صاحبه قلعه وكذا ان انقضت مدة الاجارة وغرسه باق مع ان التالف في هذه الحادثة يقل ويكثر فيحتاج أن ينظر فيها الاضر فيه على صاحب الارض والغراس والصلح جائزين المسلمين
(وأما المسئلة الثانية) فاذا فسخ المشتري قبل قطع النخل صح الفسخ فاذا ثبت قطع شيء منه قبل الفسخ فعلى المشتري لان الملك للمشتري فضمانه عليه

(وأما المسئلة الثالثة) فيحكم للمرأة بالارث ما لم يعلم انقضاء عدتها قبل موته
(وأما المسئلة الرابعة) فالذي أرى انها باقية في العدة ما لم تتحقق سقوطه والتحديد بأربع سنين الظاهر انه اعتبار بالغالب والا فقد يبقى أكثر من ذلك كما حققه ابن القيم وهو مشاهد اليوم
وأما تكرار الدم عليها في كل شهر فيحتمل انه دم فساد وأيضا فعند الشافعي ورواية عن أحمد أن الحامل تحيض والله أعلم

(وأما مسألة الوقف) فالحكم فيما اذا قال على اولادى أو على ذريتى
مختلف اما اذا قال على اولادى فما دام باقيا من اولاده أحد ذكر أو أنثى
استحق جميع الوقف فاذا انقرض البطن الاول صار لولدهم وفي دخول
أولاد البنات خلاف مشهور كذا اذا قال على اولادى كل على قدر ميراثه
فلا يستحق البطن الثانى شيئا حتى ينقرض الاول

وأما الوقف على الذرية فيتناول قريبهم وبميسمهم ذكورهم وأنثاهم
سواء وفي دخول أولاد البنات أيضا الخلاف المشهور والله سبحانه
وتعالى أعلم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين) الى الاخ المكرم جمان
ابن ناصر سلمه الله تعالى أمين

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وموجب الخط ابلاغ السلام وما
سألت عنه فى دعوى عيب المبيع اذا علمه انشترى وأمسكه ليرجم بالارش
فهل يقبل قوله بلا بينة أم لا فاختلف فى هذه المسألة فقهاء نجد فبعضهم
يقول يقبل قوله بيمينه وبعضهم يقول لا يقبل قوله الا بينة اشدها
حين بان له العيب وهذا هو الذى يترجم عنى

وأما قولهم من اشترى متاعا فوجده خيرا مما اشترى فعليه رده
فهذا كما لو اشترى عباءة يقول صاحبها انها صوف أو قز فوجدها المشتري
قبلاز والبائع جاهل الحال كما لو اشترى اها على أنها قبلاز فوجدها
المشتري صوفاً ونحوه فله ردها وكالو اشترى غزياً على انه ناقص فوجده

وأفيا فله رده والظاهر انه اذا أخبر صاحبه بالحال فسمحت به نفسه جاز
وأما قولهم في الاجير المشترك لا اجرة له فيما عمل فيه حتى يسلمه
لربه معمولا فالذي نرى ونعمل به في حال رعاة الابل كعامله الحضر
مع البدو واليوم في الذي يأخذ ابل الناس ليرعاها ويقوم عليه انه لا يستحق
شيئا ما لم يسلمها لربها لانه مشترك فلو هلك قبل تسليمها لربها لم
يستحق شيئا والله أعلم

وأما قولهم أن من خلص متاع غيره من هلكة استحق اجرة المثل
قالوا كما لو أخرجه من بحر أو خلصه من فم سبع أو وجده بمهلكة
بحيث يظن هلاكه في تركه لانه يخشى هلاكه وتلفه على مالكه بخلاف اللقطة
وفيه حث وترغيب في انقاذ الاموال من الهلكة لكن لو قيل في هذه
الازمنة أن من وجد حيوان غيره بمهلكة بحيث يظن هلاكه بتركه فانقذه
بنية الرجوع على ربه بما غرمه أو بأجرة عمله والحال ان لم يكتسه لم يكن
بعيدا رجوعه ولا يفهم من قولهم هذا أن المشتري من الغاصب ونحوه
يرجع بشئنه على المقصوب منه اذا أخذ سلعة لانهم ذكروا هذه المسألة
وفسروها بما ذكرنا وذكرنا أن المشتري من الغاصب يرجع بشئنه على
من اشترى منه لاعلى من عرف سلعته وأخذها وهذا ظاهر وقولهم من
خلص متاع غيره الخ من جملة ما تضمنه كلام الشيخ في قوله ومن لم
يخلص مال غيره من القلق الا بما ادى رجوع به في اظهر قولي العلماء
لانه محسن فقوله لانه محسن مشعر بأن ذلك فيمن خلص مال غيره
استفاد لصاحبه لايتملكه لانه الذي يوصف بالاحسان

وأما الذي يشترى من الغاصب ونحوه للتملك ويستعمل المبيع

ويعجفه ان كان حيوانا فهذا لا يوصف بأنه محسن وايضا الحديث المرفوع
الذي احتج به الائمة احمد وغيره من وجد متاعه عند انسان فهو أحق
به ويتبع المتاع من باعه لا يجوز أن يعارض بقول أحد كائنا من كان
وأما الخلع على نفقة الحامل ورضاع الولد ثم تبين عدمه فلموافق
لقاعدة المشهور من المذهب صحة الخلع ويرجع عليها بقدر النفقة
المشترطة وهي نفقة الحامل وقدر أجرة المرتضع حولين اذا كان الخلع
على نفقتها ورضاع ولدها

ومن قال لزوجته أنت طالق بالثلاث ان لم تعطى كذا فان كانت
نيته الفورية أو مع قرينة تقتضي الفورية وقم الطلاق بفوات الفورية
ان لم ينو الفورية ولا قرينة تدل على الفورية فهو للتراخي لكن لو تلف
الشيء المعلق عليه الطلاق والحالة هذه وقم الطلاق والله سبحانه وتعالى
أعلم وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين) الى الاخ المكرم محمد بن
عبد الله سلمه الله تعالى

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وما ذكرت من صورة الخلع فان
كانت الزوجة قالت اني حامل وطلبت من الزوج يطلقها على البراءة من
الحمل وتوابعه وصار ما فيها حمل فالذي يبين لي من كلام العلماء ان الزوج
يرجع عليها بقيمة ما غرت به فان كانت المرأة ما ادعت الحمل لكن الزوج
خاف انها حامل وطلب البراءة فلا ارى له عليها شيئا واما الطلاق فيقع

بكل حال وليس له منعها من نكاح غيره اذا كانت قد انقضت عدتها وهو يطالبها بالعرامة في صورة الغرور منها والله سبحانه وتعالى أعلم ومن خطه نقلت

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن عبد الرحمن (ابا بطين) الى الولد المكرم عبد الرحمن ابن محمد بن مانع زاده الله علما ووهب لنا وله حكما امين
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فوجب الخط ابلاغ السلام والخط وصل أوصلك الله الى ما نحب وسرنا ما ذكرت أتم الله على الجميع نعمته وما ذكرت من نكاح المسلم الكتانية فأهل الكتاب هم أهل التوراة والانجيل وأما الانكليز فالظاهر انهم نصارى فان كانوا ينتسبون الى عيسى واتباع الانجيل فهم كذلك

وأما حكم من مات في زمان الفترات ولم تبلفه دعوة رسول فالله سبحانه أعلم بهم واسم الفترة لا يختص بأمة دون أمة كما قال الامام أحمد في خطبة على الزنادقة والجهمية الحمد الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم ويروي هذا اللفظ عن عمر رضي الله عنه والكلام في حكم أهل الفترة اسنا مكلفين به والخلاف في المسئلة معروف لما تكلم في الفروع على حكم أطمار المشركين وكذا من بلغ منهم مجنوناً قال ويتوجه مثلها من لم تبلفه الدعوة وقاله شيخنا

وفي الفنون عن أصحابنا لا يعاقب وذكر عن ابن حامد يعاقب مطلقا الى أن قال القاضي أبو يعلى في قوله تعالى (وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا) في هذا دليل أن معرفة الله لا تحب عقلا وانما يجب

بالشرع وهو بمشة الرسل وانه لو مات الانسان قبل ذلك لم يقطع عليه بالنار انتهى

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في طبقات المسكفين

الطبقة الرابعة عشر قوم لا طاعة لهم ولا مصيبة ولا كفر ولا إيمان قال وهؤلاء أصناف منهم من لم تبلغه الدعوة بحال ولا سمع لها بخبر ومنهم المجنون الذي لا يعقل شيئا ومنهم الأصم الذي لا يسمع شيئا أبدا ومنهم أطفال المشركين الذين ماتوا قبل أن يميزوا شيئا فاختلقت الامة في حكم هذه الطبقة اختلافا كثيرا وذكر الاقوال واختار ما اختاره شيخه انهم يكافون يوم القيامة واحتج بما رواه الامام أحمد في مسنده عن الاسود بن سريع مرفوعا قال داربعة يمتحنون يوم القيامة: رجل أصم لا يسمع، ورجل أحمق، ورجل هرم، ورجل مات في الفترة، أما الأصم فيقول رب لقد جاء الاسلام وأنا ما أسمع شيئا وأما الأحمق فيقول رب لقد جاء الاسلام والصبيان يرموني بالبعر وأما الهرم فيقول رب لقد جاء الاسلام وما أعقل وأما الذي مات في الفترة فيقول رب ما أنا من رسول. فيأخذموها فيطعنونه فيرسل اليهم رسولا ان ادخلوا النار فهو الذي نفسي بيده لو دخلوها لكانت عليهم بردا وسلاما ثم رواه من حديث أبي هريرة بمثله وزاد في آخره ومن لم يدخلها راد اليها انتهى

وذكر ابن كثير عند تفسير قوله تعالى (وما كنا بمعدين حتى نبعث رسولا) قال وهنا مشكلة اختلاف الائمة فيها وهي مشكلة الولدان الذين ماتوا وهم صغار وآباءهم كفار وكذا المجنون والأصم والخرف ومن مات في الفترة وقد روي في شأنهم أحاديث انا ذاكرها بعون الله وتوفيقه،

ثم ذكر في المسئلة عشرة أحاديث افتتحها بالحديث الذي ذكرناه
ثم أشار الى الخلاف

ثم قال ومن العلماء من ذهب الى انهم يمتحنون يوم القيامة فمن
أطاع دخل الجنة وانكشف علم الله فيه ومن عصى دخل النار وانكشف
علم الله فيه وهذا القول يجمع بين الأدلة

وقد صرحت به الأحاديث المتقدمة المتعاضدة الشاهد بعضها البعض
وهذا قول حكاه الأشعري عن أهل السنة ثم رد قول من عارض
ذلك بأن الآخرة ليست بدار تكليف الى أن قال ولما كان الكلام في
هذه المسئلة يحتاج الى دلائل صحيحة وقد يتكلم فيها من لا علم عنده
ذكر جماعة من العلماء الكلام فيها روي ذلك عن ابن عباس وابن
الحنفية والقاسم بن محمد وغيرهم قال وليعلم أن الخلاف في الولدان مخصوص
بأولاد المشركين

فأما ولدان المؤمنين فلا خلاف بين العلماء حكاه القاضي أبو يعلى
الحنبلي عن الامام أحمد انه قال لا يختلف فيهم انهم من أهل الجنة
فأما ما ذكره ابن عبد البر انهم توقفوا في ذلك وان الولدان كلهم
تحت المشيئة وهو يشبه مارسم مالك في موطأه في أبواب القدر فهذا
غريب جداً وذكر القرطبي في التذكرة نحوه

وما ذكرت من قول الامام اذا نوى الجمع بين الصلاتين فأرجو
انه لا بأس به أن يعلمهم انه ناو الجمع لان المشهور في المذهب وفاقا لمالك
والشافعي اشتراط نية الجمع ولم أسمع في ذلك شيئاً عن الصحابة كما هو
حجة من لم يشترط النية للجمع وهو اختيار الشيخ تقي الدين لكن الخروج

من الخلاف لأبأس به والله سبحانه وتعالى أعلم وسلم لنا على الوالد
والإخوان ومن لدينا العيال والطلبة يسلمون فأنت سالم والسلام .
ومن خطه نقلت

بسم الله الرحمن الرحيم

سئل الشيخ عبدالله بن عبد الرحمن (أبوابين) عن ما إذا كان لرجل
على آخر رials وأراد أن يعطيه عنها نوعاً آخر من الفضة مثل هذه التي
يسمونها المجدييات أو غيرها
(فأجاب) هذا حرام بلا شك لأن النبي صلى الله عليه وسلم في
أحاديث كثيرة اشترط المماثلة في بيع الفضة بالفضة كما في الصحيحين من
حديث أبي سعيد مرفوعاً « لا تبیعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا
تبیعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض » والاحاديث
في هذا كثيرة ولم يستثن صورة من ذلك كما استثنى الرايا من المزاينة
بشروطها ، فمن الذي يجتريء على تخصيص هذه العمومات بالرأي ،
والنبي صلى الله عليه وسلم سمي بمبادلة الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة
بيعا ولا فرق بين كون الموضين عينين أو أحدهما في الذمة لوجود المبادلة
فيها التي عرّف بها الفقهاء البيع فقالوا في حده هو مبادلة مال بمال ، وقالوا
بيع الدين المستقر لمن هو في ذمته فسموا المبادلة بما في الذمة بيعا ، والفقهاء
يسمون الاعتياض عن ما في الذمة من أحد النقيدين بجنسه صرفاً
كما قالوا فيما إذا انسخ عقد السلم أنه يرد رأس ماله إن كان موجوداً أو
يرد عوضه إن لم يوجد فإن كان رأس مال السلم نقداً وأخذ عينه نقداً من

جنسه فصرف له حكمه ، وقالوا فيما اذا افترض ذراهم مكسرة وحرمتها
السلطان ورد المقرض فضة فصرف نعتبر له شروطه

وقال في الشرح الكبير في مسألة اقتضاء أحد النكدين من الآخر
انه يشترط لجواز ذلك أن يكون بالسعر ، وانه قول الجمهور خلافا لأصحاب
الرأي واستدل لقول الجمهور بحديث ابن عمر وعلمه بأن هذا جرى مجرى
القضاء ، فتقيد بالمثل كالقضاء من الجنس قال : والتماثل هنا بالقيمة لتعذر
التماثل بالصورة انتهى

فكلامه صريح في انه اذا كان القضاء من الجنس فلا بد من التماثل
بالصورة وجعل ذلك أصلا لمسئلة الخلاف ، فدل انه لا بد من التماثل في
الصورة اذا كان القضاء من الجنس بلا خلاف وهذا أمر ظاهر

وقد علمتم كلام الفقهاء ان من اشترى طعاما بكيل لا يصح قبضه جزافا
لحديث « إذا سميت الكيل فكل » وغير ذلك وليس في حديث جابر ما يستدل
به للجواز ، وقد استدل به ابن عبد البر وجماعة على جواز أخذ النمر على
الشجر عن ما في الذمة اذا علم انه دون حقه إرفاقا بالمدين وإحسانا اليه ،
وهذا يشبه مسألة ذكرها الفقهاء في الصلح فيما إذا أقر إنسان لآخر بدين
في ذمته فصالحه بجنسها قل أو أكثر على سبيل المعاوضة لم يجوز وان صالحه
بأقل على سبيل الإبراء والهبة لا بلفظ الصلح فهو جائز ، وقولهم ان الناس
لا مفك لهم عن ذلك فهذا حجة فاسدة وللناس عن ذلك مندوحة بأن يشتري
بالحديدات أو القطم ولا يسمى الريالات ، لكن الشيطان يضيق طرق
الحلال ويفسح طرق الحرام نسأل الله لنا ولكم الهدى والسداد والله سبحانه
وتعالى أعلم ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد بن عبد الله بن مانع الى جناب شيخنا المكرم عبد الله بن الرحمن
(أبا بطين) وفقه الله لا يوضح المشكلات ، وكشف المضلات آمين
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد أمتعنا الله بحياته : إذا اشترى
لإنسان قهوة من آخر مثلاً واكتناها كيلاً جيداً أو اشترط أنه يكيلها فلان
مثلاً وأراد بعد ذلك بيعها فباعها قال المشتري أكيلها أنا أو فلان ، والحالة
أنه هو أو فلان كيلاً أنقص من ذلك الكيل الأول هل يكون ذلك ممنوعاً
في الشرع المطهر أم لا ؟

أيضاً سلمك الله : إذا اشترط البائع على المشتري أنه لا يكيلها إلا أنت
أو فلان والحالة أنه هو أو فلان لا يحسنون الكيل الذي يساوي كيلاً أو لا
والنزم له المشتري بذلك هل يسوغ هذا الشرط أم لا ؟ فلتمس من فيض
أفضالكم تحوير الجواب باختصار وإيجاز ، ولكم بذلك من الله تعالى الثواب
الجزيل والمغاز ، سلمك الله حصل زيادة بين كيل البائع وكيل المشتري
بلا شرط على المشتري والحال أن المشتري الأول مشروط على البائع الأول
أن يكيلها فلان والمشتري الثاني لم يشترط كيل أحد ، وأنت في أمان الله
وحفظه ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
الجواب وبالله التوفيق :

الذي أرى والله أعلم أنه إذا قال المشتري أكيلها أنا أو فلان والحالة
أن كيلاً أو كيل فلان أنقص من الكيل الأول الذي اكتناه البائع أن ذلك
لا يمتنع ، وأما إذا اشترط البائع على المشتري أنه لا يكيلها إلا أنت أو فلان

فهذا الشرط غير صحيح ، ويجوز أن يتولى الكيل غير المعين المشروط كما قالوا اذا شرط في السلم مكيالا معين لنا عرف انه لا يصح هذا الشرط ولا يلزم التعيين والله سبحانه وتعالى اعلم انتهى ومن خطه نقلت

بسم الله الرحمن الرحيم

ماقولكم ادام الله النعم بملوكم في قول بعض شراح عقيدة الشيباني رحمه الله على قول الناظم

وخصص موسى ربنا بكلامه على الطور ناداه وأسمعه النداء قال الشارح خص الله موسى بتكليمه على الطور وأسمعه نداء اذ لم تكن لموسى جهة يسمع منها الكلام ولا يرى منها النارا وسمع في الوادي المقدس كلاما بلا حرف ولا صوت ونارا آلا في جهة محدودة وانما يعرف ذلك أنه وأما غير أهله فلا يدري كيف ذلك

وقال على قول الناظم : ومنه بدا قولاً قديماً وأنه الخ أي وهو منه أي من الرحمن بدا قولاً أي قاله في القِدَم حيث لا أكون ولا ازمان ويعود اليه كما بدا منه وهذه الحروف والاصوات التي تعبر عن القرآن ليس هي القرآن لان القرآن صفة الحق والصفة لا تنفصل عن موصوفها والحروف والاصوات تتصل وتنفصل فهي صفات لا صفاته لانه باين أي منفرد عن خلقه بذاته وصفاته وبذلك اغتر من اغتر افتونا اثابكم الله الجنة بمنه وكرمه ما معنى قوله هذا

اجاب الشيخ الامام العالم العلامة عبد الله بن عبد الرحمن (ابا بطين)

اثابه الله الغرف العلية فقال

بسم الله الرحمن الرحيم

ما ذكره هذا الشارح بناء على اصاين فاسدين للاشعرية :
 (احدهما) انكار علو الرب سبحانه فوق سماواته واستوائه على عرشه .
 (والثاني) انكارهم تكلم الرب سبحانه بالحرف والصوت والكلام عندهم
 هو المعنى النفسي القائم بذات الرب سبحانه وتعالى فلما رأى الشارح كلام
 المفسرين وقولهم ان النار التي رأى موسى هو نور الرب تبارك وتعالى
 وأن القرآن يدل على ان ذلك النور في مكان قالوا يلزم من كون نور الرب
 في مكان جواز كون الله سبحانه في مكان فيلزم اثبات علوه سبحانه
 فوق السماء واستوائه على العرش فقال لم يكن لموسى جهديسمع منها ولا
 يرى منها النار وسمع كلاما بلا حرف ولا صوت ونارا لا في جهة
 محدودة قلت القرآن صريح في ان موسى عليه السلام رأى نارا في موضع
 معين قال تعالى (فلما جاءها نودي) وقال تعالى فلما (اتاها نودي) فدل قوله
 اتاها وجاءها انها في موضع مخصوص قال تعالى (وناديناه من جانب الطور
 الايمن وقربناه نجيا) وقال تعالى (فلما اتاها نودي من شاطيء الوادي الايمن)
 في البقعة المباركة من الشجرة

قال شيخ الاسلام تقي الدين رحمه الله وقوله من الشجرة هو بدل
 من قوله من شاطيء الوادي الايمن فالشجرة كانت فيه فالنداء كان من
 الجانب الايمن من الطور ومن الوادي فان شاطيء الوادي جانبه فذكر
 ان النداء كان من موضع معين وهو الوادي المقدس طوي من شاطئه
 الايمن من جانب الطور الايمن من الشجرة انتهى

فالايات تدل على ان النور كان في موضع معين وان النضاء كان

من موضع معين

قال ابن عباس في قوله تعالى (فلما جاءها نودي ان بورك من في النار)

قال الله في النور ونودي من النور

وروى عطية عن ابن عباس (فلما جاءها نودي ان بورك من في النار) يعني

نفسه قال كان نور رب العالمين قال في الشجرة ومن حولها وقال عكرمة

(ان بورك من في النار) قال كان الله في نوره وقال سعيد بن جبير (ان

بورك من في النار) قال ناداه وهو في النور

وقال ابن ضمرة (ان بورك من في النار) قال انها لم تكن ناراً ولكنه

كان نور الله وهو الذي كان في ذلك النور وانما كان ذلك النور منه

وموسى حوله

وقال ابن عباس في قوله (ومن حولها) الملائكة وروى عن عكرمة

والحسن وسعيد بن جبير وقادة مثل ذلك وقول الشارح وانما يعرف

ذلك اهله لما كان قولهم هذا ظاهر البطلان وانه ليس لهم حجة على صحته اراد

التنويه بقوله ذلك الى ان لقولهم هذا وجه اصح واحتمل يخفى على من لم يربأ بهم

واما قوله ومنه بدا قولاً قديماً وانه الخ فهذا ما عليه الاشاعرة

المخالفون للكتاب والسنة وسلف الامة فقد اجماع اهل السنة والجماعة على

ما دل عليه كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم من ان الله يتكلم

بحرف وصوت وان القرآن كلام الله حروفه ومعانيه وعند الاشعرية ان

الكلام هو المعنى النفسي وان الله لا يتكلم بحرف ولا صوت وقد صنف

شيخ الاسلام تقي الدين رحمه الله تعالى مصنفاً ذكر فيه تسعين وجهاً في

بيان بطلان هذا القول (منها) ان الله سبحانه وتعالى قال كذا ويقول كذا ونادى وينادى والقول انما يكون حرفا والنداء انما هو بحرف وصوت وكذلك الكلام لا يكون الا قولا لاحديث نفس قال النبي صلى الله عليه وسلم «ان الله عني لامني ما حدثت به انفسها ما لم تعمل او تتكلم» فجعل الكلام غير حديث النفس واجمع العلماء على ان المصلي اذا تكلم في صلاته عالما عاندا لغير مصاحتها ان صلاته فاسدة مع اجماعهم ان حديث النفس لا يبطلها في ذلك وما اشبهه دلالة صريحة على ان المني الذي يكون في النفس ليس بكلام وعند الاشاعرة ان الله لم يكلم موسى وانما اضطره الى معرفة المعنى القائم بالنفس من غير ان يسمع منه كلمة وما يقرؤه القارئون ويتلوه التالون فهو عبارة عن ذلك المني وان الحروف مخلوقة وفي حديث عبد الله بن انيس المشهور «فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب انا الملك انا الديان» الحديث

وقال عبد الله بن الامام احمد سألت ابي فقلت ان الجمية يزعمون ان الله لا يتكلم بصوت فقال كذبوا انما يدورون على التعطيل ثم قال حدثنا عبد الله بن محمد المماربي قال حدثني الاعمش عن ابي الضحى عن مسروق عن عبد الله قال اذا تكلم الله بالوحي سمع صوته أهل السماء، وعند الاشاعرة ان المني النفسي القائم بذات الرب الذي يسمونه كلاما شيا واحدا لا يتبعض وان معنى الامر والنهي والخبر واحد وان معنى القرآن والتوراة والانجيل واحد ان عبر عنه بالعربية فهو القرآن وإن عبر عنه بالعبرانية فهو التوراة وإن عبر عنه بالسريانية فهو انجيل وهذا مما يقطع ببطلانه

وقول الشارح وبذلك اغتر من اغتر فقد قال تعالى (أفن زين له
سوء عمله فرآه حسنا) (وزين لهم الشيطان أعمالهم) فنسأل الله ان يهدينا
صراطه المستقيم آمين وصلى الله على اشرف المرسلين نبينا محمد وعلى اله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

مايقول العلماء ائمة الدين رضي الله عنهم اجمعين في حديث « خلق
الله آدم بيده على صورته » هل الكناية في قوله على صورته راجعة الى آدم
وان الله خلقه على الصورة التي خلقه عليها ام لها معنى وتأويل غير ذلك
واجيبوا ادام الله النعم بعلومكم وابسطوا الجواب انا بكم الله الجنة منه وكرمه
الجواب للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن (ابا بطين) رحمه الله تعالى
قال: هذا الحديث المسؤول عنه ثابت في صحيحي البخاري ومسلم عن النبي
صلى الله عليه وسلم « قال خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعا »
وفي بعض ألفاظ الحديث « اذا قاتل أحدكم فليق الوجه فان الله خلق
آدم على صورته »

قل النووي هذا من أحاديث انصافات ومذهب السلف انه لا يتكلم
في معناه بل يقولون يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق
بجلال الله تعالى مع اعتقادنا أن ليس كمثل شيء انتهى

وقال بعض أهل التأويل الضمير في قوله صورته راجع الى آدم
وقال بعضهم الضمير راجع على صورة الرجل المضروب ورد هذا
التأويل بأنه اذا كان الضمير عائداً على آدم فأى فائدة في ذلك اذ ليس

يشك أحد أن الله خالق كل شيء على صورته وأنه خلق الانعام والسباع على صورها فأى فائدة في الحمل على ذلك

ورد تأويله بأن الضمير عائد على ابن آدم المضروب بأنه لا فائدة فيه إذ الخلق عالمون بأن آدم خلق على خلق ولده وأن وجهه كوجوههم ويرد هذا التأويل كله بالرواية المشهورة «لا تقبحوا الوجه فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن» وقد نص الامام أحمد على صحة الحديث وابطال هذه التأويلات فقال في رواية إسحاق بن منصور «لا تقبحوا لوجه فإن الله خلق آدم على صورته» صحيح

وقال في رواية أبي طالب من قال إن الله خلق آدم على صورة آدم فهو جهمي وأى صورة كانت لآدم قبل أن يخلقه؟ وعن عبد الله بن الامام أحمد قال: قال رجل لابي إن فلانا يقول في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن الله خلق آدم على صورته» فقال على صورة الرجل فقال ابي كذب، هذا قول الجهمية وأى فائدة في هذا

وقال أحمد في رواية أخرى فأين الذي يروي «أن الله خلق آدم على صورة الرحمن» وقيل لأحمد عن رجل إنه يقول على صورة الطين فقال هذا جهمي وهذا كلام الجهمية. واللفظ الذي فيه على صورة الرحمن رواه الدار قطنى والطبراني وغيرهما بأسناد رجاله ثقات قاله ابن حجر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجها ابن أبي عاصم عن أبي هريرة مرفوعا قال «من قاتل فليجنب الوجه فإن صورة وجه الانسان على صورة وجه الرحمن» وصحح إسحاق بن راهويه اللفظ فيه على صورة الرحمن وأما أحمد فذكر أن بعض الرواة وقفه على ابن عمر وكلاهما حجة

وروى ابن مندة عن ابن راهويه قال قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال «ان آدم خلق على صورة الرحمن» وانما علينا أن ننطق به قال القاضي أبو يعلى والوجه فيه أنه ليس في جملة على ظاهره ما يزيل صفاته ولا يخرجها عن ما تستحقه لا نناطلق تسمية الصورة عليه لا كالصور كما أطلقنا تسمية ذات ونفس لا كالذوات والا نفس

وقد نص أحمد في رواية يعقوب بن يحنان قال خلق آدم على صورته لا تفسره كما جاء الحديث وقال الحميدي لما حدث بحديث «إن الله خلق آدم على صورته» قال لا نقول غير هذا على التسليم والرضي بما جاء به القرآن والحديث ولا نستوحش أن نقول كما قال القرآن والحديث وقال ابن قتيبة الذي عندي والله أعلم أن الصورة ليست بأعجب من اليبدين والاصابع والعين

وانما وقع الالاب لمجيئها في القرآن ووقعت الوحشة من هذه لانها لم تأت في القرآن ونحن نؤمن بالجميع هذا كلام ابن قتيبة وقد ثبت في الصحيحين قوله صلى الله عليه وسلم «فيأتيهم الله في صورة غير الصورة التي يعرفون فيقول أنا ربكم فيقولون نعوذ بالله منك هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا فاذا أتانا ربنا عرفناه فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفون - وفي لفظ آخر صورته التي يعرفون - فيقول أنا ربكم فيقولون أنت ربنا فيعرفونه» الحديث فالذي ينبغي في هذا ونحوه امرار الحديث كما جاء على الرضا والتسليم مع اعتقاد انه ليس كمثل شيء وهو السميع البصير والله سبحانه أعلم وما ذكرت من السؤال فالمسئلة الاولى وهي نهب البدو بعضهم

بعضا فالذي اري عدم الشراء منهم مطلقا اذا تحقق انه نهب بعينه لاشتباه أمرهم وأما اذا عرف احدهم ماله عند حضري وثبت انه منهوب منه بالبيينة فالذي تقى به في ازمة هذا الاختلاف انه يعطي المشتري ثمنه الذي دفع اليه ويأخذ ماله ان لم يكونوا حربا للحضر وقد افقت بذلك غير واحد من متأخري الاصحاب وأما مسألة الجائحة في الاجارة قال الشيخ تقى الدين رحمه الله يقول بثبوت الجائحة في الاجارة للارض ونحوها كما ثبتت في الثمرة المشتراة بنص الحديث واكثر العلماء يفرقون بين الصورتين على خلاف ما قاله الشيخ وهو الذي تقى به اعنى يقول اكثر العلماء والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن عبد الرحمن الى الولد المحب علي بن عبد الله القاضي
الهمة الله رشده وهداه ووفقه لما يحبه ويرضاه
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد موجب الخط ابلاغك السلام والخط وصل أوصلك الله الى ما تحب ومن حال ما ذكرت من أخذ الرجل من طول لحيته اذا كانت دون القبضة فالظاهر التكره لقول النبي صلى الله عليه وسلم «اعفوا للحي» وفي حديث آخر «ارخوا للحي» والسنة عدم الاخذ من طولها مطلقا وانما رخص بعض العلماء في أخذ ما زاد على القبضة لفضل ابن عمر رضي الله عنه وبعض العلماء يكره ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم «اعفوا للحي» وأما حلق ما على الخدين من الشعر فلا شك في كراهته لمخالفة قوله صلى الله عليه وسلم «اعفوا للحي» واللحية في اللغة اسم للشعر

النابت على الخدين والذقن ومعنى قوله «اعفوا للحي» أي وفروها وأتركوها على حالها مع أنه ورد حديث في النهي عن ذلك

فروى الطبراني عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من مثل بالشعر ليس له عند الله خلاق» قال الزمخشري معناه صيره مثله بأن تنفه أو حلقة من الحدود أو غيره بسواد وقال في النهاية مثل بالشعر حلقة من الحدود وقيل تنفه أو تغيره بسواد فهذا الحديث ظاهره تحريم هذا الفعل والله سبحانه أعلم

وقال أصحابنا يباح للمرأة حلق وجهها وحفه ونص الإمام أحمد على كراهة حف الرجل شعر وجهه والحف أخذه بالمقراض والحلق بالموسى فإذا كره الحف فالخلق أولى بالكراهة ويكفي في ذلك أنه مخالف لسنة النبي صلى الله عليه وسلم في قوله «اعفوا للحي» وفي الحديث الآخر «وفروا للحي خالفوا المشركين»

بسم الله والحمد لله وصل الله على نبينا محمد

سئل شيخنا عبد الله (أبا بطين) عن قول السيوطي على قوله تعالى في آخر سورة المائدة من الجلايين (وهو على كل شيء قدير) قال وخص العقل ذاته فليس عليها بقادر فاجاب الظاهر ان مراده ان الرب سبحانه يستحيل عليه ما يجوز على المخلوق من العدم والميب والنقص وغير ذلك من خصائص المخلوقين فلكون ذلك يستحيل على ذات الرب سبحانه عبر عنه بأنه لا يدخل تحت القدرة وأنا ما رأيت هذه الكلمة لتغيره والنفس تنفر منها وقد روي عن ابن عباس حكاية على غير هذا الوجه وهو ان الشياطين قالوا لا بليس يا سيدنا مالنا

تراك تفرح بموت العالم مالا تفرح بموت العابد والعالم لا نصيب منه والعابد نصيب منه قال انطلقوا فانطلقوا الى عابد فاتوه في عبادته فقالوا انا نريد ان نسألك فانصرف فقال ابليس هل يقدر ربك ان يخلق مثل نفسه فقال لا ادري فقال اترونه لم تنفعه عبادته مع جهله فسألوا عما من ذلك فقال هذه المسئلة محال لانه لو كان مثله لم يكن مخلوقا فكونه مخلوقا وهو مثل نفسه مستحيل فاذا كان مخلوقا لم يكن مثله بل كان عبدا من عباده فقال اترون هذا يهدم في ساعة ما ابنيه في سنين والله اعلم وقال ايضا والذي ذكره السيوطي لفظ لم يأت في الكتاب ولا في السنة ولا رأينا أحدا من اهل السنة ذكرها في عقائدهم ولا ريب أن ترك فضول الكلام من حسن الاسلام وهذه كلمة مانعها مراد قائمها يحتمل أنه أراد بها معنى صحيحا ويحتمل أن يراد بها باطل فالواجب اعتقاد ما نطق به القرآن من أن الله على كل شيء قدير وأنه اذا اراد شيئا قال له كن فيكون كما أراد والله ليس كمثله شيء فلا يكون شيء مثله سبحانه وتعالى وتقدس وجواب العالم الذي قال لا يكون المخلوق مثل الخالق جواب صحيح لانه الذي غاظ الشيطان وهو نتيجة العلم وبطل على انه لو قال قادر أو غير قادر لم يكن جوابا صحيحا وما ذكرنا من جواب هذا العالم فيه مشابهة لكلام السيوطي من بعض الوجوه

واعلم أن طريقة أهل السنة ان كل لفظ لا يوجد في الكتاب ولا في السنة ولا في كلام احمد من الصحابة والتابعين لهم بأحسن وسائر أئمة المسلمين لا تقبل ولا اثباته لا يثبت ولا ينفي الا بعد الاستفسار عن معناه فان وجد معناه ما أثبتته الرب لنفسه اثبت وان وجد مما قناه

الرب عن نفسه نفي وان وجد اللفظ اثبت به حق وباطل وكان مجملا
يراد به حق وباطل فهذا اللفظ لا يطلق نفيه ولا اثباته وذلك كلفظ
الجسم والجوهر والجهة ونحوها وكره السلف والائمة الكلام المحدث
لاشتماله على كذب وباطل وقول على الله بلا علم وما ذكره السيوطي من
هذا النوع وضد القدرة المعجز وهل يسوغ أن يقال أن الله عاجز عن
كذا وإنما يقال انه سبحانه يستحيل وصفه بما يتضمن النقص والعيب
تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا اهـ

نقلته من قلم تلميذ الشيخ عبد الرحمن بن مانع

بسم الله الرحمن الرحيم

من جري بن فهد الصميت الى الاخ في الله والمحب فيه الشيخ
المكرم عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين) سلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وبعد من الله عليك أسألك عما يوجد على هذه الاماكن التي ينتابها
الاعراب ونحوهم يزعمون أنها تعافي المريض والمبتلى ونحوهم مما سول لهم
الشيطان مثل عبل الرياش بأعلى شعيب الشعرا أو مثل شجرة خنوقه
وغار في حرة حرب ينتابها الاعراب بالمرضى حتى ربما قربوا لها شيئا
من دم ، أو ، طعام ، أو شراب ، أو متاع

أما اللحم تبينا أنه يحرم أكله لانه أهل به لغير الله لكن الطعام
الذي غير اللحم المبتاع والشراب من لبن ونحوه هل يحل تناوله أم لا
وأكله وأخذ ما عليه وأخبرني عن رجل حرم امرأته ورجل حرم أمته
هل حكم التحريمين واحد متفرق لان الله تعالى قال لنبيه في سورة التحريم

(قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) في شأن أمته وفي المنتقي في الرجل الذي قال يا رسول الله اني حرمت امرأتي فقال صلى الله عليه وسلم « كذبت أنها لم تحرم ولكن عليك أغلظ الكفارة عتق رقبة » أم هذه الكفارة مخصوص بها نبينا صلى الله عليه وسلم كذلك في حديث ابن عباس في المنتقي قال إذا حرم الرجل امرأته فهي يمين يكفرها وقال اسم في رسول الله (أسوة حسنة) متفق عليه بين لنا صفة الامر - من الله عليك - ، كذلك ذكر لنا بعض العوام ينسبه عن بعض العلماء قال اذا بدأك رجل بتحية قبل السلام فرد عليه أنت وعليكم السلام هل كان صحيح قوله أم لا ، وأخبرني - بارك الله فيك - عن الجعل على عقد النكاح هل يحل أم لا يحل قليل دون كثير بين لنا أنابك الله الجنة ، كذلك رجل أوصى أخاه حين أراد الحج أن يهدي له سبعا من طوافه ونحوه هل يصح له ذلك ، واذا ذكرت أمواتي فدعوت لهم أو أهديت لهم ركعتين فلا أو شيئا من تلاوة قرآن ونحو ذلك وسلم لي على العيال والاخوان ومن لدينا الجماعة يسلمون والسلام

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

وبعد ما ذكرت مما يطلبه الاعراب عندهذه المواضع التي يعظمونها فاسوى الذبيحة أرجو انه لا بأس به

وأما تحريم الانسان أمته أو الطعام والشراب أو اللباس ونحو ذلك

ففيه كفارة يمين

أما تحريم الزوجة ففيه خلاف مشهور وأقول العلماء كثيرة ، قيل طلاق

ثلاث وقيل طلقة بائنة وقيل يمين فيه كفارة وقيل ظاهر فيه كفارة

الظهار وهذا القول هو المشهور عند الحنابلة والله أعلم
وأما أخذ الجمل على عقد النكاح فلا بأس به إذا أعطى بغيره شرط
فإن كان بشرط فلا أدري وأنا أكرهه وأما من بدأ بتحية قبل السلام
فلا يرد عليه إلا مثل تحيته أو يترك الحديث «من بدأ بالكلام قبل السلام
فلا تجيبوه» وأما بيع الخيل بالثاني^(١) فهو حرام لا تجوز الشهادة عليه ولا
الكتابة بينهم وأما كون الإنسان يطوف ما حب ويهدي ثوابه لحي
أو ميت فهو جائز وكذلك لو صلى ركعتين أو صام وجعل ثوابه لغيره
جاز عند كثير من العلماء وكذلك اهداء ثواب القراءة لميت أو حي
وأفضل من ذلك الدعاء لهم والصدقة

وأما الذي له غنم ويفرقها فرارا من الزكاة فلا تسقط الزكاة عنه
بل يجب عليه زكاة جميع ماله ولا ينفعه فراره من الزكاة فإن كان ماله
متفرقا من غير قصد الفرار وإن الذي هو معه يزكيه مع ماله فلا بأس
والله سبحانه وتعالى أعلم وسلم لنا على جميع من ذكرت ومن لدينا العيال
والأخوان يسلمون وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين) إلى صالح العثمان سلمه الله
تعالى وما ذكرت من حال المسألتين اللتين ذكرت ماقلب الدين فشيخ
الاسلام رحمه الله ذكر حكم القلب على المعسر في الصورة التي لا خلاف
فيها أي عدم جوازها وعمله بالاكراه وأما غيرها من صور انقلب التي

(١) كذا في الأصل ولم يسبق سؤال عنه

لا إكراه فيها وربما يجوزها من لا يمنع بعض الحيل من الحنفية والشافعية فلم
يصرح بها في هذا الموضع وكلامه معروف في إبطال الحيل وصنف في
ذلك كتابه المعروف وهو قول الامام مالك والامام احمد وأصحابهما
وقول أئمة الحديث وبعض أهل زماننا أخذ من قول الشيخ في المسألة
انه اذا كان ذلك برضاء الغريم فلا بأس به والذي نرى وثقتي به المنع في
الصورة التي يسميها العامة التصحيح فيما اذا كان لانسان على آخر عشرة
مثلا فقال ما عندي ما أعطيك ولكن يقول في لفظ العلامة اما اكتبها على
فيقول كتب الذي في الذمة لا يجوز ولكن نصصح اكتب عليك عشرة
توفيني بها اذا قبضتها او يقول ذلك في العادة المستمرة والعرف المطرد كالتواطؤ
انه يرد عليه دراهمه في المجلس غالباً فيكون ذلك في العادة من امانة والقابض
للدراهم لا يتصرف فيها فلا يصير ملكاً تاماً عليها بل يرد لها عليه بعينها في
الحال فدراهمه رجعت اليه ويصير رأس مال السلم الذي في الذمة وراها يكون
اصل الدين عشرة فيصل بالقلب مرة بعد مرة الى مئة او أكثر وذكر
الامام مالك رحمه الله في الموطأ مسألة تشبه هذه المسألة فقال من اشترى
طعاماً بشمن معلوم الى اجل مسمى فلما دخل الاجل قال الذي عليه الطعام
لصاحبه ليس عندي طعام فبني الطعام الذي علي الى اجل فيقول صاحب
الطعام هذا لا يصلح لانه قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
الطعام حتى يستوفي فيقول الذي عليه للطعام تعريجه فبني طعاماً الى اجل
حتى أقضيك فهذا لا يصلح لانه انما يعطيه طعاماً ثم يرد اليه فيصير الذهب
الذي اعطاه ثمن الطعام الذي كان عليه ويصير الطعام الذي اعطاه محلاً
فيما بينهما ويكون ذلك اذا فعلاه بيع الطعام قبل أن يستوفي انتهى ، وفي

مستلتنا تكون الدراهم الذي يعطيه ثم يردّها اليه وفاء محلا ويكون رأس مال السلم في ذمة غريمه هذا الذي يظهر لي والله أعلم

وإن رأيت ذلك فتذكر لمن استنصحتك ولا تجادل ولا تنازع

ثم ذكر الشيخ المسئلة الثانية والجواب وقد تقدمت مفردة وهي ما إذا كان لرجل على آخر ريالان وأراد أن يعطيه عنها فضة مثل الذي يسمى المجسديات الى آخره ثم قال رحمه الله ونذكر لكم صورة من صور قلب الدين ذكرها مالك في الموطأ يفعلها بعض الناس اذا صار له على آخر مئة مثلاً وطلبها منه قال ما عندي فقد لكن بعني سلعة بشمن مؤجل كما يقول بعضهم العشر اثنا عشر فيبيعه سلعة بمئة وعشرين مؤجلة تساوي مئة نقداً ثم يبيعهما المشتري ويعطيه ثمنها مئة قال مالك رحمه الله في الرجل يكون له على الرجل مئة دينار الى أجل فاذا حلت قال الذي عليه الدين بعني سلعة يكون ثمنها مئة دينار نقداً بمئة وخمسين الى أجل قال مالك هذا بيع لا يصالح ولم يزل أهل العلم ينهون عنه قال انما كره ذلك لانه انما يعطيه ثمن ما باعه بعينه ويؤخر عنه المئة الاولى الى الاجل الذي ذكره له آخر مرة ويزداد عليه خمسين دينارا في تأخير عنه فهذا مكروه لا يصح وهو يشبه حديث زيد بن أسلم في بيع أهل الجاهلية انهم كانوا اذا حلت ديونهم قالوا للذي حل عليه الدين اما أن تقضي واما أن ترابي فان قضي أخذوا ولا زادوم في حقوقهم وزادوم في الاجل انتهى والسلف يعبرون كثيرا بالكراهة فيما هو محرم عندهم وقوله انما يعطيه ثمن ما باعه يعني أن مشتري السلعة يبيعه على غيره ويعطيه ثمنها

مئة وأخبر رحمه الله تعالى أن أهل العلم لم يزوالوا ينهون عن ذلك والله أعلم
وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

مسئلة سئل عنها الشيخ عبد الله (ابا بطين) فوجدت ماهذه صورته
بخطه ولم أجد غيره من كلام السائل

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد الذي ذكرت وحصل ومن جهة
الحجة فالذي بان لي من كلام العلماء رحمه الله تعالى أن هالنخل وما حصل
منه يصرف كله في حجج عن الموصي والله سبحانه اعلم ونص الامام احمد
رحمه الله فيمن اوصي بدراهم في وجه البر او ليشتري بها ما يوقف فاتجر بها
الوصي فربحه مع اصل المال فيما اوصي فيه ولا زكاة فيه وإن خسر ضمن
النقص هكذا نص احمد رحمه الله نقله عنه جماعة من اصحابه وذكر الشيخ
تقي الدين رحمه الله غيره في الموصي بوقفه أنه إذا نما بعد الموت وقبل
إيقافه أن نما يصرف مصرف الوقف والله سبحانه وتعالى أعلم هكذا
كلام السائل وجدناه

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز ابن عبد الله ابن مفدا إلى الاخ الشيخ عبد الله
ابن عبد الرحمن رحمه الله سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ذلك متع
الله بك أوصت امي بستة وعشرين ريالاً ثلاثة عشر لها حجة وحجها
خالي في حياتها وأوصت لامها بثلاثة عشر ولا توفق لها حجة زمان توصي
بها وشريناهن نخلا وجمعنا من غلاته ما يرهى على الحجة افتنى عنى الله

عنك وثبتك بالقول الثابت اخبرنا وايش نصنع بما فضل عقب الحجة والسلام . أجابه الشيخ بما قدمنا أعلام والله أعلم

قال شيخنا عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله تعالى ما قولكم دام فضلكم في رجل مسلم له ثمرة نخل أخذها جيرانه بدعوي أنهم اشتروها من رجل آخر اشتراها من ابراهيم باشا وأقام صاحب الثمرة بيته أن هذا الرجل الذي باعها على جيرانه أنه استوهبها من الباشا فوهبها له والبينة تشهد باقرار البائع لها وكذلك تشهد البينة على اقرار المشتري الذين باسروا أخذها من رؤس النخل فما حكم ذلك هل يرجع صاحب الثمرة على من أخذها وحدها وهل تقبل بيمينهم على الشراء من الباشة مع بيته الاقرار بالهبة أم لا؟ حققوا لنا الجواب أنا بكم الله تعالى

فأجاب شيخنا عبد الله بن عبد الرحمن (ابا بطين) أناه الله الاجر مرتين وكبت شائته في الدارين الحمد لله رب العالمين

لا بد من الكلام على اصل المسئلة وهو ما حكم مال المسلم إذا استولى عليه الكفار هل يملكونه بذلك أم لا وفي المسئلة قولان مشهوران للعلماء هما روايتان عن الامام احمد حكاهما اكثر الاصحاب (أحدهما) لا يملكونه بذلك اختارها جماعة من الاصحاب وهذا مذهب الشافعي والرواية الاخرى يملكونه وهو قول مالك وأبي حنيفة وعلى هذا فهل يملكونه بمجرد الاستيلاء أو بالحيازة إلى دارهم (الثاني) قول أبي حنيفة قال في القواعد الفقهية وهو المنصوص عن احمد قال في الفروع نص عليه فيما بلغ به قبرس يرد إلى اصحابه ليس غنيمة ولا يؤكل لانهم لم يجزوه إلى بلادهم ولا إلى أرضهم اغلب عليها ولهذا قيل له اصبتنا في قبرس من متاع

المسلمين قال يعرف وقال ابو العباس رحمه الله تعالى لم ينص احمد على الملك ولا على عدمه وإنما نص على احكام اخذ منها ذلك قال والصواب انهم يملكونها ملكا مقيدا لا يساوي املاك المسلمين من كل وجه انتهى ولهذا إذا وجدها صاحبها قبل القسمة أخذها مجانا ومن فوائد الخلاف في المسئلة ان من اثبت الملك للكفار في أموال المسلمين أباح للمسلمين إذا ظهوروا عليها قسمتها والتصرف فيها ما لم يعلموا أصحابها وأن الكفار إذا أسلم وهي في يده فهو أحق بها ومن لم يثبت الملك لم يجوز قسمتها وتوقف إذا جهل ربها ولربها أخذه بغير شيء حيث وجدته ولو بعد القسمة أو الشراء منهم أو اسلام أخذه وهو معه فيأخذه من مشتريه مجانا فعلى القول بعدم الملك ومقتضى اختيار أبي العباس أن الثمرة المذكورة باقية على ملك صاحبها يرجع مجانا على من هي بيده ومقتضى هذا القول أيضا أن صاحبها يضمنها من انتفع بها إذا كانت تامة وعلى القول الثاني يأخذها صاحبها فمن هي في يده مجانا ان كان منها وان كان مشتريا أعطاه الثمن الذي اشتراها به وإذا اختلفا في كونه مشتريا أو متبها وأقام من هي في يده بينة أنه مشتر وأقام صاحب الثمرة بينة أنه أقر أنه متب فالظاهر تعارض البينتين وبصير ان كمن لا بينة لهما ويكون القول قول صاحب الثمرة يمينه أن من هي في يده متب لانه غارم كالمنهوب فيمن اشترى اسيرا مسلما من الكفار بينة الرجوع وتنازعا في قدر ما دفع فيه أن القول قول الاسير لانه منكر للزيادة ولانه غارم وكلامهم هذا واختلافهم انما هو في الكفار الاصليين وأما المرتدون فكلامهم ورحمهم الله حريج في أن حكمهم ليس كذلك وانهم لا يملكون ما استولوا عليه من أموال المسلمين لانهم صرحوا

ان المرتد اذا اسلم وفي يده مال مسلم ان صاحبه يأخذه مطلقا ولم نرم ذكروا في ذلك خلافا وانما تنازعوا في تضمينه ما اتفقه حال رده وفي تضمينه ذلك قولان هما روايتان عن الامام احمد والمذهب منهما عند اصحابه الضمان ومن لم يضمه علل ذلك بان في تضمينه تقييد له عن الاسلام لم يملوه بانه ملكه وقد اجمعوا ان الكافر الاصلي لا يضم ما اتفقه حال كفره على القولين جميعا أعني ملكه حال المسلم وعدمه ولم نعلم بينهم نزاعا في أن المرتد اذا أسلم يرد ما في يده من أحوال المسلمين واختلفوا في الاصل اذا اسلم هل ينزع ما في يده من اموال المسلمين فظهر من كلامهم الفرق بين الاصلي والمرتد، وان المرتد لا يملك مال المسلم بالاستيلاء، وعلى هذا فمن انتقل اليه مال مسلم من مرتد بقر او هبة او شراء فصاحبه احق به اذا وجدته بغير شيء اذا ثبت ذلك فهو لاء العدوين الذين استولوا على نجد واهلها من حكمنا بكفره منهم فحكمه حكم المرتدين لا الاصليين لان دراهم دار اسلام وحكم الاسلام غالب عليها وان كان الشرك موجودا فيه كثير فهذا الذي نراه ونستقده والله سبحانه وتعالى اعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

منقول من السيرة للبوصيري وتشطيرها لداود بن سليمان بن جرجيس البغدادي الداعي الى الشرك عافانا الله والمسلمين مما ابتلاه به وعصمنا من متابعة الهوى والشیطان قال في حق الرسول صلى الله عليه وسلم

ياخير من يم العافون ساجته فصلوا من نداء اوفر القسم

ومن رجاء فما ان خاب حيث اتي سعيافوق متون الا ينق الرسم

ومنها ايضا وتشطيرها لداود المذكور

فان لي ذمة منه بتسميتي كاسمه ذا مقام بالسعود سعي

شاركه بحروف الاسم حيث غدا محمداً وهو اوفى الخلق بالذم

ان لم تكن في معادى اخذاً بيدي ومنقذى من عذاب الله والام

او شافما لي مما قد جنيت غدا فضلا والا فقل يا زلة القدم

حاشاه ان يحرم الراجي مكارمه فيرجع منه صفر الكف ذا عدم

فلا يظن به تخيب ذا امل او يرجع الجار منه غير محترم

ومنها ايضا وتشطيرها لداود المذكور

يا اكرم الخلق مالي من الود به عند الزحام اذا ما اشتد بي ندمي

ان لم تكن لي فمن ارجوه يشفع لي سواك عند حلول الحادث العمم

ولن يضيق رسول الله جاهك بي وقد وسعت به للرسول والامم

فانظر الي بعين اللطف لاسيما اذا الكريم تحلى باسم منتقم

فان من جودك الدنيا وضرتها حاشاك تبخل عني معدن الكرم

وكيف تغفل عن مثلي وتهمله ومن علومك علم اللوح والقلم

ونقلنا هذه الايات التي فيها من الشرك ما لا يخفى الاعلى من

أعنى الله بصيرته وطبع الله على قلبه وأركسه بكسبه وأرسلتها الى

شيخنا ناصر الكتاب والسنة وقامع الشرك والبدعة عبد الله بن عبد الرحمن

(أبا بطين) نصر الله به الوحيين وجعله ممن يؤتي أجره مرتين

وسألناه أيتعين علينا نصح مستحجبها أم هجره والتعذير عنه بحسب

الامكان وكتب تحتها ما يكفي أقل منه لمن بصره الله وعافاه من الهوى
والتعصب فجاءه الله عن المسلمين خيرا وجعله ممن يدعوا الى سبيل ربه
بالحكمة والموعظة الحسنة آمين

أجاب عني الله عنه وايده آمين

هذه الايات تتضمن تنزيل الرسول صلوات الله وسلامه عليه
بمنزلة قرب العالمين إذ مضمونها ان الرسول هو المسئول المرجو لكشف أعظم
الشدائد وهو عذاب الآخرة وان الدنيا والآخرة من جوده وفضاله وانه
يعلم الغيب وهذه هي خصائص الربوبية والالوهية التي جعلتها النصاري
للمسيح ابن مريم ففيه مصداق قول النبي صلى الله عليه وسلم « لتتبعن
سنن من كان قبلكم » وهؤلاء وإن لم يقولوا إن محمدا هو الله لكن
اثبتوا له خصائص الرب الاله تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا فانظر قوله
ان لم تكن في معادي اخذا بيدي ومنقذ من عذاب الله والام
وانظر قول الله سبحانه لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم - قل يا محمد - (اني
اخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم) وهذا الضال يزعم ان محمدا ينقذ من
شاء من عذاب الله وقال تعالى عن صاحب يس (ان يردن الرحمن بضر
لا تغن عني شفاعتهم شيئا ولا ينقذون) ووازن بينه وبين البيت المذكور
وقوله أو شافعا لي الخ فالقرآن يخبر أن من أراد الله بضر فلا منقذ
له ولا شافع وهذا يزعم أن الرسول ينقذ من عذاب الله ويشفع فيمن
عذبه الله فأثبت هذين الامرين الذين نقاهما القرآن فأبي نوحادة للقرآن
أعظم من ذلك وقال تعالى (يوم لا تملك نفس لنفس شيئا والامر
يومئذ لله) ونحو ذلك في القرآن كثير وقال النبي صلى الله عليه وسلم

«يا بني كعب بن لؤي أنقذوا أنفسكم من النار - الى أن قال - يا بني عبد
المطلب أنقذوا أنفسكم من النار يا فاطمة بنت محمد أنقذي نفسك من
النار فاني لأملك لكم من الله شيئاً» وهذا المفتري يزعم أن النبي
ينقذ من عذاب الله من شاء فأى مشاقة لله ورسوله أعظم من هذا وقال
سبحانه (قل اني لأأملك لكم ضرا ولا رشداً) وقال (قل لأأملك
لنفسى نفعاً ولا ضراً إلا ما شاء الله) أى أنا عبد ضعيف لأأملك لنفسي
اجتلاب نفع ولا دفع ضرر كالمملوك إلا ما شاء الله مالكي من النفع لي والدفع
عني فكيف يجتمع في قلب عبد الايمان بما ذكرنا من الآيات ونحوها
من اى القرآن

وقوله صلى الله عليه وسلم لا ينقذ « أنقذي نفسك من النار فاني
لأأملك لك من الله شيئاً) كيف يجتمع الايمان بذلك والايمان بقول الضال
ان لم تكن في معادي أخذاً بيدي ومنقذي من عذاب الله والالم
ويزعم بعض المتعصبين لهم أن مرادهم بذلك طلب الشفاعة فيقال
أولاً طلب الشفاعة من النبي صلى الله عليه وسلم بدموته ممتنع شرعاً وعقلاً
وأيضاً فالمستشفع يقول للمستشفع به أشفع لي ادع الله لي لا يقول أعطنى كما
كان الصحابة يقولون للنبي صلى الله عليه وسلم في حياته استسقى لنا استنصر
لنا لا يقولون أسقنا أو اغشنا أو انصرنا على عدونا فن استشفع بالنبي أو
غيره الى الله في جلب رزق أو دفع ضرر أو دفعه لا يقول ارزقنى أو اكشف
خزى بل يقول ادع الله لي وايضاً فقول الناظم ولا

ان لم تكن في معادي أخذاً بيدي ومنقذي من عذاب الله والالم
ثم قال أو شافعاً لي الخ فمطف الشفاعة على الاخذ باليد والاقاذا

فالمعطوف غير المعطوف عليه فهو يقول ان لم يحصل منك انقاذ بالفعل
فانزل إلى مرتبة الشفاعة وحاشاك ان تخيب رجائي فيك وقد ابطال سبحانه
هذين الامرين الذين تعلق بهما المشركون كما في قوله (مالكم من دونه
من ولي ولا شفيع) فالولي هو الناصر المعين بالقول وهذا كثير في القرآن
يقرر انه لا ولي من دونه ولا شفيع من دونه واما قوله .

فان من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم
فجعل الدنيا والاخرة من عطاء النبي وافضاله والوجود هو العطاء
والافضال ، فعنى الكلام ان الدنيا والاخرة له صلى الله عليه وسلم والله
سبحانه وتعالى يقول (وان لنا للاخرة والاولى) (فله الاخرة والاولى)
وأى غلو أكبر من هذا وكذا قوله * ومن علومك علم اللوح والقلم * فجعل
ما جرى بالقلم السابق في اللوح المحفوظ بعض علوم محمد صلى الله عليه
وسلم والله سبحانه يقول (وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو ويعلم
ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض
ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين) ومقتضى قوله بل صريح قوله
ومن علومك علم اللوح والقلم انه يجوز أن يقال ومحمد يعلم ذلك وأنه يجوز
أن يقال مفاتيح الغيب لا يعلمها الا الله ومحمد وقال سبحانه (قل لا يعلم
من في السموات والارض الغيب الا الله) فيجوز عند الناظم أن يقال لا يعلم
من في السموات والارض الغيب الا الله ومحمد صلى الله عليه وسلم وهذا
صريح كلامه وان تأوله بعض المتعصبين بتأويلات بعيدة لا يحتملها اللفظ
وقد قال سبحانه لنبيه (قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم

الغيب) وأن يقول (ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير) فقال صلى الله عليه وسلم «انما أنا بشر وأنكم تختصمون الي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى له على نحو ما أسمع» والآيات والاحاديث في هذا كثيرة مع أن هذا لا يحتاج الى اقامة الأدلة على بطلانه لانه معلوم بالاضطرار من دين الرسل كلهم أن الدنيا والآخرة لله وحده وانه لا يعلم الغيب إلا هو ولقد أحسن القائل

الحق شمس والعيون نواظر ولا يخفى الا على العبيد
ويشبه قوله هذا قوله في الحمزية في مخاطبته للنبي صلى الله عليه وسلم الى ان قال .

الامان الامان ان فؤادي من ذنوب اتيتن هوا
فهذه على وانت طيبي وليس يخفى عليك في القلب داء
فانظر الى طلبه الامان من النبي صلى الله عليه وسلم وقوله * وليس يخفى عليك في القلب داء * يزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم يعلم حلل القلوب وأدواءها وانه لا يخفى عليه ما في القلوب وقد قال الله سبحانه وتعالى (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم) وغير ذلك من أدلة الكتاب والسنة التي تدل على انه صلى الله عليه وسلم لا يعلم ما في القلوب إلا بما أطلعه الله عليه قال تعالى (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول) أي فانه يطلعه على ما يشاء من غيبه والله المستول المرجو أن يهدينا الى صراطه المستقيم ويتوفانا مسلمين غير مغيرين ولا مبدلين وهو أرحم الراحمين

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين) إلى الولدين المكرمين محمد
 آل عبد الله ومحمد آل عمر آل سليم زادهما الله علما وفهما ووهب لنا ولهما
 حكما إلى أن قال وكذلك الآيات التي نقلتم كتبنا عليها ما تسمع له المحل
 وبطلان ما تضمنته ظاهر والله الحمد ما يخفى إلا على من أعمى الله بصيرته
 ولكن إذا تحققتم بقول الصادق المصدوق «أن هذه الأمة تتبع اليهود
 والنصارى فيما أحدثوا أخذوا القذة بالقذة» مع قوله صلى الله عليه وسلم
 «بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ» فإذا صدق الإنسان بذلك لم
 يستنكر ما حدث من الشرك والبدع وظهور المنكرات وتضييع شرائع
 الإسلام وتعطيل حدود الله فإذا عرف الإنسان ذلك وعلم أنه لم يضل اليهود
 والنصارى إلا لما أوهمهم علم أن سبب ضلال هذه الأمة علماءهم كما في الحديث
 المشهور «علماءهم شر من تحت أديم السماء منهم خرجت الفتنة وفيهم تعود»
 وقول القائل لو أن هذا ما يجوز ما خفي على فلان وفلان فهذه شبهة باطلة
 وقد روى ابن وضاح عن عمر رضى الله عنه قال أخذ رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بلحيتي وأنا أعرف الحزن في وجهه فقال «أنا لله وأنا إليه
 راجعون» فقلت أجل أنا لله وأنا إليه راجعون فما ذلك يا رسول الله
 قال «أنا في جبريل فقال إن أمتك مفتتنة بعد قليل من الدهر غير كثير»
 قلت فقيه كفر أم فتنة ضلالة؟ قال كل سيكون قلت وأين يأتيهم ذلك وأنا
 تارك فيهم كتاب الله؟ قال بكتاب الله يضلون، أي يتأولونه على غير تأويله
 وزاد «من قبل قرائهم وأمرائهم» قال محمد بن وضاح الخير بعد الأنبياء ينقص

والشر يزاد وقال انما هلك بنوا اسرائيل على يد قرائهم وفقهائهم وستهلك هذه الامة على ايدي قرائهم وفقهائهم قال ابن المبارك وهل افسد الدين الا الملوك وأخبار سوء ورهبانها وقد أخبر الله سبحانه عن اليهود انهم يحرفون الكلم عن مواضعه أي يتولون كتاب الله على غير ما أراد الله وقال (وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون) وأخبر عنهم انهم (يؤمنون بالجبوت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا) ولا بد ان يوجد في هذه الامة من يتابعهم على ماذمهم الله به والانسان اذا عرف الحق من ضده لم يبال بمخالفة من خالف كائنا من كان ولا يكبر في صدره مخالفة عالم ولا حابد لان هذا أمر لا بد منه وما أخوفني على من عاش أن يرى امورا عظيمة لا منكر لها والله المستعان

والاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم صدرت من كثير من المتأخرين ممن يشار اليه بالعلم وقد صنف رجل يقال له ابن البكري كتابا في الاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم ورد عليه شيخ الاسلام ابن تيمية في مجلد بين فيه بطلان ما ذهب اليه وبين انه من الشرك قال الشيخ رحمه الله وقد طاف هذا - يعني ابن البكري - على علماء مصر فلم يوافقه منهم أحد وطاف عليهم بجوابي الذي كتبته وطلب منهم معارضته فلم يعارضه أحد منهم مع أن عند بعضهم من التعصب ما لا يخفى ومع أن قوما كان لهم غرض وجعل بالشرع قاموا في ذلك قياما عظيما واستعانوا بمن له غرض من ذي سلطان مع فرط عصيتهم وكثرة جمعهم وقوة سلطانهم ومكابدة شيطانهم قال رحمه الله تعالى والاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد

موته موجودة في كلام بعض الناس مثل يحيى الصرصري ومحمد بن النعمان وهؤلاء لهم صلاح لكن ليسوا من أهل العلم بل جروا على عادة كعادة من يستغيث بشيخه في الشدائد ويدعوه انتهى

والمقصود ان نوع الشرك من الاستغاثة بالنبي وغيره جرى في زمان الشيخ والشر يزيد لا يأتي عام الا والذي بعده شر منه والله المستعان وفي هذه الازمنة يقال العجب ان نجى كيف نجى ليس العجب لمن هلك كيف هلك وقول من يقول استعملها من هو أعلم منا وأعرف بكلام العرب فبئس الحجة الواهية والله سبحانه لم يأمرنا بالتباع من رأيناه أعلم منا وانما أوجب علينا عند التنازع الرد الى كتابه وسنة نبيه قال تعالى (فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) خاصة في أصول الدين بانه لا يجوز التقليد فيها باجماع العلماء ولان أدلتهم والله الحمد ظاهرة ولم يقل الله سبحانه اذا تنازعتم فاتبعوا ما ظليه أكثر الناس ولا ما عليه بلد من البلدان وأكثر الناس اليوم خصوصاً طلبة العلم خفي عليهم الشرك وشيخ الرجل المذكور يجوز الاستغاثة بالاموات فكيف بالنبي صلى الله عليه وسلم وكلامه صريح ما يحتمل تأويلاً كقوله « ومنعذى من عذاب الله والالم » نسأل الله السلامة وابن عجلان أقل الاحوال هجره

وأما النصيحة فلا تفيد في مثله وامره هذا ان وصل الشيخ عبد الرحمن بن حسن او فيصلاً او ابن سعود الادنى فأخاف على نفسه ولوله عقل ما اظهر مثل هذا الامر الذي يجر عليه شرّاً: وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم

مسائل سئل عنها الشيخ عبدالله (أبا بطين) فأجاب :

(مسألة) . اذا ترك الساعي في الخرص لرب المال أشياء من كمال النصاب كما اذا كان عنده خمسة أوسق فترك منها وسقا ، فقد ذكروا إن كان رب المال أكل هذا الوسق المتروك - فلا يجب عليه شيء في الأربعة الأوسق الباقية وإن لم يأكل هذا الوسق المتروك زكي الأربعة الأوسق فقط (الثانية) وجوب الزكاة في غلة الوقف فإن كان الوقف على معين واحد أو جماعة وحصل لكل واحدة نصاب زكاة وإن كان الوقف على غير معين لم يجب فيه شيء .

(الثالثة) إذا كان عند انسان نصاب في الشتاء وبعض نصاب في القيظ أخرج زكاة نصاب الشتاء ولم يجب عليه شيء في زرع القيظ اذا لم يبلغ نصابا .

(الرابعة) اذا دبر عبده وأوصى بثلث ماله في جهة بر كان الجميع يخرج من الثلث لان التدبير وصية على المشهور وله الرجوع في الوصية وبيع المدبر على اختلاف في ذلك .

(الخامسة) السلم فلا يباع قبل قبضه ولا يؤخذ ممن هو عليه عوض عن دين السلم في قول اكثر العلماء .

(السادسة) اذا مات الوصي أقام الحاكم عدلا في ذلك من العصبية أو غيرهم وليس للعصبية ولاية الا مع عدم حاكم ووصي على قول غير مشهور لكنه متوجه مع عدم الحاكم .

(السابعة) اذا طلق الرجل زوجته فانها تقع الثلاث ولو كان على عوض

(الثامنة) اذا قال الزوج لامرأته ان خرجت فانت طالق وكرره

ثلاثاً ثم خرجت فانها تطلق ثلاثاً ولو لم ينوي شيئاً وان ادعى ارادة الافهام بالتكرير قبل منه .

(التاسعة) اذا قال الرجل لامرأته أمرك بيدك فانها تملك ثلاثاً ولو قال طلعي نفسك لم تملك الا واحدة .

(العاشر) اذا وقف نخلة معينة فالذي نرى أن موضعها لا يكون وقفاً بذلك فاذا سقطت النخلة زال حق أهل الوقف وقد صرح بذلك الفقهاء فيما اذا أقر له بنخلة أو باعه إياها تناول ذلك الجذع فقط فاذا سقطت لم يكن له إعادتها كما نص عليه الإمام أحمد فيما اذا أقر له بنخلة والله سبحانه وتعالى أعلم .

(مسئلة) ما حكم ما يغرس أو يذبت من النخل ونحوه على ماء الشريك في المشاع اذا أراد الشريك القسمة

الجواب : الحمد لله أما ما غرسه الشريك في الأرض المشاعة بغير إذن شريكه فقد صرح الأصحاب بأن حكمه حكم غرس الغاصب ونص على ذلك الإمام أحمد رحمه الله فانه سئل عن غرس نخلا في أرض بينه وبين قوم مشاعاً قال ان كان بغير إذنهم قلع نخله قال في الانصاف ...

قلت وهذا مما لا شك فيه قالوا وكذا لو غرس نوى فصار شجراً فحكمه كحكم الغرس لا كالزرع على الصحيح من المذهب

وأما قول الشيخ رحمه الله تعالى من زرع بلا إذن شريكه والعادة بأن من زرع فيها له نصيب معلوم وله بها نصيب قسم ما زرعه في نصيب شريكه كذلك .

فالظاهر أن هذا في الزرع خاصة دون الغرس والجريان العادة بذلك

وأما اذا نبت في الارض المشاعة شجر بغير فعل صاحب الماء وانما نبت على مائه بغير فعل منه فلم أر في كتب الاصحاب ذكرا لهذه المسئلة بعينها ورأيت جوابا للشيخ عبدالله بن محمد بن ذهلان النجدي في هذه المسئلة اعلم أن الفرس النابت في الارض المأجورة أو الموقوفه لم نظفر فيه بنص وتعبنا من زمن وجاءنا فيه جواب للبلبائي أظنه غير محرر وأرسلنا من زمن طويل للشيخ عبد الرحمن بن عبدالله الشافعي المفتي بالاحساء فيسمن استأجر أرضا مدة طويلة فنبت فيها غراس الظاهر سقوطه في مدة الاجارة ونما بعمل المستأجر ما حكمه .

فأجاب اذا استأجر شخص أرضا مدة طويلة ووقع منه نوى في الارض المذكورة ولم يعرض عنه كان النابت ملكا للمستأجر ان تحقق أن النوى ملكه وان لم يتحقق أنه ملكه أو أعرض عنه وهو بمن يصح اعراضه فهو ملك لصاحب الارض وان نما بعمل المستأجر هذا جوابه ومن جواب محمد بن عثمان الشافعي : الودي النابت في الارض لملكها للمستأجر وان حصل نموه بفعل المستأجر من سقيه ومعايدته انتهى وقال في الشرح وان رهن أرضا فنبت فيها شجر فهو رهن لانه من نماء الارض سواء نبت بفعل الزامن أو بغيره وكذا قال في المغني وغيره فتعليهم أن النابت من نماء الارض ربما يلحظ منه شيء والله سبحانه وتعالى أعلم

(١)

وأما حديث الخراج بالضمان وفي لفظ الغلة بالضمان فهذا الحديث وإن كان وارداً في صورة د المبيع المعيب فيتناول بمومه صوراً كثيرة غير صورة الرد بالمعيب كالتناء الحاصل في مدة الخيار وفيما إذا رد المبيع بالاقالة وقد نى عند المشتري وفي الشقص المشفوع إذا أخذه الشفيع وقد نى عند المشتري وفي العين عند المفاس إذا أخذها بأئمة وقد نمت عند المفاس وفي هبة الاب لولده إذا رجع فيها وقد نمت عند الولد ، وفي الصداق إذا نى بيد الزوجة ثم رجع نصفه إلى الزوج بنحو طلاق قبل الدخول ونحوه وغير ذلك فالتناء المنفصل ^(١)

وأما تأثير الخلطة في غير الماشية في باب الزكاة فالخلاف في ذلك مشهور بين القائل بتأثير الخلطة في الماشية فالمشهور في مذهب احمد ، وهو مذهب مالك عدم تأثير الخلطة في الجملة ، وعن احمد رواية بتأثير خلطة الاعيان في غير السائمة وهو مذهب الشافعي ، وعلى هذا فمل تؤثر خلطة الاوصاف فيه وجهان للاصحاب ودليل كل من القولين مذكور في محله وإن كانت حجة القول الاول أظهر والقائلون به اكثر والله أعلم . وأما ضم ثمرة العام وزرعه بعض إلى بعض في تكميل النصاب ، فأما الثمار فلا يضم جنس إلى آخر كالتمر إلى الزبيب اجماعاً ، وتضم أنواع الجنس بعضها إلى بعض ، وأما الزرع فالمشهور في مذهب احمد أنه لا يضم جنس منه إلى آخر وهو مذهب الشافعي والحنفية ، وعن احمد رواية بضم الخلطة إلى الشعير والقطاني بعضها إلى بعض واختار هذه الرواية الخري وأبو بكر وهو مذهب

(١) في الاصل يياض وفي هامشه هكذا : يياض لكلمة مختلطة

مالك ، وعن احمد رواية ثالثة بضم الجبوب بعضها الى بعض مطلقا والتهطاني
اسم لجبوب كثيرة منها الحمص والعدس واللوبيا والدخن والرز والبقلا
وأما اذا بذلت المرأة العوض للزوج في حال طلب الخلع وقبله الزوج وقال
الله يرزقك ونحو ذلك من ألفاظ العامة التي يعتمدها اللفظ بها طلاقا
ولهذا يقول : اذا صدر منه نحو هذا اللفظ طلقت اسرا في فالامر في هذه
المسئلة مشكل جداً قال ابو العباس : المنقول عن احمد وقدماء أصحابه ألقاها
كلها صريحة في أن الخلع بلفظ البيع فسخ وبأي لفظ كان ، وأفتى بعض
متأخري الأصحاب بأن الزوجة اذا طلبت التخلية على عوض بدائه لزوجها
فقال : خامت جوازك صح وبانت ، قال لان ذلك لغة أهل البداء ، قال
والعبرة في ذلك ومثله بلغة المتكلمين به . وقال الشيخ تقي الدين بعد أن
ذكر ألفاظ المقود في الماضي والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول وأنها
لا تنعقد بالمضارع وما كان من هذه الألفاظ محتملا فانه يكون كناية حيث
تصح الكناية له كالطلاق ونحوه ويعتبر دلالات الاحوال وهذا الباب
عظيم المنفعة خصوصا في الخلع وبابه ، وقد ذكرنا من ألفاظ الكناية أغنيك
الله ، وقول القائل الله يرزقك دعاء منه لها ، ويظهر أن مراده بهذا اللفظ
في حال سؤالها الطلاق وبذلها العوض الطلاق

(١)

ما قولكم ، رفع الله قدركم ، وأدام فضلكم ، فيما اذا غلت أو رخصت
الدرهم المتعامل بها بين الناس ، فما قولكم فيمن باع الى أجل بعشرة دراهم
وهي قيمة الدينار وقت العقد ، فلما حل الاجل واذا الدرهم المذكورة
بعد ماهي قيمة الدينار صارت نصف قيمته أو عكسه هل للبائع على المشتري
دراهمه المسماة أو قيمتهن وقت العقد أو قيمتهن وقت حلول الاجل فيما
لذا آخر المطالبة لغيبة أو مظل أو غير ذلك وهل حكم القرض حكم ثمن
المبيع الذي في الذمة أم لا ؟ وما معنى كلام الناظم في قوله :

والنص بالقيمة في بطلانها لا في ازدياد القدر أو نقصانها

بل ان غلت فالمثل فيها أخرى كذا عشرين صار عشرين

ما الحكم في ذلك ؟ افتونا مأجورين أنابكم الله الجنة بمنه وكرمه آمين .

الحمد لله

﴿ الجواب ، والله أعلم بالصواب ﴾ قد ذكر الاصحاب رحمهم الله
تعالى انه اذا وقع البيع بنقد معين كدراهم مكسرة أو مغشوشة أو فلوس
ثم حرّمها السلطان فنعم المعاملة بها قبل قبض البائع لها لم يلزم البائع قبضها
بل له الطالب بقيمتها يوم العقد ، وكذا لو أقرضه نقداً أو فلوساً فخرم
السلطان المعاملة بذلك فردّه المقرض لم يلزم المقرض قبوله ولو كان باقياً
بعينه لم يتغير وله الطالب بقيمة ذلك يوم القرض وتكون من غير جنس
النقد ان أفضى الى ربا الفضل ، ووجه رد القيمة فيما ذكرنا ، اما في مسألة
البيع فلائها من ضمان المشتري حتى يقبضها البائع ، وقد بقيت بيد المشتري
فلم يلزم البائع قبولها

وأما في مسألة القرض فلا تنها بقيت في ملك المقرض فلم يملك ردها
وانما يملك القيمة

والحالة هذه على المذهب فيما اذا منع السلطان المعاملة بها خاصة ،
أما اذا زادت قيمتها او نقصت مع بقاء التعامل بها وعدم تحريم السلطان
لها فيرد مثلها سواء غلت او رخصت او كسدت ، هذا حاصل المذهب
في المسئلة عند اكثر الاصحاب

وقال شيخ الاسلام تقي الدين رحمه الله : قياس القرض فيما تقدم جميع
الديون من بدل المتلف والمنصوب والصدائق والصلح عن القصاص والكتابة
قال : وكذا نص احمد في جميع الديون . قال الا نرم : سمعت ابا عبد الله سئل
عن رجل له على رجل دراهم مكسرة فسقطت المكسرة او فلوس ؟ قال :
يكون له عليه قيمتها من الذهب انتهى

وقال الشيخ ايضا وقد نصوا في القرض على ان الدرام المكسرة اذا
منع التعامل بها فالواجب القيمة فيخرج في سائر المتلفات كذلك في النصب
والقرض فانه معلوم انه ليس المراد عيب الشيء المعين فانه ليس هو المستحق
وانما المراد عيب النوع ، والانواع لا يعقل عيبها الا نقصان قيمتها فاذا
قرضه او غصبه طامعا فنقصت قيمته فهو نقص النوع فلا يجبر على اخذه
ناقصا فيرجع الى القيمة وهذا هو العدل فان المالكين انما يتماثلان اذا استوت
قيمتها ، واما مع اختلاف القيمة فلا تماثل ، فعيب الدين اقل من عيب الدين ،
وعيب العين المعينة خروجها عن الكمال بالنقص ، واما الانواع فلا عيب
فيها بالحقيقة ، وانما نقصانها كعيبها انتهى

فالخاصل ان الاصحاب انما اوجبوا رد قيمة ما ذكر في القرض والتمن

المعين خاصة فيما اذا منع السلطان التعامل به فقط ولم يروا رد القيمة في غير
القرض والتمن المعين ، وكذا لم يوجبوا رد القيمة ، والحالة هذه فيما اذا
كسدت بغير تحريم السلطان لها ولا فيما اذا غلت او رخصت
واما الشيخ تقي الدين فاجب رد القيمة في القرض والتمن المعين
وكذلك سائر الديون فيما اذا كسدت مطلقا وكذلك اذا نقصت القيمة
فيما ذكر وفي جميع المثليات والله سبحانه وتعالى اعلم
﴿ الحمد لله وحده ﴾

سلمكم الله وعافاكم ، ووفقكم وحمامكم ^(١) ما معنى قوله صلى الله عليه وسلم
وأنا الحاشر يحشر الناس على قدمي وفي لفظ على عقبي وما يظهر لكم في
رجل أخذ من آخر مجيديات فضة مضاربة واشترى بها عروض وبهائم
وباعها بريالات النقد الراجح اليوم ، وظهر ربح بينهما هل يدفع المضارب
إلى الدافع ريالات بتمن المجيديات أم لا يدفع له إلا مجيديات أو ذهب مما
لا يجري فيه الربا أفوتونا مأجورين أنا بكم الله جزيل الثواب بمنه وكرمه آمين

* *

أجاب شيخنا مفتي الديار النجدية الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن (أبا بطين)
أمتعنا الله به وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته قوله صلى الله عليه وسلم
«لي خمسة أسماء وذكر منها الحاشر ^(٢) الذي يحشر الناس على قدمي» قوله قدمي
روي بتخفيف الياء على الأفراد وتشديد ها على التثنية ، وفي رواية على عقبي

(١) في هامش الاصل: السؤال بخط محمد بن مانع (٢) في هامش الاصل : قال
وفي النهاية في أسماء النبي صلى الله عليه وسلم : وأنا الحاشر الذي يحشر الناس خلقه
وعلى مائة دون مائة غيره

أي على أري ، وزمان نبوتي ورسالتني اذ لا نبى بعده ، وقيل معناه يقدمهم
وعم خلقه أو على أثره في المحشر لانه أول من تنشق عنه الارض والمقاب
هو الذي يخلف من كان قبله في الخير ، ومنه عقب الرجل لولده وقيل
معناه لانه ليس بعده نبى لان المقاب هو الآخر فهو عقب الانبياء أي آخرهم
وأما مسألة المضاربة فان طلب المالك من العامل أن يرد رأس
ماله كما أخذه لزمه ذلك بطريق مباح ، وأما اذا رضي رب المال بقبض
الريالات الواجبة فالذي أرى أن هذا جائز لا محذور فيه لانه عين ماله
انقلب بالتجارة فيه من نوع إلى نوع آخر لم يكن في ذمة العامل ، بل
أس المال والمنضوض ملك لرب المال والله سبحانه وتعالى أعلم
فان كان قد ظهر ربح قوم وأعطى العامل حصته من الربح من الناض
لامن رأس المال انتهى جواب الشيخ من خطه
(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخنا العلامة عبد الرحمن بن حسن رحمه الله وكثر فوائده :
(جواب) في مسائل سئل عنها الفقير الى الله عبد الرحمن بن عدوان
قال بعد السلام هذا جواب المسائل أما (الاولى) وهي ما اذا قبض دين
السلم قبضا تاما يتمكن من التصرف فيه جاز له أن يبيعه على من أوفاه به
مطلقا وليست هذه من صور عكس العينة (الثانية) رجل اشترى تمرا
نسبته من آخر ثم رده عليه عما في ذمته

(الجواب) ان كان قبضه قبضا صحيحا جاز ان يوفيه به المشتري اذا كان له قدرة على ان يوفيه دينه من غيره بخلاف ما اذا كان لا يقدر على الوفاء لعسرته واضطره الى ان يستدين له من نفسه ليوفيه فهذا لا يجوز لوجهين احدهما ان المسر يجب انظاره وهذا اضرار به يزيد به عسرته الثاني انه من قلب الدين الذي نص عليه العلماء رحمهم الله كشيخ الاسلام ابن تيمية انه لا يجوز (الثالثة) خرس النخل واعطاؤه للشرىك ليأخذ منه وقت الجذاذ فالظاهر ان هذا لا يجوز لانه من صور بيع الجنس بجنسه وشرطه جواز التماثل والتقابض والذي يجوز في ذلك ان يقسماه على رؤوس النخل خرصا فيأخذ كل واحد منهما مثل ماأخذه شريكه فيختص كل واحد بما اخذ بالقسمة فلا يكون في ذمة أحدهما للآخر شيء (الرابعة) ملي عليه دين لا آخر فاسلم اليه دراهم فقضاه دينه منها

الجواب ان هذه الصورة من صور قلب الدين وقد نصوا على انه يضارع الربا وذكر شيخ الاسلام ابن تيمية ان الساف منعوا منه وافق هو بالمنع وكذا شيخنا الامام أحمد رحمه الله تعالى وذلك لانه تنمية للدين في ذمة المدين بمجرد القلب وهو بمعنى ربا الجاهلية اما ان تقضي وأما ان ترابي (الخامسة) اذا تقابلا دين السلم فهل يجوز التفرق قبل قبض رأس سن المال ام لا

الجواب قال في المنتهى ويجوز اقالة في سلم وبعضه بدون قبض رأس ماله او عوضه ان تعذر في مجلسها لانه اذا حصل الفسخ ثبت الثمن في ذمة البائع فلم يشترط قبض بدله في المجلس كالقرض وفيه وجه يشترط اتمته (السادسة) ما تراه الخائض من النشاف في ايام الحيض

الجواب المذهب ان النقاء طهر وان لم تر معه بياضا فعليها ان تغتسل
وتصلي وفيه قول لان البياض الذي يأتي المرأة عقب انقطاع الحيض هو
الطهر الصحيح واليه يعيل شيخنا رحمه الله فيما يرى والله اعلم انتهى

بسم الله الرحمن الرحيم

وجدت بخط الاشياخ قوله ولا يصح بيع كالي بكالي ولها صور
منها بيع مافي الذمة حال وعروض واثمان بثمان الى اجل ممن هو عليه
او غيره ومنها جملة رأس مال سلم كما ذكره المصنف رحمه الله ومنها لو كان
لكل واحد من اثنين ديننا على صاحبه من غير جنسه كالذهب والفضة وتصارفا
ولم يحضر شيئا فانه لا يجوز سواء كانا حالين او مؤجلين ثم اعلم ان قوى
المصنف رحمه الله ولا يحل بيع كالي بكالي يشمل ثمان صور الاولى بيع
حال بحال لمن هو عليه السادسة بيع حال بمؤجل لغيره السابعة بيع مؤجل
لمن هو عليه الثامنة بيع مؤجل بمؤجل لغيره فلا يصح في هذه الصور
جميعها الا في الاولى والثانية تمت والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم
على محمد وآله وصحبه

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد فهذه خمس مسائل سئل عنها شيخنا عبد الله بن عبد الرحمن
(أبا بطين) رحمه الله

الحمد لله وحده

(المسئلة الاولى) عن البلدة التي فيها شيء من مشاهد الشرك والشرك
فيها ظاهر مع كونهم يشهدون ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله مع
عدم القيام بحقيقتها ويؤذنون ويصلون الجمعة والجماعة مع التقصير في ذلك

فهذه المسألة يؤخذ جوابها مما ذكره الفقهاء في بلدة كل اهلها يهود او نصارى أنهم اذا كانوا يقولون في المسيح انه الله او ابن الله او ثالث ثلاثة وأنهم إذا بذلوا الجزية سميت بلادهم بلاد اسلام فبالاولى فيما ارى ان البلاد التي سألتهم عنها وذكرتم حال اهلها اولى بهذا الاسم ومع هذا يقاتلون لازالة مشاهد الشرك والاقرار بالتوحيد والعمل به . بل لو ان طائفة امتنعت من شريعة من شرائع الاسلام قوتلوا وان لم يكونوا كفاراً ولا مشركين ودارهم دار اسلام .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : اجمع العلماء ان كل طائفة امتنعت من شريعة من شرائع الاسلام تقاتل حتى يكون الدين كله لله كالمحاربين واولى انتهى .

وما ذكرناه عن العلماء من انهم يسمون البلاد التي اهلها يهوداً ونصارى - انهم يسمونها دار اسلام ويذكرون ذلك في باب الاقيط وفي غيره (المسألة الثانية) فيمن قصد انساناً خشبة ونحوها ليضربه بها فلامقصود دفعه بالاسهل او بالحرب عنه ان امكن فان لم يندفع بذلك فله ضربه بما يندفع به وارجو انه ما يضمن والحالة هذه .

(المسألة الثالثة) فيمن دفع أرضه لانسان ليفرسها بما اتفقا عليه من نصيب كل منهما فيجوز لصاحب الارض بيع نصيبه من الفرس ولو لم تتم المدة التي بينه وبين الفارس لان بيع المشاع صحيح والمشتري يقوم مقام البائع في الزام العامل باتمام العمل الذي شرط عليه في العقد ، واذا تلف نصيب الفارس من النخل رفع يده عن الارض التي ليس له فيها حق ، بل لو اشترط في ابتداء العقد أن له شيئاً من الارض فسد العقد

بلا خلاف بين العلماء والمشتري من مالك الارض ان كان انما اشترى نصيبه من الغرس فهو صحيح كما ذكرنا وان كان اشترى نصيبه من الغرس وجميع الارض ، فللذي أرى انه ما يصح لانه ما يمكنه تسليم الارض والحالة هذه والله أعلم

(المسئلة الرابعة) في وطء الاب مملوكة ولده فهو حرام يوجب


التعزير ، فان حملت من الاب صارت أم ولده ولده حر ، ولا حدودا لمهر عليه ، فان كان الابن قد وطئها ولو لم تلد منه لم يملكها الاب بالاحبال ولم تصر ام ولده وحرمت عليهما هكذا ذكره الفقهاء

(المسئلة الخامسة) في حكم مال الغريم اذا ضاق ماله عن الديون التي

عليه فالمشهور في المذهب فيها معروف وانه يترك له المسكن والخدام اذا كان مثله بخدم مالم يكونا عين مال غريم ويشترى او يكتري له بدلها ويترك له ما يتجر به ان كان تاجرا ويترك له آلة محترف ان كان ذا صنعة ومقتضى قولهم انه اذا كانت حرقة الحرائة ان يترك له ما يجرث عليه من سواني وآلة حرائة . ومقتضى قولهم انه اذا لم يكن له حرقة وله ضرار انه يترك له اذا لم يكن فيه فضل عما يقوم به معاشه والذي اري انه ما يمكن العمل اليوم بالمذهب في بلدان نجد لقله اموالهم والغالب على الحراث الفقير ويمكن احدهم ان يشتري من الناس اموالهم ويشترى بها دارا او عقارا او يشتري بها سواني فاذا طلب اهل الحقوق حقوقهم لم يجدوا الا هذه التي ذكرنا فيقال تترك له الدار ويترك له العقار يتعيش به اذا لم يكن له ما يعيش به او تترك له السواني؟

وان كان تاجرا وفي يده رأس مال قليل يترك له ما يتجر به وهذا فيه اشكال

وأما ما سوى مذهب أحمد فأبو حنيفة يقول : يترك له المسكن فقط .
وقال مالك والشافعي تباع ويكترى له بدلها الحديث « خذوا ما وجدتم »
والقول بأنه يترك له ما يتجر به ان كان تاجراً ، أو آلة الحرفة ان كان له
صناعة ، فن مفردات المذهب

ونقل عبدالله عن ابيه يباع الكل إلا المسكن وما يواريه من ثياب
وخدام يحتاجه ، وفي رواية اخرى يترك له ما يقوم به معاشه ، قال في الشرح
الكبير وهذا في حق الشيخ وذوي الهيئات الذين لا يمكنهم التصرف
بأبدانهم ، ومع ذلك قال اصحابنا : ان كانت امواله كلها اعيان اموال أناس
افلس بأنمانها اخذوها بشروطها لقوله صلى الله عليه وسلم « من وجد
متاعه بعينه عند انسان قد افلس فهو احق به » انتهى ، لكن ان كانت الدار
ونحوها رهنا ففي حكمها على  ، ولهذا قال صاحب الفاية :
ان كانت الدار ونحوها رهنا توجه احتمالان والله اعلم وصلى الله على محمد
 وآله وصحبه وسلم

(تمت)

*
* *

طبعت هذه المجموعة عن الاصل المرسل من نجد بحسب ترتيبه في النسخ بغير
تصرف ما وقد كتب في آخر النسخة التي طبعنا عنها ما نصه :

وقع الفراغ من نسخ هذه المسائل الفقهية في آخر اليوم السادس
والعشرين من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٢٩ بمعونة الله الفرد الصمد بقلم
عبد الفقير اليه الغني به عما سواه ان شاء الله سليمان بن عبد الله بن
سليمان بن ماجد الحنبلي مذهبنا والسلفي معتقداً غفر المولى له ولوالديه
وللعالمين والمسلمين والمسلمات آمين

فهرس

رسائل الشيخ حمد بن ناصر وفتاويه

ص	ص
بسمها - من ضحى عن غيره قبل نفسه	٢ - ٣٠ رسالة الاجتهاد والتقليد
٣٧ التفريق بين الام ولولها الصغير وبين	٢ فريضة طاعة الله وطاعة رسوله
الاخوة في البيع - من أبان زوجا من	٣ نهى الائمة الأربعة عن تقليد
أربع لا يتزوج بغيرها حتى تتم عدتها	٤ من شرط القاضي الاجتهاد
الرسالة الثانية	٥ فتوى المقلد وحكمها
٣٨ طلب إمام المسجد من النبي - أو الزكاة	١٠ وجوب معرفة الدليل ولو للمتعلم
» فروع في العبادات	١٤ تقليد المحدثين في صحة الحديث
الرسالة الثالثة	١٧ ما قيل في تقليد الائمة الاربعة
٤١ كيفية انكار المنكر	٢٤ الانتقال من مذهب الى آخر
٤٢ العدل في عطية الاولاد	﴿ الرسائل الفقهية ﴾
الرسالة الرابعة	﴿ الرسالة الاولى ﴾
٤٢ - ٤٤ في كنيات الطلاق وتكريره	٣٢ اشتراط طلاق الضرة في عقد
وتوقف المفتي في كنيات الطلاق	النكاح
وتزويج اليتيمة ولحن الامام في الفاتحة	٣٣ الشروط الصحيحة في النكاح
الرسالة الخامسة	« تراخي الزوجين على تعليق النكاح
٤٥ إيجار الدابة بجزء من الثمرة وغيرها	على شروط مخصوصة
من مسائل الاجارة	٣٤ طلاق غير البالغ - زيادة الوكيل في
الرسالة السادسة	الطلاق على ما وكل فيه - تكرير لفظ
٤٨ في مسائل في الطلاق والعدد - حدود	الطلاق والخلع
السرقه والتدف والقصاص	٣٥ أخذ عوض الخلع بدون نطق بلفظه
	تعليق الطلاق - الوصية بالأضحية
	٣٦ التضحية عن الميت أو التصديق عليه

ص	ص
٦٨ تحية المسجد وقت النهي عن الصلاة	الرسالة السابعة
٧٠ بيع الدين بالدين	٥١ - ٥٥ في مسائل من السرقة والتدبير
الرسالة الثانية عشرة	وتصرف الفضولي والشفعة والضيافة
٧١ ما أدركه المسبوق من صلاة امامه	وبراءة الغريم
٧٤ من فقد الماء ثم وجده ثم فقده في سفر	الرسالة الثامنة
٧٥ مسائل في البيع والشراء والرهن والاجارة	٥٦ - ٥٩ في مسائل من الطلاق والاجارة
والاجارة .	وحرز المثل في السرقة والجماع في
٨٠ هل كل تحريم ظاهر ؟	رمضان جاهلا والقذف وأخذ الاب
٨٢ من وقف على شخص فمات الموقوف عليه قبل الواقف	من صدق ابنه وعصبة الميت وتعريب
٨٦ المحاجة على نفقة الولد	البكر إذا ذنت
٨٦ مسائل في الوقف والبيع وتطهير الماء	الرسالة التاسعة
المتنجس بتصفيته	٦٠ - ٦٣ بليال العشر بعد الفجر
٨٨ - ٨٩ اتمام مسبوق بمسبوق	والمغرب والمأثور من الذكر عقب
٩٠ الرسالة الثالثة عشرة	الصلاة - حكم التاخير للوقاية من
٩١ في أحكام في الدماء والديات	الجدري
٩٣ « « إرضاع المطلقة	٩٣ التوسل إلى الخالق بالخلقين
٩٤ « « المنيحة	الرسالة العاشرة
انتهى	٦٤ فيما تضمنته سورة الاخلاص من
	التوحيد
	٦٥ في الشفاعة المشبهة والمنفية في القرآن
	الرسالة الحادية عشرة
	٦٧ تعريف الواجب والمسنون والمكروه
	والحرام

﴿ فهرس رسائل وفتاوى الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبو بطين ﴾

صفحة	صفحة
الغائب حتى يحضر، وفي ماء خالطه بول أو روث ص ١٣١ - ١٣٣	﴿ الرسالة الاولى ﴾
﴿ الرسالة السادسة ﴾	٩٦-١١٤ في أن القرآن كلام غير مخلوق
١٢٣ في بيع عمل المساقاة	٩٦ مذهب أهل السنة في كلام الله تعالى
﴿ الرسالة السابعة ﴾	٩٧ الآيات والاحاديث في أن القرآن كلام الله
١٣٤ في رهن الثمرة قبل ظهورها أو بدو صلاحها	٩٨ وقوع الحجاز في كلام الله تعالى
﴿ الرسالة الثامنة ﴾	١٠٠ تكلم الله تعالى حقيقة لا بحجاز
١٣٥ و ١٣٦ في شراء طعام بضمن ربيوي	١٠١ شبهة المعترضة في نفي كلام الله تعالى
نسيئة وفي الصلاة في ثوب نجس	١٠٢ مذهب السلف الصالح في القرآن
لا يجحد غيره وفي رمي البعير الذي	١٠٤ عنة السلف في مسألة خلق القرآن
لا يقدر على تذيته	١٠٦ من توقف في القول بخلق »
﴿ الرسالة التاسعة ﴾	١٠٨ ليس اللسان والقلم شرطاً في الكلام
١٣٧ - ١٣٩ في بيع الرهن لسداد الدين	١١٠ رد الامام أحمد على الجمهورية
وفي السلم في المجهول وفي التصرف في بمن	١١٢ أدلة كون كلام الله بصوت وحرف
البيع الفاسد وفيمن سبب لغيره خسارة	١١٤ العمدة على الكتاب والسنة
﴿ الرسالة العاشرة ﴾	﴿ الرسالة الثانية ﴾
١٤٠ و ١٣٩ في شراء عرض بدين السلم	في مسائل من البيوع المنهى عنها والربا
وفي السلم بالعروض وفي بيع اللحم بمطووم	والسلم والرهن ص ١١٥ - ١٢١
نسيئة	﴿ الرسالة الثالثة ﴾
﴿ الرسالة ١١ ﴾	في العمل بالكتاب والسنة وفيما يسوغ وما لا
١٤٠ و ١٤١ في صحة الخيار في السلم وفي	يسوغ من التقليد ص ١٢٢ - ١٢٧
الرهن والضمين فيه وهل يشترط القبض	﴿ الرسالة الرابعة ﴾
واستدامته للزوم الرهن وفي كيفية القبض في	في حياة الرسول (ص) في قبره ومعرفة الميت
غير المتقولات	بزائره ورد سلامه ومنزلة علي من الرسول
﴿ الرسالة ١٢ ﴾	وشبهات القبور بين ص ١٢٧ - ١٣٠
١٤٢ في حرق ورق المصحف أو دفنه	﴿ الرسالة الخامسة ﴾
واشتراك سبع في بدنة أو بقرة في الاضحية	في صوم يوم الشك وفي الخط من الاجارة
	للجائحة وفي ابداع الزكاة عند جارس مستحقها

صفحة	صفحة
١٧٦ تقارب الاشعرية من المعتزلة والجمهية	وفما يعمل من تصديق عليه بجلد أضحية
١٧٨ معنى يأس الشيطان من كفر أهل جزيرة العرب	وفي المقاصدة
١٨٠ أسئلة في القبور والصلاة والزكاة	﴿ الرسالة ١٣ ﴾
١٨٢ أسئلة متنوعة وأجوبتها	١٤٣ الصدقة على الميت يدفعها القرية الحي
١٨٣ قص الشارب وحفه، الموالاة في الوضوء	﴿ الرسالة ١٤ ﴾
١٨٤ أسئلة في المياه	١٤٤ مسائل متفرقة في الزكاة
١٨٦ فروع في الصلاة والرهن والنفقة	١٤٥ القيلولة في المسجد واتخاذ السترة
١٨٨ كتاب الحاكم برؤية الهلال	والتضحية ممن لم يصل العيد
١٨٩ وجوب الكفارة في استدخال المرأة	١٤٦ الزيادة في ركعات التراويح والنقص
ذكر زوجها المحرم في رحمها	منها وضمان ما تلف من ثمن البيع
١٩٠ الصلاة لرفع الوباء	١٤٨ مسائل في الدين والرهن
١٩٢ قسمة الوقف على مستحققيه	١٥٠ نخلة الابوين لبنتهما وبيع الثمرة بعد
١٩٤ « ريع الوقف المؤجر	بدو صلاحها وقبله
١٩٦ أسئلة في أحاديث	١٥٤ رهن المجهول
١٩٧ غيبة أهل البدع والظلم	١٥٥ الوقف على شيء معين
١٩٩ حذر الرجل وقول الخضر لموسى الخ	١٥٦ تغيير شرط الواقف . النذر المعين
٢٠٠ الشرب باليد وكرافى الماء	لشخص معين
٢٠١ فضل آية الكرسي . صلاة الملائكة	١٥٨ معنى قولهم لا يزال الضرر بالضرر
على المصلي	١٦٠ الاصداد بالقرآن
٢٠٢ رؤية هلال شوال	١٦٢ اعتبار جزء من الدين زكاة
٢٠٤ بيع من أجزأ أرضه لغرسها	١٦٣ الدعاء عند الخطبة وبعد الإقامة وبعد
مسألة في الوقف	الفرائض ورفع اليدين والحلف بحق الله
٢٠٥ محجب المؤذن وتكلمه أثناء الاجابة	١٦٤ فروع في البيوع
٢٠٦ الغرس في الاقطاعات ومسألة في الوقف	١٦٦ الحسط من أجرة الارض اذا
فروع في الوقف والبيوع	أصبحت بجائحة
٢٠٨ « الخلع والطلاق	١٦٨ اطلاق الامامة على من ليس قرشيا
٢١٠ « الخلع والطلاق	١٧١ القدرية والمعتزلة والخوارج ومذاهبهم
٢١١ نكاح المسلم الكتابية وتبيين المفتي ان	١٧٢ الايمان بالقدر ومعناه
الا نكاح نصارى وحكم أهل الفترة	١٧٤ عقائد المعتزلة والخوارج

صفحة	صفحة
٢١٢ من لم تبلغه دعوة الرسل	٢٣٥ سؤال عن أبيات في البردة تدعو الى
٢١٤ بيع الفضة بالفضة	الشرك
٢١٦ اشتراط الكيل في القهوة	٢٤٠ ومثلهما أبيات في الهمزية داعية للكفر
٢١٨ الطور الذي كرم الله موسى منه	٢٣٢ وقوع الشرك من بعض المعظمين
٢٢١ حديث خلق الله آدم على صورته	٢٤٣ الاستغانة بالنبي شرك
٢٢٤ نهب البدو بعضهم بعضا	٢٤٤ فروع في المزارعة والمساقاة
» سؤال في اللحية والشاربين	٢٤٦ حكم ما ينبت في الارض وقت
٢٢٧ ضياع العبادة مع الجهل	استنجاها
» أما كن تقصد الاستشفاء	٢٤٨ كنيات الخلع والطلاق
٢٢٩ أخذ الجمل على عقد النكاح	٢٤٩ السؤال عن غلاء الدراهم ورخصها
٢٣٠ قلب الدين على المعسر	٢٥١ » » معنى قول الرسول أنا الحاضر
٢٣٢ وصية الميت بالحج من ماله	٢٥٢ فروع في السلم والبيع
٢٣٣ حكم مال المسلم اذا استولى عليه الكفار	٢٥٤ بيع الكالي بالكالي

بيان الخطأ والصواب الواقع في كتاب الشيخ حمد بن ناصر بن معمر وفتاويه

صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
١	٧	انه	في أنه	١٧	١	نقليد	تقليد
٥	١٤	إذا كان	إذا كانت	١٨	٩	أخذ	أخذ
٧	٢١	بغير	لغير	١٩	١٢	عليه	عليها
٨	١٥	سريج	سريج	»	٢٠	التسبية	التنبيه
٩	١٨	أخذها	أخذها	٢١	٢	مخالفة	مخالفا
١٣	١٠	إنه	أنه	٢٦	١	تباع	أتباع
٢١	١٢	من سمعه	أو من سمعه	٢٩	١٧	وثبت	وهب
»	١٧	آخر	آخر	٣١	٤	ومن	ومنه
١٤	٨	يشيد	يشبه	٣٥	٨	أقبل	اقبل
»	١١	يبحث	بحث	٣٦	٦	يكن معروفا	تكن معروفة
١٦	١٦	العلوم	العلوم	٣٧	٤	يوز	يجوز
»	»	تشرط	يشترط	٤٠	٣	الوفاه	الوفاة

صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
٤٠	١٢	مطلب	يحبس	٦٧	٣	المحبب	المحبب
»	١٦	فيها	فيه	٦٨	١٤	والنميمة	والنميمة
»	٢٠	بقراءة	بقراءة	٧١	١٢	أنسما	نفسنا
٤٤	١٠	أقرأهم	أقرأهم	٧٣	١٧	مغابره	مغابرة
٤٥	٨	نعمجز	نعمجز	»	٢١	فافضوا	فافضوا
٤٦	١٦	المستوول	المستوول	٧٤	١	فأعوا	فأعوا
٤٧	١٨	وعشرا	وعشر	»	»	فافضوا	فافضوا
٤٨	٤	ابلي	أحب إلي	»	٤	دليل	دليل
٤٨	١٢	بينهما	بينهم	»	٧	أن	أن
٤٩	٨	إحداد	حداد	٧٦	٨	قصدا	قصدا
»	٩	»	»	٧٨	١	القبض	القبض
»	١٣	تخزم	تخرم	»	٥	يبعه	يبعه
٥١	١٢	القطع بشروطه	القطع بشروطه	٧٨	١٧	وغيره	وغيره
٥٤	١	الهاء	الهاء	٧٩	٦	الافناع	الافناع
٥٥	١٧	البراءة	البراءة	»	٨	فالقول	فالقول
٥٩	١١	أحدأ	أحد	٨٠	٢	لعمل	لعمل
٦٢	٢١	الغني	المفتي	»	١٣	غراره	غرارة
٦٣	٧	الداعي	الداع	»	١٩	يعمله	يعمله
»	٨	(وكان حقا)	(كذلك حقا)	٨٧	٩	ان مفتا	أن مفتيا
»	١٣	كثيره	كثير	٨٨	١١	لقصد	لقصد
٦٤	٧	وقل يا أيها	و(قل يا أيها	٨٩	١	بأنم	يأتى
»	١١	الكفر	الكفو	»	»	لصاحبه	بصاحبه
٦٥	٩	الشفاعة	الشفاعة	٩٢	١٥	ترد	لانرد
»	١٠	ن	من	٩٤	»	يلبيها	بليتها
»	١٦	لمن أذن	من أذن			(ن)	